ISSN 2458–5785

# المملكة المغربية

# الجريدة الرسمية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

**السنة التشريعية 2023–2024 : دورة أبريل 2024**

**تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور**

## فهرست

دورة أبريل 2024


صفحة

• محضر الجلسة رقم 158 ليوم الأربعاء 15 شوال 1445هـ (24 أبريل 2024م)..... 14138

**جدول الأعمال**: جلسة مشتركة لتقديم عرض السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2024.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 159 ليوم الثلاثاء 21 شوال 1445هـ (30 أبريل 2024م)..... 14158

**جدول الأعمال**: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 160 ليوم الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م)..... 14184

**جدول الأعمال**: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 161 ليوم الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م)..... 14214

**جدول الأعمال**: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

## محضر الجلسة رقم 158

**التاريخ**: الأربعاء 15 شوال 1445هـ (24 أبريل 2024م).

**الرئاسة**: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب؛

والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

**جدول الأعمال**: جلسة مشتركة لتقديم عرض السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2024.

---

**السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعرض السيد رئيس الحكومة بمبادرة منه، الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، برسم نصف الولاية التشريعية الحالية، خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

**السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم،**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة النواب المستشارون المحترمون،**

استنادا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وتكريسا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجسيدا لتعاقدنا السياسي، يشرفني أن أقف أمامكم، لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، بمبادرة منها، لإطلاعكم حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، على مدى احترام تنزيل التعهدات التي تضمنها البرنامج الحكومي وتقييم مستوى تقدم تنفيذ مختلف الأوراش الحكومية.

أغتنم هذه اللحظة الدستورية، للتنويه بقيم التعاون والتوازن، التي طبعت علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية، أغلبية ومعارضة، والتعبير عن الفخر والاعتزاز بالمجهودات الجبارة التي قام بها كافة أعضاء الحكومة، والتي سمحت لنا اليوم، بأن نعرض حصيلة مرحلية مشرفة.

وهي مناسبة لتجديد فروض الطاعة والولاء لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شاكرين ثقته المولوية السامية ودعمه المتواصل لهذه الحكومة، الذي يشكل الحافز الأول لحشد هممنا من أجل البذل والتضحية والتفاني في العمل الحكومي.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن ما حققته التجربة المغربية من تطورات دستورية وديمقراطية وتنموية ودبلوماسية ورياضية، وغيرها من مظاهر الإشعاع الحضاري، لم تكن لولا عمق الرؤية الملكية المتبصرة التي طالما شكلت الدعامة المحورية لتكريس مقومات الدولة العصرية.

ففي إطار هذه الرؤية الملكية الحكيمة حققت الدبلوماسية المغربية عدة مكاسب في قضية الصحراء المغربية، وهو ما يعكسه توالي الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء كتتويج لوجاهة المقاربة الملكية في تدبير هذا النزاع المفتعل، وتسعى هذه المقاربة الرصينة إلى جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء جيوسياسيا مرجعيا حاملا للسلام والاستقرار والازدهار للمنطقة الأورو إفريقية، وهو ما مكن من حشد المزيد من الدعم الدولي لقضيتنا الوطنية الأولى ومبادرة الحكم الذاتي.

كما تتيح جدية ومتانة الموقف المغربي في إطار المسلسل الأممي إمكانيات واعدة لجعل صحرائنا المغربية مدخلا للعالم نحو إفريقيا والمعبر الأساسي للتدفقات الاقتصادية وللإنسانية تجاه دول جنوب الصحراء، اعتمادا على الرصيد التاريخي الغني، الذي يطبع العلاقات والروابط بين المملكة وباقي شعوب إفريقيا، وبالتالي تعزيز التموقع الاستراتيجي للمملكة في محيطها القاري وخلق شروط أوسع وأقوى لجذب الاستثمارات العالمية الكبرى.

كما انخرطت بلادنا تحت القيادة الملكية السامية في جيل جديد من الشراكات مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، جسدها على سبيل المثال نجاح بلادنا، رفقة كل إسبانيا والبرتغال، في نيل شرف التنظيم المشترك لكأس العالم 2030، والذي يشكل فرصة متجددة لتعزيز التعاون والشراكة مع البلدين على كافة الأصعدة الرياضية والاقتصادية والحضارية.

في حين شكل إبرام اتفاق تفاهم وإعلان شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة لبلادنا مع دولة الإمارات العربية المتحدة مناسبة لتطوير مختلف مجالات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، لتتوج هذه الدينامية بإعلان جلالة الملك نصره الله عن مبادرة دولية لتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، والتي من المنتظر أن تساهم في تكريس البعد الإفريقي للمغرب كأحد روافده الدستورية.

وإذ تشيد الحكومة بعمق هذه المشاريع الملكية، فإنها في الوقت ذاته تعرب عن استعدادها الكامل والتزامها بتعبئة إمكاناتها للمواكبة الفعلية لهذه الأوراش الكبرى، سواء من حيث تعزيز جودة البنيات التحتية أو من خلال مد جسور التعاون مع الدول الشريكة الصديقة والشقيقة.

وهنا لا بد من الوقوف وقفة إجلال أمام مبادرات جلالة الملك أيده الله تجاه القضية الفلسطينية، تلكم المواقف التي تعتبر دليلا على أن المغرب، ملكا وشعبا، ملتزما بجعل هاته القضية قضية وطنية، فما يقوم به رئيس لجنة القدس من مواقف وأعمال جليلة لا تمليه الظروف والحسابات، بل هو قناعة ثابتة ودائمة.

**حضرات السيدات والسادة،**

على صعيد آخر، نستحضر بكثير من الفخر والاعتزاز المكانة الهامة التي أضحت تحتلها بلادنا على الصعيد الدولي في المجال الحقوقي، فما نجاح المغرب في نيل رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلا تكريس للمسار الحقوقي في المغرب وتعبير صريح من المنتظم الدولي على الثقة والمصداقية التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال.

وفي نفس السياق الحقوقي، شكل إقرار جلالة الملك نصره الله ترسيم رأس السنة الأمازيغية كيوم وطني وعطلة رسمية مؤدى عنها لحظة تاريخية فارقة من شأنها أن تعزز المكتسبات الهامة التي حققتها الأمازيغية في بلادنا.

وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها أعزه الله للنهوض بقضايا المرأة والأسرة بشكل عام وحرصه الدائم على الحفاظ على تماسك الأسرة، فقد تشرفت بتسلم الرسالة الملكية بتاريخ 26 سبتمبر 2023، حيث دعا جلالته لإعادة النظر في مدونة الأسرة، وأسند للهيئة المكلفة بمراجعة المدونة الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام من خلال إجرائها لمشاورات واسعة، تنصت فيها إلى مقترحات الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والقضاة والخبراء والممارسين.

وقد حددت الرسالة الملكية السامية أجل 6 أشهر لوضع نتائج جلسات الاستماع ورفع مقترحات التعديل المنبثقة عن المشاورات التشاركية الواسعة إلى النظر السامي لأمير المؤمنين والضامن لحقوق وحريات المواطنين، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن وعرضه على مصادقة البرلمان.

وأخذا بالتكليف الملكي السامي الذي تشرفت به، رفعت إلى المقام العالي لأمير المؤمنين مقترحات تعديلات الهيئة التي توصلت بها، وفقا للموعد الذي حدده جلالة الملك، رمز إجماع الأمة والمعبر الأسمى عن الإرادة العامة.

لكل هذا، نحن مدينون لجلالته، حفظه الله، بما أنجزته بلادنا من نهضة وطنية على كافة الأصعدة، وتتشرف الحكومة بأن تتحمل أمانة المسؤولية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والقيام بها على الوجه الأكمل.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد أفرزت صناديق اقتراع 08 سبتمبر 2021 خريطة سياسية جديدة، وأعطت الشرعية الديمقراطية لتحالف حكومي جديد، محملة إياه أمانة تنزيل تعهداته الانتخابية التي كانت سببا حاسما في تبوء مكوناته صدارة المشهد السياسي.

وإن إصرار الحكومة على تنزيل التزاماتها بكل جرأة هو خيار نابع من مسؤوليتها تجاه المواطنين، احتراما للثقة التي أسندت لأغلبية قوية ومنسجمة تستجيب لانتظاراتهم، بناء على التزامات واضحة.

فمن باب الواقعية يمكن القول أن ما تحقق خلال نصف الولاية فاق كل التوقعات الانتظارات، ويترجم حرصنا الشديد على تنزيل مختلف تعهداتنا دون البحث عن تبرير في توالي الأزمات المركبة التي عاشتها بلادنا.

وإن إصرارنا على الوفاء بالتزاماتنا نابع من رؤية استباقية للمتغيرات التي يعرفها العالم بأسره، فما الأزمة الصحية وما تلاها من تعقيدات إلا تكريس لصيرورة يعيشها العالم منذ مطلع الألفية الحالية، شعارها تقوية النزعة الذاتية وتكريس الحدود الجغرافية وانغلاق المجتمعات على نفسها.

فحالة اللايقين التي شهدها العالم أصبحت تفرض علينا التعايش مع تشعب الأزمات وتقاربها واعتبارها واقعا يجدر التعامل معه بذكاء، للحد من آثاره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على مختلف المقومات الهيكلية للدولة، وتقوية قدراتنا الذاتية.

ووعيا بهذه التحديات، تمكنا والحمد لله، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من تطويع الأزمات المتتالية التي أحاطت بلادنا، حينما تفاعلنا معها دون اضطراب في التدبير، معتبرين إياها ظاهرة مستمرة وهيكلية في واقعنا الحالي، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الجفاف التي عمرت لثلاث سنوات متتالية.

وإن الفلسفة السياسية، التي نستخلصها اليوم من تدبيرنا المرحلي للعمل الحكومي، هو ضرورة الاعتماد على الذات والكفاءات المغربية وتقوية القدرات الوطنية من أجل بناء الوطن.

فقد مكنتنا المنجزات المرحلية من شرعية الإنجاز بعد شرعية الانتخابات، وتكسبنا اليوم شرعية الاستمرار في استكمال تنزيل ما تبقى من برنامجنا بكل ارتياح واطمئنان، وتزرع فينا الثقة بأننا على صواب وفي الطريق الصحيح ونحو إحقاق الهدف الذي نصبو إليه جميعا.

ثقة بقدرتنا على استكمال تنزيل كل مقومات الدولة الاجتماعية كورش ملكي، يحمل أبعادا ودلالات عميقة تعزز تماسك النسيج

المجتمعي، وتكرس قيم التضامن والمساواة.

ثقة بقدرتنا على تحقيق السيادة الوطنية في مجموعة من القطاعات الحيوية، تكسبنا المناعة المنشودة لمواجهة التحديات والإكراهات التي عشناها خلال السنوات الماضية.

ثقة بقدرتنا على بناء اقتصاد قوي ومهيكل وتحفيز الاستثمار المنتج الكفيل بخلق فرص الشغل اللائق، مع ضمان التوازن الاقتصادي والتحكم في نسب العجز والمديونية.

ثقة بقدرتنا على المساهمة في الدور الريادي، الذي باتت تلعبه بلادنا على الصعيد الإقليمي والقاري وحتى الدولي.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن رهان الحكومة الثابت، خلف توجيهات جلالة الملك نصره الله، هو ألا يترك مواطن مغربي أو أسرة مغربية عرضة للفقر والهشاشة، دون دعم عمومي يحفظ كرامتهم.

رهاننا إنجاح التغطية الصحية وتوفير عرض صحي يحفظ كرامة كل مواطن.

رهاننا بناء مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص لجميع أبناء المغاربة.

رهاننا تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل.

رهاننا تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة.

هذا هو التعاقد الاجتماعي الذي تسعى الحكومة لتحقيقه، وهذه هي أولوياته التي وضعت المواطن المغربي والأسرة المغربية في صلب اهتمامها.

وحرصا من الحكومة على إنجاح هاد الرهانات، فقد بادرت، منذ تنصيبها، إلى تبني مقاربة تشاركية مع الهيئات المؤسساتية ومختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم والوفاء بسائر الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، والهدف من ذلك ليس الحوار في حد ذاته، بل جعله بوابة رئيسية لتحقيق الإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية والمهنية للمواطنين والمواطنات.

لذا، اختارت الحكومة في تدبيرها للشأن العام منهجية جديدة للتنمية، ترتكز على قيم الالتقائية والتكامل، منهجية مبنية على الحوار المثمر مع الفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الإيجابي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي إرساء عمل الحكومي أسرع وأقرب إلى الواقع وأكثر مواكبة للمتغيرات العالمية.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن المنجز المرحلي الذي نقدمه اليوم ما كان ليتحقق دون انسجام حكومي قوي سياسيا، مستقر بتضامن مكوناته ومستمر بنجاعة برامجه، تحالف استمد مشروعيته من صناديق الاقتراع ومن ثقة جلالة الملك نصره الله.

كل ذلك في ارتباط بالمنهجية التعاقدية لمكونات تحالف الأغلبية على قاعدة البرنامج الحكومي وتأسيسا على ميثاق الأغلبية الذي يشدد على الاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن الحكومي التشريعي.

فلم يسجل على أي مكون من مكونات التحالف الحكومي هدر زمن المغاربة في صراعات فارغة أو حسابات سياسوية، بل كل ما تم إنجازه يتم وفق منطق المصلحة العامة والتقائية السياسات وروح الانسجام والتنسيق.

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

قبل الخوض في تفاصيل الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، لابد أن نقف عند العنوان العريض لهاته المرحلة المفصلية في تاريخ بلادنا والمتعلقة بترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، كما أرادها صاحب الجلالة نصره الله، لأن جل ما حققته الحكومة من إنجازات وما وضعته من قوانين وما سطرته من سياسات عمومية وقطاعية وتدابير وبرامج عمومية، كان منتهى مقاصده خدمة هذا المشروع الوطني الكبير، الذي يعود الفضل الحصري (exclusif) في إبداعه لجلالة الملك حفظه الله ونصره.

مشروع الدولة الاجتماعية ماشي مشروع أو لا موضوع ديال البوليمك، هذا كنعرفو كلنا بأنه مشروع المهندس ديالو جلالة الملك بحسه الإنساني النبيل، والحكومة عملت على حسن التدبير ديالو وتسريع التنفيذ ديالو بما تملكه من جدية وكفاءة.

لهذا فإننا نسجل بافتخار أن ورش الحماية الاجتماعية بكل مظاهره والمتمثلة في تعميم التغطية الصحية وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن وغيرها من المبادرات هي تجسيد لطموح وفلسفة جلالة الملك نصره الله، ويحكمها نفس الرهان المتمثل في تكريس الدولة الاجتماعية وصون كرامة المواطن.

**حضرات السيدات والسادة،**

في هاد السياق لن نبالغ في القول بأن نصف الولاية، التي قضيناها، شهدت تحقيق ثورة اجتماعية غير مسبوقة على مستوى تعميم الورش الملكي للتغطية الصحية الإجبارية.

فتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل التغطية الشاملة، أعدت الحكومة مباشرة بعد تنصيبها رؤية استراتيجية مندمجة لضمان التغطية الصحية لكل للمواطنين والمواطنات، مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية والمادية والمهنية.

وكانت الحكومة على اقتناع تام أن ضمان التنزيل الأمثل لمشروع التغطية الصحية لن يكون ناجعا دون حكامة تدبيرية تتفادى نواقص البرنامج أو البرامج السابقة، كما حدث ذلك مع النظام ديال "الراميد".

وبفضل من الله وتوفيقه، نجحت الحكومة ابتداء من فاتح دجنبر 2022، 14 شهر من بعد ما جات الحكومة ولا 12 شهر، في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد لها، حيث تم نقل المستفيدين سابقا من نظام "راميد"، والبالغ آنذاك عددهم 4 مليون ديال الأسر، أي أكثر من 10 ديال المليون ديال المواطنين والمواطنات، إلى نظام، قبطنا هاذ (la base) كلها اللي كانت، وعملناها في النظام ديال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بميزانية كتحملها الدولة تبلغ 9.5 مليار ديال الدرهم سنويا، مع ضمان الاستدامة المالية، والاستهداف الناجع للمستفيدين، كالتزام سياسي وتنموي أمام جلالة الملك، وكاستجابة لانتظارات المغاربة.

لقد شكل إدماج فئات العمال غير الأجراء، في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تحديا كبيرا، استلزم اعتماد مقاربة تشاركية، من أجل الإعداد والمصادقة على 28 مرسوم تطبيقي لقانون نظام التأمين الإجباري عن المرض، المتعلق بمختلف هاذ الفئات، وخليوني نقول لكم هنا، بأنه بعد تنصيب اللجنة لم نجد أي نص قانوني لتنزيل المشروع ديال التغطية الصحية، رغم أنه قانون الإطار ديال التغطية الصحية صادق عليه البرلمان في أبريل 2021، وبذلنا مجهودات استثنائية باش نوجدو الأسس القانونية، التي سمحت لنا نحترامو الأجندة الزمنية اللي كان حددها سيدنا الله ينصرو.

وتجدر الإشارة بهاد الخصوص، أنه تم تسجيل 2.4 مليون مهني، من غير الأجراء، وفتح باب الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض، أمام 6 ملايين مستفيد وذوي الحقوق المرتبطة بهم، هاد الشي علاش كنقولو بأن الدولة الاجتماعية ماشي فقط شعارات وكلمات، بل هي قرارات فعلية وإجراءات اللي هي ملموسة، وبعد وضع هاذ الأنظمة الخاصة بفئات العمال غير الأجراء والأشخاص الغير قادرين على تحملات واجب الاشتراك، يعني AMO" تضامن"، عملت الحكومة على وضع نظام ديالAMO" الشامل"، اللي هو نظام إضافي موجه للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وهنا نبغي نقول، أن الهدف من تحديد واجبات الاشتراك للأجراء ولغير الأجراء، هو بناء نظام تضامني، هذا نظام تضامني بين الفئات، وتعاقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع.

**حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

دعوني أؤكد لكم بكل اعتزاز أن لحظة التنزيل الفعلي لورش الدعم الاجتماعي المباشر هو ورش مهندسه جلالة الملك بعبقريته المعتادة، وتبقى من المحطات التاريخية المتميزة، التي سيتذكرها كل المغاربة.

فقد شكل نجاحنا في تنزيل هاد الورش الملكي المنبع ديال اعتزازنا أولا كمواطنين، قبل أن نكون رئيسا أو أعضاء الحكومة، ثم كمسؤولين يستشعرون أهمية هاد الورش الوطني، الذي تشرفنا بتنزيل إجراءاته.

ولا شك أن هاد الورش الوطني النبيل سيمكن ملايين الأسر ضعيفة الدخل من الخروج من الهشاشة والتهميش الاجتماعي.

وطننا اليوم، حضرات السيدات والسادة ممثلو الأمة المحترمون، يؤسس لسياسات اجتماعية تضامنية منصفة ومستدامة، تعزز منسوب الثقة في المستقبل، فقضية محاربة الفقر والهشاشة وحفظ كرامة المواطنين ليست قضية يمين ولا يسار ولا وسط وليست شعارات للاستهلاك وتلميع الصورة، بل هي قضية ملك وشعب تطمح إلى ضمان شروط العيش الكريم وتقوي مناعة الأسرة التي هي النواة الصلبة للمجتمع أمام تقلبات الحياة.

ومن هاذ المنطلق، عكفت الحكومة خلال نصف ولايتها الأولى على إعداد وتحصين الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا الورش وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية المستدامة، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، حيث تم في ظرف وجيز إعداد وإخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له، وتنقصد هنا القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ثم القانون الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد من المراسيم التطبيقية والقرارات الوزارية، إلى جانب التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد سنة 2023 عوض 2025 المسطرة سابقا.

وفي ذات السياق، نهجت الحكومة مقاربة جديدة في تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، مقاربة تنبني على تقديم الدعم المباشر للأسر الراغبة في ذلك من غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستهداف، بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقد اشتمل الدعم الذي ستعرف قيمته تطورا بشكل سنوي لتستقر بحلول سنة 2026:

- إعانات موجهة للأطفال، تقوم على تقديم دعم مباشر للأسرة التي لها أبناء، بما في ذلك المتكفل بهم، ويشتمل هذا الصنف على منحة شهرية ودعم تكميلي ومنحة للولادة؛

- إعانة جزافية تقوم على تقديم دعم مباشر، لاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعيل أفراد مسنين؛

- إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ويجدر التذكير أن الحكومة قد حددت تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، قيمة دنيا للدعم بالنسبة لكل أسرة مستهدفة، كيفما كانت تركيبتها، لا تقل عن 500 درهم شهريا.

وكيهدف هاذ الورش إلى تكريس مبادئ التضامن الاجتماعي والعدالة

الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، من خلال تقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والاستثمار في الطفولة المبكرة وتحسين الولوج للصحة والتعليم، من خلال الحث على تمدرس الأطفال وتشجيع النساء الحوامل على متابعة الفحوصات الطبية خلال فترة الحمل وبعد الولادة، وتوفير الرعاية للفئات الهشة خصوصا منها الأطفال في وضعية إعاقة والأسر التي تعيل الأشخاص المسنين.

ويكلف تفعيل هذا الورش الوطني الاجتماعي، ميزانية ديال 25 مليار درهم سنة 2024 ثم 26.5 مليار درهم في 2025، ليبلغ 29 مليار درهم في سنة 2026.

ونجحت الحكومة في توفير الكلفة المالية لهاذ الورش الاستراتيجي، ولم تتذرع بالأزمة المركبة والمعقدة التي فرضت على الحكومة تعبئة مجهودات استثنائية للخروج من أثرها.

لقد شكلت حكامة منظومة الاستهداف الاجتماعي إحدى دعامة إصلاح نظام الحماية الاجتماعية وآلية مبتكرة تروم تحقيق النجاعة والفعالية في استهداف الأسر وتبسيط المساطر وتعزيز عملية الإدماج للولوج إلى برامج الدعم الاجتماعي.

وتعتمد هذه المنظومة على السجل الاجتماعي الموحد (RSU[1])، كآلية رئيسية لتحديد المستفيدين من الدعم، حيث بلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق منصتي، منصة التسجيل الإلكترونية www.asd.ma ابتداء من 2 ديسمبر 2023 إلى حدود نهاية شهر مارس 2024، ما مجموعه 3.5 مليون أسرة، كتضم أكثر من 12 مليون شخص:

- فيهم تقريبا ما يقارب 5 مليون ديال الأطفال (ومن هاذ 5 مليون كاين 1.2 مليون ديال الأطفال عمرهم أقل من 5 سنوات)؛

- فيهم 1.4 مليون أسرة ليس لها أطفالا تستفيد من المنحة الشهرية الجزافية؛

- من بينهم كذلك 1.2 مليون مستفيد كتفوق الأعمار ديالهم 60 سنة.

نعم، حضرات السيدات والسادة، إننا أمام ثورة اجتماعية حقيقية، قوامها التضامن والتكافل ودعم الترقي الاجتماعي لفئات واسعة من أبناء وطننا.

**السادة الرؤساء،**

**حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،**

في نفس هذا السياق الاجتماعي الهادف إلى النهوض بوضعية الفئات الهشة والمتوسطة ودعم قدرتها الشرائية وصون كرامتها الإنسانية، فعلت الحكومة مطلع السنة الجارية البرنامج الملكي للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

ويشمل هذا الدعم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة، لتيسيرولوجها إلى سكن رئيسي تستجيب لتطلعاتها، وهو ما سيمكن من تحسين ظروف عيش حوالي 110 آلاف أسرة سنويا، بغلاف مالي سنوي قدره 9.5 مليار ديال الدرهم لمدة السنوات الخمس المقبلة.

وفي هاد الصدد، تم تخصيص مساعدات مالية مباشرة كتبلغ 100 ألف درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمنه عن 300 ألف درهم، و70 ألف درهم ملي كيكون المسكن كيتراوح بين 300 ألف و700 ألف دهم.

وكيستهدف هاد البرنامج المواطنين المغاربة القاطنين داخل البلاد وخارج أرض الوطن، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي دعم موجه للسكن.

وقصد ضمان حكامة تدبير عملية منح الإعانة المالية وشفافية البرنامج وتبسيط الإجراءات والمساطر الخاصة بالاستفادة منه، أطلقت الحكومة منصة رقمية تمكن المستفيدين من التسجيل إلكترونيا ومتابعة ملفاتهم عن بعد.

وفي هذا الإطار، إلى غاية 19 فبراير 2024، تم تسجيل 60 ألف طلبا، تم قبول تقريبا 90% منها في التصفية الأولى، مما يدل على الإقبال المهم للفئات المستهدفة.

فبالله عليكم، بلادنا اليوم كتقدم الدعم المباشر، التغطية الصحية والدعم ديال السكان، فهادي برامج لأرقى الدول اللي عندها سياسات اجتماعية كبرى، اللي كتعمل هاذ شي، فما يمكنا إلا نكونو مرتاحين في المستقبل ديال بلادنا إن شاء الله.

كان بالإمكان، كان بالإمكان أن تقف الحصيلة المرحلية عندما حققته الحكومة من إنجازات في مجال الدعم المباشروالتغطية الصحية ودعم السكن، وهي إنجازات – بصراحة– كافية، للتأكيد على أن هاته الحكومة، نجحت في أداء مهامها في فترة زمنية لا تتعدى سنتين ونصف.

والحقيقة أن ما حصده المواطنون والمواطنات من ثمار لأوراش ملكية بتفعيل حكومي جاد وناجع، كاف لكي يكون حصيلة مشرفة لولاية كاملة وليس لحصيلة مرحلية.

ولأنها حكومة بنفس إصلاحي متقدم، فإنها لم تقف عند هذا الحد، بل فتحت أوراشا إصلاحية أخرى، سواء في مجال التعليم والصحة أو الإدارة أو التشغيل أو العدالة وغيرها من مجالات النشاط الحكومي.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن ضمان النجاعة الحقيقية لورش التغطية الصحية استلزمت التأسيس لتحول عميق في الخدمة الاستشفائية ومواكبة ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية، سواء من حيث المحتوى أو من حيث

[1] **R**egis**t**re **S**ocial **U**nifié.

التوزيع الجغرافي، لذلك بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى إعداد رؤية استراتيجية مندمجة، هاد الشي كيرجعنا لعامين اللور–ياك أ السيد الوزير؟–إلى إعداد رؤية استراتيجية مندمجة جديدة للنهوض بقطاع الصحة، في إطار إصلاح هيكلي شامل، يهدف أساسا إلى خدمة صحة المواطنين من خلال ضمان خدمات صحية ذات جودة وفعالية كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن أجل تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية اللي كتهدف إلى ضمان ولوج كريم لكافة المواطنين عبر أرجاء المملكة والاستجابة لكل التحديات المستقبلية، خاصة على إثر التداعيات التي عانى منها العالم والبلاد ديالنا خلال جائحة وباء "كوفيد-19"، كان من اللازم إعداد ترسانة قانونية جديدة تستجيب للإصلاح الهيكلي المنشود.

وقد تمكنت الحكومة بفضل الانخراط الجماعي لجميع الفاعلين المؤسساتيين، لاسيما البرلمان بمجلسيه، من إعداد وإصدار كل القوانين المؤطرة للإصلاح قبل متم السنة الثانية من الولاية ديالها، بداية بصدور القانون الإطار الذي شكل المنطلق الأساسي للمنظومة الصحية، والذي انبثقت منه عدة قوانين وإجراءات باشرت الحكومة التنزيل ديالها على أرض الواقع في أفق تحقيق كافة الأهداف المتوخاة في هذا المسار الإصلاحي الطموح، الذي يجد محركه في الإرادة الملكية الراسخة وفي قناعة حكومية حقيقية، وبهدف جعل المواطن المغربي مطمئنا بشأن صحته وصحة أسرته.

أما على مستوى حكامة القطاع، فقد سارعت الحكومة إلى تنزيل مضامين هذا الإصلاح الهام على مستويين:

- **المستوى المركزي**، من خلال إرساء هيكل تنظيمي جديد؛

- **على المستوى الجهوي**، من خلال وضع المجموعات الصحية الترابية لتشكل القلب النابض للإدارة المركزية للصحة العمومية.

ومن هذا المنطلق تم إصدار القانون 08.22 المتعلق بالمجموعات الصحية الترابية، والذي يهدف أساسا إلى دمج الوحدات الاستشفائية الموجودة بكل جهة في إطار مؤسسة عمومية مستقلة مسؤولة على تنزيل سياسة صحية كتستاجب لخصوصية كل جهة، وتضمن الالتقائية والتنسيق بين كل مستويات العلاج وتدبيره من المراكز الصحية للقرب إلى المركز الجامعي الاستشفائي، وفق برنامج طبي جهوي يعمل على تحسين المؤشرات الصحية ويمكن المواطن من مسار علاجي محكم.

ومن أجل تحقيق نجاعة أكبر للقطاع، عملت الحكومة على إصدار القانون المتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتوجات الصحية، علاوة على القانون المتعلق بالوكالة المغربية للدم ومشتقاته، إضافة إلى إحداث الهيئة العليا للصحة.

ووعيا من الحكومة بمركزية تعزيز المنظومة الصحية بموارد بشرية كافية ومؤهلة لمواجهة النقص الحاصل على المستوى الوطني، فقد عملت على تثمين هذه الموارد البشرية وتحفيزها.

وفي هذا الإطار، رفعت الحكومة من أجر الأطباء منذ السنة الأولى من ولايتها، وذلك من خلال تمكينهم من الرقم الاستدلالي 509 (باش يكونو حتى هما دكاترة بحال الدكاترة الآخرين المخول للحاصلين على دكتوراه الدولة)، أي بزيادة صافية كتوصل لـ 3800 درهم شهريا، استجابة لمطلب عمرما يناهز عقدين من الزمن.

ويعكس رفع أجور العاملين في قطاع الصحة العمومي كنتيجة للحوار الوطني لفبراير 2022، الأهمية اللي كتوليها الحكومة لتعزيز الخدمات الصحية وتحسين الشروط المادية لمهنيي القطاع، من خلال إقرار زيادات في أجور مهنيي الصحة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم.

ووعيا منهم بحجم الخصاص اللي كيعاني منه القطاع، عملت الحكومة على تنزيل اتفاقية إطار بين القطاعات المعنية، من أجل الرفع من الطاقة التكوينية للطلبة الأطباء في أفق مضاعفاتها مرتين سنة 2025-2026، لأن كل عام غنطلعوها بـ 20%، وذلك من أجل تجاوز الحد الأدنى الموصى به من طرف المنظمة العالمية للصحة والمتمثل في عتبة 23 مهني ديال الصحة لكل 10 آلاف نسمة سنة 2026 ومضاعفته في 2030 إن شاء الله، باش يكون 45 لكل 10 آلاف مواطن، هذا بالموازاة مع جملة من الإجراءات المصاحبة لضمان جودة التكوين الطبي.

وفي هذا الصدد، تم تسجيل 10 آلاف طالب في كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان و15.725 بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة خلال السنوات 2022-2023 و2023-2024.

أما بخصوص تأهيل العرض الصحي، والذي تعتبره الحكومة أحد المداخل الأساسية لضمان جودة علاج المواطن من جهة وضمان ظروف العمل الجيد لمهنيي الصحة من جهة أخرى، فقد باشرت الحكومة منذ السنة الأولى من ولايتها إطلاق أوراش لإعادة تأهيل وبناء وحدات صحية كتهم كل مستويات العلاج، وذلك في إطار مقاربتها الشاملة والمندمجة لخلق فضاء سيحقق مسار علاجي يضمن لكل مواطن الجودة في العلاج.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتنزيل مشروع إحداث وتأهيل وتجهيز قرابة 1400 مركز صحي من الجيل الجديد، تم الانتهاء من تأهيل 481 في نهاية سنة 2023.

وبعد تشييد مستشفى طنجة الجماعي سنة 2022 من طرف صاحب الجلالة الله ينصرو، يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمستشفى الجامعي بأكادير، وتتم إعادة بناء المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، كما انطلقت أشغال تشييد ثلاث كليات للطب وثلاث مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية وكَلميم وبني ملال.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن الحكومة التي أتشرف بقيادتها كانت مطالبة بجعل هذه الولاية محطة مفصلية في تاريخ إصلاح المنظومة التربوية ببلادنا، وهو يتقاطع

مع قناعتنا في كون شعار تكريس الدولة الاجتماعية لن يستقيم دون إصلاح جوهري للمنظومة التعليمية.

حيث دأبت الحكومة منذ تنصيبها على إطلاق مسلسل إصلاحي جديد وعميق يحقق نهضة تربوية وثورة تعليمية.

وقد وضعت الحكومة تصورا شموليا لتحقيق تعليم جيد للجميع، يروم التمكن من المكتسبات والقدرات التعليمية، وبأمل تحقيق تكافؤ الفرص ويصبو إلى بلوغ اندماج سوسيو مهني ناجح.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحكومة قد واجهت، منذ تنصيبها، بجرأة وجدية تركة ملفات الماضي التي خلفتها الحكومات السابقة، وتفاعلت مع مطالب الحاضر، من أجل بناء مدرسة مغربية منصفة عادلة وذات جودة في المستقبل.

فقد عملت الحكومة في هذا الإطار على إرساء مشروع رائد لـ "مؤسسات الريادة"، الذي مكن من إطلاق دينامية جديدة بالسلك الابتدائي، شملت مرحلته التجريبية خلال الموسم 2023-2024، 626 مدرسة ابتدائية وكيستافد منها تقريبا أكثر من 300 ألف طالب.

وقد كشف التقييم الأولي لأثر برنامج الدعم والمعالجة بمدارس الريادة أن غالبية التلاميذ الذين يدرسون من المستوى الثاني إلى المستوى السادس بالتعليم الابتدائي، قد تحسنت نتائجهم أربع مرات بالنسبة للرياضيات، مرتين بالنسبة للغة العربية، وثلاث مرات بالنسبة للغة الفرنسية.

واستنادا إلى هذه النتائج الإيجابية، سيتم العمل على التوسيع التدريجي ديال مؤسسات الريادة في أفق تعميمها خلال الموسم 2027 إن شاء الله، حيث من المرتقب أن تنتقل هذه المؤسسات من 626 إلى 2000 مؤسسة ابتدائية سنويا، انطلاقا من الدخول الدراسي وأن تصل تدريجيا إلى 500 مؤسسة إعدادية سنويا، ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2026.

كما عملت الحكومة على تعميم وتطوير التعليم الأولي، باعتباره مدخلا أساسيا لضمان مدرسة الجودة، وقد مكنت الجهود الحكومية المبذولة من توسيع العرض التربوي مع بداية الدخول الدراسي ديال 2023، حيث التحق 80% - أقول 80% من الأطفال اللي كتتراوح الأعمار ديالهم ما بين 4 سنين و6 سنين بالتعليم الأولي، وتم فتح 4700 قسم جديد وتوظيف 6000 مربية ومربي جديد، وتكوين أزيد من 7100 مربية ومربي، مع انتقال عدد ساعات التكوين الأساس من 400 ساعة إلى 950 ساعة وتوسيع قاعدة التكوين المستمر.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد حرصت الحكومة على تحسين ظروف اشتغال رجال ونساء التعليم من خلال المقاربة التشاورية في إطار الحوار الاجتماعي المؤسساتي، حيث صادقت على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد ب 15 فبراير 2024.

وشكلت هذه اللحظة محطة تاريخية توجت المجهودات الحكومية لخلق إطار موحد ومحفز يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم ويحسن ظروف اشتغالهم.

وتتجلى أهمية هذا الإنجاز الحكومي في كونه يأتي بعد أكثر بعد أكثر من 20 سنة على صدور النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

وتتجسد أهميته كذلك في توفير إطار موحد حسم وبشكل نهائي في هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشتت هيئاتها ومطالبها الفئوية.

كما مكن من إرساء النظام الأساسي الخاص كل العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من صفة الموظف العمومي، مما أنهى بشكل كامل، ولا رجعة فيه، مع ما كان يصطلح عليه بـ "أساتذة التعاقد".

وعلى صعيد آخر، فقد أسفر توقيع اتفاقي 10 و26 نونبر 2023 على مخرجات كرست وفاء الحكومة بالتزاماتها اتجاه أسرة التربية والتكوين، وعرفتو الزيادة ديال 1500 ديال درهم،1000 درهم، و(le grade) اللي تزاد وبأنه في آخر المطاف الأستاذ اللي غادي يخرج بواحد (salaire) اليوم كتزادو 50% بالنسبة للنهار اللي غادي يخرج غادي يكمل المهمة ديالو، فكل هذا كان مسائل اللي هي إيجابية واللي جابها في الحوار القطاعي الاجتماعي.

وعلى مستوى إصلاح منظومة التعليم العالي، فقد نجحت المنجزات الحكومية في تجسيد إحدى أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأس المال البشري، كما نص على ذلك البرنامج الحكومي الذي التزم بتجويد التكوين الجامعي.

وبعد سنتين ونصف من التدبير الحكومي، يمكن القول أن قطاع التعليم العالي كيعرف زخما ملموسا كينسجم مع التوجهات الاستراتيجية المرسومة في المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ومن بين أهم المكتسبات وأكثرها ارتباطا بشروط تحول المنظومة، نذكر المصادقة على النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين، أيضا بعد 20 سنة من الانتظار والتردد وإطلاق وتنزيل إصلاح بيداغوجي شامل ومتكامل وإرساء منظومة فعالة للابتكار لدعم تنافسية وجاذبية القطاعات الإنتاجية.

وللنهوض بالبحث العلمي والابتكار والملاءمة ديالو مع أولويات التنمية الوطنية، فقد تم تفعيل مجموعة من التدابير، ومن أهمها:

- إطلاق برنامج طموح لتكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد؛

- تم إطلاق كذلك مسارات جديدة، تحت اسم "مسارات التميز"، حيث تم إحداث 63 مركزا للتميز كتوفر على 113 مسلكا جامعيا، وهي تجربة جديدة كتهدف إلى خلق جسور مرنة بين التخصصات والمؤسسات الجامعية؛

- وتم إحداث 3 ديال المعاهد موضوعاتية للبحث في المجالات ذات الأولوية كالماء، البيو-تكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛

- كما واصلت الحكومة تعميم مدن الابتكار، حيث أحدثت 6 مدن جديدة و3 المدن أخرى في طور الإنجاز بمشروع استثماري ديال 200 مليون درهم.

- ولدعم مساهمة الجامعة المغربية في تطوير صورة المغرب كفاعل استراتيجي في مجال الاقتصاد الرقمي، التي تطمح الحكومة في أفق 2026 إلى إحداث 18 مركزا "CODE 212"، كفضاءات مفتوحة في وجه الطلبة في مختلف التخصصات للرفع من مكتسباتهم العلمية بقدرات معرفية متطورة كالبرمجة المعلوماتية وتحليل المعطيات الرقمية وتطوير مختلف المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالسياسات اللي كتهم التكوين المهني المستمر، فقد شكلت ركنا أساسيا في البرنامج الحكومي المتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تنمية الرأسمال البشري.

وفهاذ الإطار، التزمت الحكومة بتطوير عرض جيد للتكوين المهني كيتماشى مع حاجيات المقاولات ويستجيب لحاجات الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم المهني من خلال خلق مسالك كتمد جسور بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى.

كما أطلقت الحكومة مجموعة من الأوراش الهيكلية الرامية لتطوير القطاع، كنذكر من بينها الإشراف على تنفيذ الخارطة الملكية للتكوين المهني، عبر استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات.

وكتجدر الإشارة أن الدراسة انطلقت في 4 مدن للمهن والكفاءات بكل من جهة سوس -ماسة والشرق والعيون- الساقية الحمراء والرباط- سلا- القنيطرة، كما تمت برمجة إطلاق 3 مدن للمهن والكفاءات خلال موسم 2023-2024 بجهة طنجة– تطوان -الحسيمة وبني ملال- خنيفرة والدار البيضاء- سطات.

**حضرات السيدات والسادة،**

إننا اليوم نعيش لحظة وطنية بامتياز وتجسيدا قويا وواقعيا لشعار الدولة الاجتماعية، والمغاربة سيتذكرون أنه في عهد هاته الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية، تحقق ما لم تحققه الحكومات السابقة في مجال إصلاح المنظومة التربوية، وسيتذكر المغاربة أيضا أن هاته الحكومة التزمت بكل تعهداتها في بلوغ تعليم منصف وعادل وذي جودة.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن التفعيل الجدي للرؤية الملكية السامية للدولة الاجتماعية، لم يكن ممكنا دون مأسسة الحوار الاجتماعي والرقي به إلى مرتبة خيار استراتيجي، حيث بادرت الحكومة فور تنصيبها إلى بناء علاقات شراكات متينة مع الفرقاء الاجتماعيين، غايتها في ذلك وضع أسس حوار اجتماعي منتظم وتنفيذ مختلف الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي ودعم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وذلك رغم صعوبة الظرفية وانعكاسات الأزمات العالمية المتتالية على الإمكانات المالية ديال الدولة.

وفي هذا الصدد، وبهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، اتخذت الحكومة من الحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لصناعة الحلول وحل المشاكل العالقة والرهانات المستجدة.

فالحوار كما تؤمن به الحكومة ليس مجرد مسألة إجرائية أو واجهة شكلية، بل هو قناعة راسخة يتم عن طريقه وضع الخيارات الاجتماعية وجسر أساسي يحكم العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين.

وبالنظر للدور الحيوي اللي كيلعبو الحوار الاجتماعي، فقد اتخذت الحكومة خلال نصف ولايتها خطوات مهمة نحو إرساء أسس تعاقد اجتماعي جديد، وذلك من خلال وضع ميثاق وطني للحوار الاجتماعي، ملزم لكل الأطراف، والذي من شأنه إعادة الاعتبار للعمل النقابي والمنظمات النقابية وتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها.

إن الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي يشكل سابقة وطنية ويضع معالم نموذج مغربي للحوار الاجتماعي، من خلال تكريس مبدأ السنة الاجتماعية وإرساء حكامة مبتكرة للحوار وهيكلته على المستويين الوطني والترابي واتخاذ آليات ناجعة لمواكبته.

وإن من شأن إقرار مبدأ سنوية الاجتماع، كان الهدف منه القطع مع الطابع الموسمي الذي كان يكتسيه الحوار الاجتماعي وإعطائه دينامية جديدة، ترتكز على مبادئ الانتظام والاستمرارية، والتمكن من تتبع السير الميداني للاتفاقيات المبرمة على المستويين القطاعي والترابي وتتيح قياس التطورات الحاصلة في المناخ الاجتماعي على المستوى الوطني.

وإلى جانب التوقيع في 30 أبريل 2022 على اتفاق اجتماعي مع مجموع النقابات الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي تضمن العديد من المكتسبات، توج هذا المسار بإطلاق سلسلة من الحوارات الاجتماعية القطاعية، لتعزيز المكانة الدستورية للنقابات وحلحلة العديد من الملفات التي ظلت عالقة منذ عدة سنوات، والاستجابة لملفات مطلبية عمرت لعقود طويلة.

وبهاذ المناسبة، تنقدم الشكر والامتنان للمركزيات النقابية- وهي حاضرة معنا اليوم، باعتبارها ممثلة في مجلس المستشارين- على الوطنية والمسؤولية والجدية والشجاعة، وعندي اليقين أنه مازال غادي نخدمو جميع فيما تبقى من هاذ الولاية إن شاء الله والولاية المقبلة كذلك.

إيلا اسمحتو، الآن غندوزو للمحور الثاني من البرنامج الحكومي، اللي كيتعلق بـ"**مواكبة تحول الاقتصاد الوطني والإنعاش التشغيل**".

**حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،**

على غرار النجاحات اللي حققتها الحكومة في الميدان الاجتماعي، كتعيش بلادنا تحولا إيجابيا على المستوى الاقتصادي، بفضل نجاعة التدابير المتخذة تحت التوجيهات الملكية السامية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز الصمود ديالو أمام التحولات الهيكلية الطارئة اللي هي على المستوى الدولي.

فالهزات العنيفة التي لحقت الاقتصاد العالمي، لاسيما تلك المرتبطة بتداعيات "كوفيد-19"، وتصاعد التوترات الجيواستراتيجية، أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل غير مسبوق، وفي سبيل السيطرة على موجات التضخم قيدت الدول سياستها النقدية، فتفاقمت تكاليف التمويلات، وصارت اقتصاديات متقدمة على حافة الركود.

ولأن المغرب ليس بمعزل عن هذا السياق الدولي، فإن هاذ الوضعية المقلقة أثرت على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك أظهرت بلادنا تجاوبا استثنائيا، بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله، التي جعلت بلادنا محطة إشادة دولية واسعة، حيث تعززت ثقة المؤسسات الدولية في قدرة اقتصادنا على الصمود أمام الأزمات من جهة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى.

فكما هو الحال مع التدبير النموذجي لأزمة "كوفيد-19"، اتخذت بلادنا سياسات عمومية فعالية على المستويين الميزانياتي والنقدي للتخفيف من أثار التضخم المستورد، ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر والقدرة التنافسية للمقاولات، وأتاحت الفرصة المناسبة لتعافي الاقتصاد الوطني.

حيث مكنت هاذ التدخلات من عكس المنحى التصاعدي لمعدلات التضخم بوتيرة أسرع، مقارنة مع الدول الأخرى، فبعد ما بلغت نسبة التضخم ذروتها في فبراير 2023 بنسبة 10.1%، تراجعت بـ 4.9 و3.6% على التوالي في يونيو وفي نوفمبر 2023، واستقرت في 0.3% في فبراير 2024 و0.7% في مارس 2024.

وبفعل التدخلات الهادفة للحكومة، عرفت أسعار المواد الغذائية بشكل خاص تراجعا سريعا، رغم تداعيات الجفاف الحاد، فبعدما سجلت نسبة 20% في فبراير 2023، تباطأت إلى 11.7% في يوليوز و6.7% في ديسمبر 2023 وإلى ناقص 04% (une déflation) في فبراير 2024، لتثبت الحكومة جدارتها في مواجهة التحديات، سواء الراهنة منها أو الموروثة، من خلال إرساء برامج سوسيو-اقتصادية طموحة دعمتها سياسة ميزانية إرادية.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن التعاطي مع الانشغالات الأولية للمغاربة، يقتضي اعتماد آليات تدبيرية متكاملة تجعل من المقاربة الاقتصادية حافزا للتنمية الاجتماعية ودعامة لها.

وترجمة لهذا الطموح، توفقت الحكومة منذ بداية الولاية في إرساء حزمة منسجمة من الإجراءات الفورية والموجهة، تقليصا لامتدادات الأزمة على المجالات المتضررة، في مقدمتها التشغيل وحماية القدرة الشرائية، وذلك من خلال:

- **وضع برنامج تشغيل فوري لتقليص تداعيات الأزمة الصحية**، مكنت من استرجاع نسبا مهمة في مناصب الشغل وتعزيز قابلية الشباب، عبر خلق أزيد من 221 ألف فرصة عمل على مستوى برنامج "أوراش"، وبغلاف مالي ديال 4.5 مليار درهم، وكان كذلك البرنامج ديال "فرصة" للدعم ديال 21 ألف من الشباب المقاولين؛

- وقمنا كذلك **بسداد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة** بـ 20 مليار ديال الدرهم باش تعاود ترجع السيولة، وتعاود تكون الحركة الاقتصادية خاصة منها الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة جراء الأزمة الصحية؛

- بالإضافة إلى **وضع برامج استثنائية**، بتوجيهات ملكية سامية بقيمة 20 مليار ديال الدرهم لمواجهة آثار الجفاف –غير مسبوق– آثار الجفاف وتأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد الغذائية ذات الأصل الفلاحي وضبط تكلفتها الإنتاجية؛

- فضلا عن **ضخ 2 مليار ديال الدرهم للقطاع السياحي** لدعم قرابة 800 منشأة فندقية على مستوى المملكة، مع صرف تعويض شهري صافي قدره 2000 درهم لفائدة 40 ألف من العاملين في القطاع السياحي؛

- و**دعم المواد الأساسية الأكثر استهلاكا** لدى الأسر عبر رفع نفقات المقاصة اللي وصلت تقريبا 42 مليار درهم في 2022، و30 مليار ديال الدرهم في 23 عوض 22 مليار ديال الدرهم في 2021؛

- إضافة إلى **دعم مهنيي النقل**، عبر تخصيص حوالي 8 مليار درهم بين 22 و23 بغية تقليل الضغوط على تكاليف المواد الأولية في مختلف القطاعات؛

- مع **الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء** لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية بغلاف مالي بلغ 9 مليار درهم خلال سنتين؛

- و**تخفيض الضريبة على القيمة المضافة** من 20% إلى 10% على المنتجات الاستهلاكية والدوائية الأساسية وتعليق الرسوم الجمركية على القمح لمواجهة ارتفاع أسعارها، واحد السنة، ياك 22؟ 2022 وصلنا لمليار ديال الدولار، 10 مليار ديال الدرهم ديال الدعم باش الثمن ديال الخبز يبقى في المكانة ديالو ديال 1.20 درهم، هذا بالإضافة إلى الإجراءات العديدة اللي قدمتها الحكومة في مناسبات عدة داخل هاذ المؤسسة المحترمة، واللي كان لها أثر إيجابي على الحياة اليومية

للمواطنين والمقاولة الوطنية.

**حضرات السيدات والسادة،**

تعد هذه الدينامية إيجابية للغاية في سياق اللايقين الاقتصادي الذي يعيشه العالم وتجعل من التجربة الحكومية الحالية منطلقا لجيل جديد من السياسات والبرامج العمومية المبتكرة لوضع أسس اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية.

فالأوراش الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال المنتصف الأول من هذه الولاية مطالبة بتحسين صورة المغرب كوجهة إقليمية صاعدة وتقديم الأجوبة الضرورية لتحديد أهداف المرحلة لنكون عند مستوى تطلعات صاحب الجلالة وتطلعات المغاربة.

ونتشرف اليوم بتقديم منجزات قطاعية فارقة في تاريخ بلادنا، تؤكد بلا شك نجاعة الخيارات المتخذة وتعاظم نقط القوة التي تزخر بها بلادنا، ويكفي الإطلاع على الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية التي تعرف انتقالا ملحوظا لإدراك حجم الإنجازات ومدى الرهانات اللي نحن مدعوون الدولة للمواكبة ديالها.

في هاذ الصدد، عرفت صادرات السيارات ارتفاعا بين 2018 و2023 بنسبة 90%، محققة عائدات بقيمة إجمالية كتقدر بـ 142 مليار درهم سنة 2023 مرتفعة بنسبة 27.4% مقارنة مع سنة 2022، ونواصل التطلع إلى الرفع من مستوى الإدماج المحلي إلى 80% ومن الطاقة الإنتاجية إلى مليون سيارة سنويا بحلول 2025.

كما حققت صادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية حصة 24 مليار درهم سنة 2023 الزيادة ديال 78% مقارنة مع سنة 2021، في حين تمكنت صادرات صناعة الطيران من بلوغ 22 مليار ديال الدرهم أي بزيادة ديال 38% مقارنة مع 2021، فضلا عن بلوغ الصناعات الكلاسيكية، لا سيما صناعة النسيج والجلد بنسبة صادرات قاربت تقريبا 46 مليار درهم في (l'année) في 2023، بزيادة ديال 27% إيلا قارناها مع 2021.

وإجمالا ساهم الأداء الجيد لهذه القطاعات في تحسين قيمة الصادرات الصناعية بالثلث في الفترة ما بين 2021 و2023.

**حضرات السيدات والسادة،**

في نفس السياق، عرف قطاع السياحة دينامية غير مسبوقة بفضل المجهود الاستثماري الحثيث للحكومة، حيث أن هذا القطاع الذي يمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من صادرات الخدمات، استفاد من دعم استباقي للدولة لاسترجاع جاذبيته بعد زوال الأزمة الصحية ومبكرا وفي الوقت ديالو، وتنزيل خارطة طريق جديدة ديال الفترة ديال 2023 و2026 لتطوير العلامة السياحية للمغرب، وخاصة عبر إطلاق أزيد من 30 خط جوي جديد، والرفع من عدد المقاعد بنسبة 22%، مقارنة مع سنة 2022 مع تنسيق جهود كافة المتدخلين للتموقع ضمن أفضل 15 وجهة سياحية عالميا في أفق 2030.

وسجلت السياحة سنة قياسية في 2023، بدخول 14 المليون و500 ألف سائح، بزيادة 34% بالنسبة لسنة 2022، وبذلك تمكن القطاع من تحقيق عائدات مهمة تقدر بـ 105 ديال المليار ديال الدرهم بارتفاع كيناهز 12% بالنسبة لـ 2022.

وفي سنة 2024، واصل القطاع السياحي مساره التصاعدي مسجلا في الفترة ما بين يناير وفبراير دخول 2 دالمليون و100 ألف سائح بارتفاع قدره 14% مقارنة بالنسبة الفارطة، والخير أمام إن شاء الله.

كما تجاوزت سقف صادرات الصناعة التقليدية لأول مرة عتبة ديال المليار ديال الدرهم، في أفق تحقيق 2 مليار ديال الدرهم ديال الصادرات في أفق 2026، مسنودة بالمجهود الحكومي لتعزيز تنافسية القطاع والدعم ديال الحرفيين، لاسيما عبر إحداث السجل الوطني للصناع التقليديين اللي كيضم الآن 392 ألف صانع وتعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية على أزيد من 641 ألف صانع تقليدي وأسرهم.

كما دأبت الحكومة على تعزيز الهيكلة القانونية للقطاع من خلال إعداد الصيغة الأولى لمشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعملت على إطلاق مجموعة من البرامج الطموحة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض به تحفيزا للمقاولة وريادة الأعمال في صفوف الشباب والنساء.

وعلى الرغم من الاضطرابات المناخية والدولية الصعبة التي واجهها القطاع الفلاحي، فقد سجلت استراتيجية "الجيل الأخضر" تحولات انتقالية للفلاحة الوطنية تروم إدماج 350 ألف أسرة في الطبقة المتوسطة الفلاحية، تحقيق الاستقرار لحوالي 690 ألف أسرة في أفق 2030، تدعم الحكومة هاذ المجهود من خلال تعميم مليون و400 ألف مستفيدا نهاية 2023 مع الرفع ديال الحد الأدنى للأجور الفلاحي (SMAG[2]) بـ 15% خلال سنتين 2022 و2023 ومواصلة تحفيز التشغيل الفلاحي لتحقيق أهداف كبرى للشغل في أفق 2030.

كما أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي أنجزت في "مخطط المغرب الأخضر" وتحسينها، ويبقى أهمها الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ 13% من الناتج الداخلي الخام وتحسين نسبة التغطية الوطنية للحاجيات الاستهلاكية اللي وصلات لـ 100% في الخضروات والفواكه والدواجن و99% بالنسبة للحبوب و98% بالنسبة للحليب، إضافة إلى تحسين النجاعة المائية عبر الحفاظ وتثمين 2 دالمليار ديال المتر المكعب من المياه.

وبذلك، كتعمل الحكومة على واجهتين متكاملتين كتمثل الأولى في التصدي للتداعيات والإكراهات الآنية عن طريق اتخاذ إجراءات

[2] Salaire Minimum Agricole Garanti.

استعجالية للحد من تأثير الاضطرابات المناخية والاقتصادية على المنظومة الغذائية الوطنية، من خلال اتخاذ تدابير استثنائية وجمركية للحفاظ على استقرار الأسعار وتموين السوق الوطني، فيما تهم الثانية رسم المسارات الانتقالية للفلاحة المغربية لضمان السيادة الغذائية في أفق 2030 عبر تنزيل الاختيارات الكبرى لاستراتيجية "الجيل الأخضر".

وتثمينا لقطاع الصيد البحري أطلقت الحكومة عدة تدابير لمواكبته ما مكنه من تحقيق إنتاجية قدرها مليون و400 ألف طن سنة 2023، بارتفاع ديال 11% مع سنة 2022، بقيمة إجمالية كتقدر بـ 15 مليار ديال الدرهم.

وفي المقابل، مكنت الأنشطة غير الفلاحية من خلق فرص شغل صافية بلغت 116 ألف منصب كمتوسط سنوي خلال سنة 2022 و2023، على الرغم من القروض الاقتصادية المسجلة وهو معدل يبقى أعلى من متوسط صافي من المناصب المحدثة في الفترة ديال 2010-2015 التي لم تتجاوز 58 ألف منصبا، في حين استقرت عند 66 ألف بين سنتي 2016-2021.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن الحكومة تدرك حجم الارتباط الوثيق بين آفاق الاستثمار وخلق فرص التشغيل اللائق في مجالات المستقبل كالطاقات المتجددة، صناعة السيارات الكهربائية، الهيدروجين الأخضر، دون إغفال الصناعات الغذائية، فضلا عن صناعة الأسمدة الفوسفاطية وغيرها.

وضمن هذا الأفق الاستراتيجي، الذي ما فتئ جلالة الملك حفظه الله يحدد معالمه الأساسية، عملت الحكومة على وضع استراتيجيات واضحة للاستثمار خاصة في هذه المجالات الجديدة.

واليوم، نتشرف بامتلاك منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص بعد نجاحها في إخراج ميثاق جديد للاستثمار في ظرف قياسي؛ ميثاق يشكل قفزة نوعية أمام بلادنا للتموقع في محيطها الإقليمي، القاري والعالمي.

حيث حرصت الحكومة منذ السنة الأولى لتنصيبها على تمكين بلادنا من ميثاق تنافسي جديد للاستثمار كيهدف إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى مستوى ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول 2025، وفق مقاربة تحفيزية تروم خلق فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية وتشجيع الصادرات وتعزيز تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، والرفع من الإقبال الاستثماري على الأقاليم والعمالات الأقل جاذبية، حيث يمكنها الميثاق من منح ترابية كتراوح ما بين 10 و15% لتتيح بلوغ نسبة الدعم إلى 30% من مبلغ الاستثمار الإجمالي القابل للدعم.

وعملت الحكومة من خلال اللجنة الوطنية للاستثمارات على إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص، من خلال الرفع من وثيرة انعقاد دوراتها، حيث خلصت اجتماعاتها في النسخة السابقة والجديدة إلى المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقية بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق ما يناهز 115 ألف منصب ديال الشغل.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وجعله رافعة للاستثمار القطاع الخاص، كما شرعت في تنزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص، مع تحديد الدولة للقطاعات ذات الأولوية التي ينبغي استهدافها وتراجع تدخل الدولة في باقي القطاعات.

وبالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وتفعيل الميثاق الوطني للاتمركز، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إضافة إلى ذلك، تمكنت الحكومة من إصلاح المنظومة المتعلقة بالصفقات العمومية، بغية توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية، ودعم القيمة المضافة المحلية، مع تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولات المبتكرة الناشئة، والمقاول الذاتي والتعاونيات واتحاد التعاونيات إلى الصفقات العمومية.

كما عملت الحكومة خلال النصف من الولاية ديالها، على اعتماد خارطة طريق مندمجة، متعلقة بتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، تم التوافق عليها بين القطاعين العام والخاص والقطاع البنكي، كترتكز على 3 ديال الدعائم، وكتضم 46 مبادرة استراتيجية، حيث تم إطلاق 70% من المبادرات والمشاريع المتضمنة ديال خارطة الطريق خلال 2023، بلغت النسبة ديال الإنجاز ديالها تقريبا 44%.

كما تميزت سنة 2023 بخروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل ديال (GAFI[3])، وكذلك اللائحة المماثلة للإتحاد الأوروبي، وهو دليل على مصداقية الإصلاحات الكبرى، والأوراش المهمة التي تقوم بها بلادنا في مختلف المجالات.

وهي كلها إصلاحات ستشكل قاطرة للتفاعل مع مختلف التحولات الجارية، والرفع من الاستثمارات وتشجيعها. ولعل ما يزعج البعض، هو هاته الصحوة الاستثمارية التي تعيشها بلادنا، بتوجيهات سامية من جلالة الملك، والتي جعلت من المغرب في ظرف وجيز، البلد الثاني في افريقيا والعالم العربي الذي وقع أكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار.

ولا شك كذلك، أن تحول المغرب إلى صدارة البوابة الاستثمارية في القارة الإفريقية، بفضل استقراره ومصداقيته، جعل المملكة تتعرض لحملات يائسة وبائسة، وهي ضريبة متوقعة لما تحققه بلادنا من

[3] **G**roupe d'**A**ction **F**inancière.

نجاحات على مستويات عدة، جعلها استثناء استثماريا بشمال افريقيا.

**حضرات السيادات والسادة،**

إن هذا التقدم المحرز ببلادنا، مسار إيجابي، سيأتي إن شاء الله ثماره على مدى السنوات المقبلة، فإلى جانب كل المجهودات، انخرطت بلادنا في مجموعة من المشاريع، ذات البعد الاستراتيجي في أفق 2030، وذلك بإحداث الخطوط الفائقة السرعة، والخط المزدوج للجهد جد العالي الذي سيربط مدينة الداخلة ووسط المملكة، فضلا عن تقوية البنيات التحتية المائية الكبرى، وإنجاز خطوط أنابيب الغاز، والمنشآت الرياضية الكروية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030.

وهي مشاريع بحجم استثماري كتجاوز 200 مليار ديال الدرهم، في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ستمكن من خلق فرص شغل جديدة، ومن تعزيز التكوين في المهارات اللازمة، والمشاركة في التنويع الاقتصادي.

واسمحوا لي هنا أن أجدد بهاذ المناسبة الهامة، التنويه بالإشراف المولوي السامي على قضايا الاستثماروالنهوض بريادة الأعمال الوطنية، حيث جعل جلالته نصره الله ملف الاستثمار قضية دولة وخيارا استراتيجيا مصيريا بالنسبة لبلادنا، ما دفع الحكومة لإيلائه اهتماما غير مسبوق، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي، ولن نتردد في إحاطته بمزيد من الاهتمام، لأن مصير الدولة الاجتماعية رهين بمصير تعزيز الاستثمار.

وهنا لابد أن نتوقف كذلك عند الدروس التي قدمها جلالة الملك خلال الزلزال الذي شهدته بلادنا، فرغم ثقل الفاجعة وقوة الصدمة، حولها جلالته نصره الله بحكمته المعهودة من نكسة طبيعية إلى فرصة للاستثماروالتنمية وإعادة الإعمارلفائدة المواطنين، وهنا تكمن حكمة جلالته حفظه الله، الذي ما فتئ يعطي العبر والدروس بنظريته الاستباقية التي تجعل بلدنا نموذجا في الصمود والقوة.

لذلك، فالحكومة مؤمنة بكون وصفة الخروج من الأزمات الظرفية تكمن في مضاعفة الاستثمارات بشقه العمومي والخاص، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لدعم الاستثمار الوطني والأجنبي وتحفيز استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج.

لأنه من يدافع عن خيار تقليص الاستثمار العمومي، كما كان يتم في السابق، وصرف أموال الدولة بمنطق تبسيطي في التسيير، ينهج في الحقيقة سياسة تولد الفقر والهشاشة.

وعلى وجه التحديد، رفعت الحكومة الاستثمار العمومي من 231 مليار ديال الدرهم سنة 2021 إلى 245 مليار ديال الدرهم سنة 2022 ثم 300 مليار ديال الدرهم في 2023 ثم 335 مليار ديال الدرهم سنة 2024، كما سجلت إصدارات الاستثمار سنة 2022 نسبة قياسية بلغت 83%، وهذا كيبين النجاعة ديال السادة الوزراء وديال القطاعات اللي هما كيشتغلو فيها.

**حضرات السيدات والسادة،**

بفضل تعزيز الاستثمار العمومي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية، تحسن حجم الطلب الداخلي بنسبة 3% سنة 2023 على الرغم من استمرار التضخم وآثار الجفاف، وبالموازاة مع ذلك عرف حجم صادرات السلع والخدمات تحسنا واضحا بنسبة 20% في 2022 و11% في 2023، ومكنت من امتصاص تأثير الارتفاع الحاد في الواردات اللي كان بنسبة 9% و6.5% خلال هذه السنتين بسبب ارتفاع الأسعار عالميا.

ونتيجة لدعم الطلب، تمكنت الأنشطة غير الفلاحية خاصة منها الأنشطة الصناعية والبناء والأشغال العامة والخدمات، من مواجهة آثار الجفاف والتضخم، إذ عرفت قيمتها المضافة نموا بمتوسط 3% سنويا على مدار سنتي 2022-2023، مستفيدة بشكل خاص من نشاط قطاع الخدمات الذي عرف تحسنا بنسبة 5% و4.4% على التوالي خلال هاتين السنتين.

وبفضل هذه الدينامية، وعلى الرغم من التأثير السلبي للجفاف على النشاط الفلاحي، فقد تحسن النمو الاقتصادي الوطني من 1.3% سنة 2022 إلى 3.2% سنة 2023، ومن المتوقع أن يصل حسب الإسقاطات الماكرو اقتصادية على الرغم من القيود الاقتصادية الحادة إلى 3.8% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2024-2026، في حين سيظل فيه النمو الاقتصادي العالمي منخفضا مقارنة مع منحاه السابق في حدود 3%.

**حضرات السيدات والسادة،**

على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات وحجم النفقات الإضافية غير المتوقعة في الميزانية، نجحت الحكومة في السيطرة على العجز المزدوج.

ففيما يتعلق بالمالية العمومية ارتفع إجمالي نفقات ميزانية التسيير بنسبة 14% سنة 2022 و3.6% سنة 2023، وهو ما يمثل تقريبا 27.6% من الناتج الإجمالي سنويا، بدلا من 24% سنة 2021.

وبالموازاة مع ذلك، تحسنت المداخيل العادية بنسبة 18.8% سنة 2022 و7.4% سنة 2023، بفعل تحسن المداخيل الضريبية، التي استفادت تدريجيا من تنفيذ الحكومة للإصلاح الضريبي، وارتفعت بنسبة 21% سنة 2021 و6.8% سنة 2023، و12% يعني في هاذ السنة حتى شهر فبراير سنة 2024.

وفي هذا الإطار، كتواصل الحكومة تنفيذ محاور الإصلاح الضريبي، حيث أولت منذ تنصيبها أهمية بالغة لتفعيل مقتضيات القانون الإطار الإصلاح الجبائي من أجل وضع نظام شفاف وفعال من شأنه توضيح الرؤية للفاعلين، وضمان عائدات ضريبية إضافية موجة أساسا لتمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى.

وقادت الحكومة موازنة ضريبية محكمة، تكريسا لمبدأ العدالة

الجبائية، حيث فعلت في المنتصف الأول من ولايتها الإصلاح الشامل للضريبة على الشركات، ورفعت من نسبة تضريب الشركات الكبرى تدريجيا، وأبقت على مساهمتها التضامنية على الأرباح والدخول، وخففت من جهة أخرى من العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والأجراء والمتعاقدين، إلى جانب استفادة هاذ الفئة الأخيرة (وخصوصا متقاعدي ديال القطاع الخاص)، من إجراءات أخرى كالرفع من قيمة المعاشات بنسبة (la valorisation) ديال (les pensions) بقيمة المعاشات بنسبة 5% لفائدة أزيد من 600 ألف متقاعد مع تخفيض شرط الاستفادة من المعاش من 3420 يوم اشتراك إلى 1320 يوم.

كما كرست الإجراءات الحكومية حيادية الضريبة على القيمة المضافة، دعما للقدرة الشرائية للأسر تخفيفا لآثار التضخم من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، خاصة منها المنتوجات الغذائية والدوائية والتخفيف في حالة (butoir) بالنسبة للمقاولات الناتج عن تباين الأسعار المطبقة.

ونتيجة لهاذ المجهودات ارتفعت المداخيل العادية سنة 2023 بـ 68 مليار ديال الدرهم مقارنة بسنة 2021، فيما ازدادت النفقات الإجمالية بـ 61 مليار ونجحت بذلك الحكومة في تقليص عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، بدلا من 5.5% سنة 2021 ولاتزال ملتزمة بهدف الوصول إلى نسبة عجز تمثل 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026-2027.

وفيما يخص عجز الميزان التجاري لتبادل السلع ونظرا لكونه شديد التأثر بالتغيرات التي كطبع الوضع الاقتصادي الوطني الدولي، ارتفعت من 199 مليار في 2021 إلى 309 المليارل 2022 و286 مليار ديال الدرهم مع التراجع.. لأن في 2023 ترجعات القيمة ديال الواردات.

وبذلك، تحسن معدل تغطية تبادل السلع من 58% في 2022 إلى 60% في 2023، وقد بلغ، وهذا شيء جد إيجابي وجديد، وقد بلغ هذا المعدل إلى 64% من (le taux de couverture) خلال الشهرين الأولين لسنة 2024، نتيجة تحسين الصادرات بـ 6% في هذه الفترة مقابل ارتفاع الواردات فقط بـ 1.4%.

وبالإضافة إلى ذلك، مكن ارتفاع عدد الوافدين على بلادنا 14.5 مليون ديال السائحين، كما قلت سابقا، مع رفع العائدات ديال السفر إلى مستوى قياسي سنة 2023، اللي وصلات ل 104 المليار ديال الدرهم، ومكن تحسن عائدات السفر في الرفع من قيمة الصادرات ديال السلع والخدمات بنسبة 5.3% سنة 2023، فيما استقرت تقريبا قيمة الواردات ديال السلع والخدمات سنة 2023، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز في تبادل السلع والخدمات بنسبة 21%، أو بتراجع القيمة ديالو 32 مليار ديال الدرهم باش رجع.

وكنتيجة لهاذ الدينامية كلها المتعددة الأبعاد، ارتفعت (très important)، ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 78% سنة 2021، إلى 84% سنة 2023، وهاذ المعدل وصل فهاذ الشهرين اللولين ديال هاذ السنة لـ 86.5%.

وارتفعت التحويلات ديال المغاربة اللي وصلات لـ 115 مليار ديال الدرهم، بعد سنين طويلة وهي كانت مستقرة في 60 مليار ديال الدرهم، وبذلك ملي كتجمع هاذ الشي كله، أتاحت تحويلات المغاربة المقيمين بتغطية ما يقرب من 96% من العجز في الميزان التجاري، ديال السلع والخدمات سنة 2023، عوض 72% في 2022، 2022-2023، مساهمة بذلك في توازن الحساب الجاري لميزان الأداء (balance de paiement) لسنة 2023، اللي ولى إيجابي (0.1+% من الناتج الداخلي الخام)، هذا ما بقاش فيه (déficit) اللي كان فيه ديال 3.5% من الناتج الداخلي الخام، وهذا كيبين بأن الحمد الله نحن في الطريق الصحيح بالنسبة للاقتصاد ديالنا.

وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الرئيسية لميزان الأداءات، تجاوزات المداخيل ديال الاستثمار الأجنبية المباشرة 30 مليار ديال الدرهم إجمالا على مدى السنوات الثلاثة الماضية، مما يؤكد تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني في بيئة اقتصادية عالمية، تسعى للعودة إلى مسار نموها ما قبل الجائحة ديال كوفيد.

وفهاذ الإطار، يعني وجب التذكير بأن الانخفاض الطفيف لمداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يقتصر على المغرب، حيث شهد العالم ككل، انخفاضا بنسبة 12% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022، مقارنة مع 44% يعني ديال الانخفاض اللي كانت في القارة الإفريقية.

ومن المنتظر أن تحمل سنة 2024 بوادر إيجابية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال السنتين الماضيتين، مثل توقيع العديد من مذكرات الاستثمار مع الإمارات العربية المتحدة، مشاركة إنتاج مشاريع اللي ديال إنتاج البطاريات ديال السيارات الكهربائية، المشاريع المتعلقة بالتحول الطاقي، بالفعل سجلات مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ملحوظا بنسبة 17.5%، خلال الشهرين الأولين من سنة 2024.

وبحصول المغرب على كذلك مستوى متقدم، حسب التقرير الأخير لوكالة التصنيف الانتمائي (Standard & Poor's)، من خلال رفع النظرية يعني المستقبلية، من "مستقرة" إلى "إيجابية" لتصنيفات المغرب (+B/BB)، بالنسبة لديونه الطويلة والقصيرة الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية، تكون المملكة، واحنا إن شاء الله مازال عندنا الهدف والعمل ديالنا، والمجهود والمعقول اللي كتقوم به الحكومة، أن نوصلو لـ (Investment Grade) اللي كان عند المغرب، ولكن مع الأسف اللي كان ضاع في 2020، وتكون المملكة قد خطت خطوة جديدة، في اتجاه

تعزيز ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

**حضرات السيدات والسادة،**

إذا كان الاستثمار خيارا لا رجعة فيه، فهو تعزيز للسيادة الوطنية والوحدة الترابية التي جعل منها جلالة الملك حفظه الله، النظارة الذي ينظر بها المغرب إلى شراكاته.

ولأن الاستدامة الوطنية في القطاعات الواعدة، تعد إحدى أولوياتنا الرئيسية، ستظل الحكومة حريصة على الرفع من معدلات الاستثمار في القضايا الاستراتيجية للمملكة، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية التي أعادت قضايا السيادة إلى الواجهة.

وإضافة لاهتمامها بتحقيق الأمن الغذائي لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، باشرت الحكومة عدة إجراءات لتعزيز السيادة الوطنية في كل أبعادها، خاصة منها المائية والصحية والطاقية.

وأستغل فرصة الحضور أمامكم، لأعبرلكم عن ارتياحنا في الحكومة للنتائج المحققة لتسريع وتيرة تنزيل عددا من الملفات ذات الأولوية الكبيرة والتي عرف مسار تنزيلها تأخرا واضحا في السنوات السابقة.

فعلى مستوى نجاعة تدبير الموارد المائية، باعتبارها أولوية وطنية، بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى البحث عن بدائل مستدامة، عبر اتخاذ تدابير استعجالية للإجابة على إشكالية ندرة الماء والتقلبات المناخية وتوالي سنوات الجفاف التي عاشتها بلادنا.

فلم يعد مقبولا اليوم الربط بين نجاح السياسات العمومية ونسب التساقطات المطرية، ونحن نتوفر على واجهتين بحريتين مهمتين يمكن استغلالها لتشييد أكبر عدد من المحطات لتحلية المياه لتأمين الماء الشروب ومياه السقي في مجموع المناطق المغربية.

وهنا لابد من الإشادة بالأداء الحكومي النوعي، المطبوع بالروح الوطنية العالية في تدبير هذا الملف الاستراتيجي، حيث مكنت الجهود الحكومية المبذولة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك من إنجاز وإطلاق مجموعة من المشاريع كتروم إلى تطوير العرض المائي وترشيد استغلال الموارد المائية.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على نهج حلول مبتكرة لتنويع مصادر الموارد المائية عبر منح الأولوية للربط بين الأحواض والأنظمة المائية، وكذا الريادة الهامة في استخدام موارد المياه غير الاعتيادية بما في ذلك تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.

ولعل ما يبرر الطابع المستعجل لقضية الماء ببلادنا، حجم العناية الملكية التي حظي بها هذا الملف على امتداد السنتين الماضيتين، فجلسات العمل النوعية التي ترأسها صاحب الجلالة نصره الله حول إشكالية الماء، كانت مناسبة أساسية لسن مجموعة من التدابير الاستعجالية قصد التدبير العقلاني للماء وتخصيص اعتمادات مالية بميزانية إجمالية كتوصل لـ 143 مليار ديال الدرهم للتسريع في وتيرة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح الشروب ومياه السقي 2020-2027.

ولتدارس وتتبع تنزيل المشاريع السياسة المائية، سارعت "لجنة القيادة" الزمن، وعقدت سلسلة من الاجتماعات لتدارك التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع واتخاذ تدابير استعجالية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب.

ولا تفوتني الفرصة للتذكير بالنجاح الحكومي في إنجاز مشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق في ظرف قياسي لم يتجاوز 10 أشهر، وبحجم الآن وصل لتقريبا لمليون و200 ألف لتر مكعب، يعني يوميا، وهاذ الشي اللي غادي يخلي أنه يمكن نوصلو بين 500 و800 مليون متر مكعب سنويا.

ومن أجل تأمين تزويد 10 دالملايين ديال النسمة في المحور ديال الرباط والدار البيضاء بالماء الصالح للشرب، كما أنه لتأمين احتياجات الساكنة ديال طنجة الكبرى ونواحيها من ماء الشرب واللي كتقدر بمليون و300 ألف نسمة، غادي يتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع الربط بين سد واد المخازن وسد دار الخروفة بكلفة تناهز 840 مليون ديال الدرهم في مدة لا تتجاوز 10 أشهر، وسيمكن هذا المشروع كذلك من توفير مياه السقي على مساحة تقدر بـ 21 ألف هكتار.

من جهة أخرى، أنجزت الحكومة قناة لربط شبكات مياه الشرب بين شمال الدار البيضاء وجنوبها، كما أطلقت مشروعا متكاملا لضمان الأمن المائي لجهة الدار البيضاء، عبر الرفع من قدرات محطة أم عزة لمعالجة المياه، إلى جانب تزويد جنوب المدينة والمناطق الحضرية المحاذية لها انطلاقا من محطة تحلية المياه من الجديدة.

وفيما يتعلق باستراتيجية تحلية مياه البحر، فقد تم التسريع من وتيرة إنجاز محطة التحلية والرفع من قدراتها الإنتاجية، حيث تطور حجم المياه المنتجة من 46 مليون متر مكعب إلى 284 مليون متر مكعب منتجة حاليا بعد تشغيل الشطر الأول لكل من محطة أكادير، الجرف الأصفر، آسفي، العيون ومحطة الكركرات.

ومن المرتقب أن يبلغ هاذ الحجم أكثر من 800 مليون متر مكعب في أفق 2026، ومن أهم الروافد ديالو المحطة ديال الدار البيضاء بسعة أولية قدرها 200 مليون متر مكعب ومحطة الناظور بسعة أولية تبلغ 140 مليون متر مكعب، إضافة إلى المحطة ديال طنجة واللي من آسفي غتعطي لمراكش بسعة أولية تبلغ.. وكذلك الداخلة والصويرة وكلميم وطانطان وتزنيت.

كما سيتم الشروع في استغلال محطة أكادير باشتوكة آيت باها بشطريها الأول والثاني، غادي تكون(la 2ème tranche) ومحطة آسفي ومحطة الجرف الأصفر ومحطة العيون ومحطة الكركرات هاذو اللي تكلمت عليهم واللي هوما خدامين الآن.

ومن المرتقب أن يفوق حجم المياه المحلاة مليار متر مكعب سنة 2026، (donc) الاشتغال راه هو يعني بجدية، تقوم به الحكومة والسيد الوزير مشكور راه واقف على هاذ الشي ديالو.

فيما يتعلق بالسدود الكبرى، عملت الحكومة على تتبع أشغال إنجاز 18 السد كبير وإطلاق عملية إنجاز 14 سدا من أصل 22 اللي مبرمج مع تسريع الوتيرة ديال الإنجاز ديالها، في حين تم إنجاز 4 ديال السدود كبرى ويتعلق الأمر بسد تيداس، سد تودغا وسد أكدز، سد فاصك، بسعة تخزينية كتوصل إلى 866 مليون متر مكعب، مع الشروع الرسمي في استغلال سد مدز بإقليم صفرو بسعة تخزينية إجمالية يمكن أن تصل إلى 700 مليون متر مكعب واللي غادي تعطي الماء يعني الحوض ديال سايس كله.

هذا فضلا عن برنامج تعزيز تزويد ساكنة حوالي 2400 دوار بالماء الشروب، بغلاف إجمالي قدره 4 دالمليار و300 مليون درهم، تمت برمجة مليارو600 مليون درهم منه برسم سنة 2024، مع إعداد برنامج استعجالي تكميلي لاقتناء بعض المحطات المتنقلة لتحلية مياه البحر والمحطة ديال الإزالة ديال المعادن عن المياه الأجاجة، بتكلفة إجمالية بلغت 2 دالمليارو200 مليون ديال الدرهم.

إذن مشاريع كبرى، مشاريع مستقبل اللي غادي تعطينا واحد الأفق اللي هو واضح ببرنامج بواحد (l'agenda) باش إن شاء الله ما نعيشوش أي خلل أو لا (incertitude) في المستقبل، إن شاء الله.

**حضرات السيدات والسادة،**

فيما يخص السيادة الطاقية، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على تفعيل التوجيهات الملكية السامية، حيث سهرت على تحيين مضامين الاستراتيجيات الطاقية وصياغة استراتيجيات جديدة بأهداف واضحة، كما اتخذت حزمة من الإجراءات، تنذكرو منها:

- الحفاظ على نفس التعرفة الكهربائية، تكلمت عليه، رغم الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة في السوق العالمي، نقدر نقول لكم بأنه يعني فالدول المجاورة، بأنه بلغت الزيادة 68% بالنسبة للاستهلاك ديال الساكنة، كذلك 207% بالنسبة يعني الاستهلاك الصناعي والتجاري من الكهرباء، غير ملي كتشوفو هاذ الدول المجاورة، والمغرب بقى مستقر يعني في الأثمنة ديالو؛

- ودعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي دعمناه بـ 17 مليار ديال الدرهم باش دعم هاذ الشي كله، لتمكينه من التزود بالمخزون الضروري من الفحم الحجري والغاز الطبيعي المسال والفيول من السوق العالمي؛

- كاين دعم كذلك التكلفة ديال المقاصة: 39 مليار ديال الدرهم مخصصة للتزود بالمخزون الضروري من غاز البوتان وذلك في ظل الارتفاعات الهامة اللي عرفها السوق الدولية؛

- إدراج المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية نور ميدلت 1 و2 و3 ضمن مخططات التجهيز الكهربائية 2023-2027، بقدرة تناهز 1605 ميغاواط من الطاقات المتجددة واستثمارات اللي غادي تفوق 13 المليار ديال الدرهم إن شاء الله فهاذ السنوات المقبلة؛

- إطلاق مشروع النقل ديال الكهرباء الاستراتيجي بين جنوب ووسط المغرب، هنا كاين واحد المناطق الجنوبية فيها يعني فيها (la production) ، فيها الإنتاج، وكاين الاستهلاك اللي هو داخل.. (donc) خصنا يكون الكابلات باش نقدرو نجيبوه. هاذي عبر إنجاز خط من فئة الجهد الجد العالي بقدرة 3 جيغاواط، وذلك لتقوية تطوير الشبكة الكهربائية للنقل، باستثمار إجمالي غادي يوصل لـ 18 مليار ديال الدرهم؛

- تطوير برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية ذات أصل متجددة بقدرة تناهز 800 ميغاواط؛

- الولوج لأول مرة في تاريخ البلاد إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال بهدف تلبية حاجيات محطتي "تاحضارت" و"عين بني مطهر" لتوليد الكهرباء وكذا حاجيات القطاع الصناعي؛

- تسريع وتيرة إعداد مشروع خط أنبوب الغاز الإفريقي- الأطلسي- نيجيريا، وهو المشروع الملكي المهيكل الذي سيشكل رافعة استراتيجية للاندماج الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع البلدان ديال غرب إفريقيا؛

- ولتسريع وتيرة الانتقال الطاقي، كتعمل الحكومة على تحيين خارطة الطريق للبنية التحتية الغازية ذلك من أجل مواكبة الإدماج المكثف للطاقات المتجددة، وتجاوز الهدف الحالي المسطر ديال 52% من الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة.

ومن جهة أخرى، وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، عملت الحكومة على وضع عرض المغرب للهيدروجين الأخضر من أجل تشجيع الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يمتلك فرصا واعدة للانخراط في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر، مدعوما بمقومات طبيعية هائلة، خاصة توافر مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

لذلك، قامت الحكومة بوضع إطار واضح وشفاف للحكامة قصد مواكبة حاملي المشاريع فهذا القطاع، والذي يعد عرضا عمليا وتحفيزيا، كيشمل مجموع سلسلة القيم للقطاع، مع تحديد وعاءات عقارية سهلة الولوج وذات مؤهلات عالية في مجال إنتاج الطاقات المتجددة كتناهز مليون ديال الهكتار، كما سيتم تمكين المستثمرين من التحفيزات التي يتيحها الميثاق الجديد للاستثمار، بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية والجمركية التي تحددها النصوص القانونية الجاري بها العمل.

اسمحوا لي، دابا ندوز لآخر مرحلة ديال المداخلة، راه عامين ونصف (quand même) صبرو معانا، منين ما قال والو أوزين هي باقي

(autoroute) ياك السي..؟

**السيدان الرئيسان المحترمان،**

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد جعلت الحكومة من مواصلة إصلاح المسار السياسي والديمقراطي اللي انخرطت فيه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التزاما أساسيا لها في البرنامج الحكومي، باعتبارها مدخلا لتحقيق باقي الإصلاحات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وفهاذ الإطار، عملت الحكومة على تعزيز فعلية حقوق الإنسان كخيار ثابت لصون كرامة المواطنين من خلال الانخراط المتواصل في المنظومة الحقوقية الدولية، مع الارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والحقوق الفئوية للمواطنين والمواطنات.

وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة على استراتيجيات وبرامج متكاملة ومندمجة وفاعلة، لضمان الولوج الفعلي لحقوق الإنسان بكل أجيالها، كما تفاعلت بشكل مستمر، مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، خاصة على مستوى الاستعراض الدولي الشامل وهيئات المعاهدات.

وقد توجت هاذ المجهودات، بانتخاب المغرب لرئاسة مجلس حقوق الإنسان سنة 2024 بأغلبية ساحقة، اعترافا بمصداقية الإصلاحات التي تقودها بلادنا في مجال حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، واصلت الحكومة بقناعة مسؤولة، ورش إصلاح منظومة العدالة، واستكمال مسلسل استقلال السلطة القضائية، اعتبارا لأهميته في بناء دولة الحق والقانون، مع الحرص على تقريب مرفق القضاء من المواطنين من خلال إحداث 33 محكمة جديدة، وتبسيط المساطر وتعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وتجويد خدماتها.

حيث حرصت الحكومة منذ بداية ولايتها، وطبقا للتعليمات الملكية السامية، على الانخراط في تعزيز التجربة المغربية في ميدان العدالة، وإذ نفتخر بالمنجزات التي تم تحقيقها، إذ نعتبرها دعامة أساسية لتوطيد الأمن القانوني في بلادنا.

ولذلك انصبت الجهود الحكومية منذ بداية الولاية ديالها، على دعم الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، بما يوفر الأمن القضائي، ويضمن العدالة لصالح الجميع، مواطنين ومقاولات، ويؤسس لمناخ أعمال آمن وجذاب.

وترجمة لهاذ الإرادة الراسخة، عملت الحكومة على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مع نقل المناصب المالية للقضاة، والملحقين القضائيين، وتمكينه من تدبير وضعيتهم الإدارية والمالية.

علاوة على ذلك، وتعزيزا لجودة العرض القضائي، انكبت الحكومة على وضع لبنات المحكمة الرقمية، ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية، عبر إدراج جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية المدنية، لاسيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات وإحداث منصات إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد، مع اعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني.

كما عملت الحكومة على إحداث وتفعيل عدة تطبيقات إلكترونية، لتيسير الولوج إلى مرفق العدالة وتتبع الملفات، والحصول على الوثائق، وستظل الحكومة ماضية في تنزيل هاذ الورش بكل ثبات إلى حين تحقيق تحول رقمي في هذا الميدان.

من جانب آخر، اهتمت الحكومة بتحصين الترسانة القانونية المرجعية للممارسة القضائية، من خلال إعداد مجموعة من المشاريع، وعرضها على مسطرة المصادقة التشريعية، لعل أبرزها مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية، ومشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، ومشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، كما تنكب الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون الجنائي، لعرضهما قريبا على مسطرة المصادقة.

وهذا، دون إغفال التطورات التي شهدتها المنظومة القانونية الوطنية، فقد تميزت الحصيلة المرحلية للحكومة بإنتاج قانوني غني ونوعي وفعال، أما هادي الصراحة، يعني كاين واحد الديناميك اللي هي كبيرة في هاذشي ديال (les textes)، وفهاد شي ديال يعني التغييرات ديال القوانين، اللي تيمشيو مع العصر ديالنا- وأتجه لك السيد الوزير- يوفر الأساس التشريعي والتنظيمي للأوراش الكبرى، ويواكب التزامات البرنامج الحكومي، كما حرصت الحكومة على ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية، مع الالتزامات الدولية للمملكة، وتفاعلت بشكل إيجابي مع المبادرات التشريعية للبرلمان.

وهو ما يبرز، حضرات السيدات والسادة، متانة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، حيث تميزت حصيلة نصف الولاية الانتدابية بخصوص التعاون والتوازن بين السلطتين، وتجنب هدر الزمن التشريعي والرقابي، في إطار حرص مشترك على مواكبة تنزيل الإصلاحات الوطنية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هاذ الإطار، تداولات الحكومة وصادقت على ما مجموعه 336 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، منها 58 مشروع قانون، و278 مشروع مرسوم.

وقد تميزت الحصيلة التشريعية والتنظيمية للحكومة، باستكمال النصوص القانونية المؤطرة للسياسات العمومية في:

- مجالات الحماية الاجتماعية: 65 نصا؛

- والمنظومة الصحية: 6 ديال النصوص؛

- والتربية والتكوين: 6 ديال النصوص؛

- إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية: 8 ديال النصوص؛

- الاستثمار: 5 ديال النصوص.

كما تميزت هذه الحصيلة، بالاستجابة السريعة والفعالة لمواجهة آثار زلزال الحوز، حيث عملت الحكومة في هذا الإطار، على اعتماد 5 ديال النصوص التشريعية والتنظيمية.

ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة على انتظام انعقاد الاجتماع الحكومي المخصص لدراسة مقترحات القوانين اللي كيجيو من عندكم، حيث عقدت ما مجموعه 19 اجتماعا، حددت خلالها موقفها من 275 مقترح قانون، تم قبول 24 مقترحا منها، أي بنسبة قبول تناهز 9%، وهي نسبة تتوافق والمعايير الدولية.

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

لقد حرصت الحكومة دوما على إدماج البعد الترابي في مختلف تدخلاتها، عبر جعل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من المحاور الأساسية لتعزيز حكامة التدبير العمومي بالمملكة، لتحسين ولوج جميع المواطنين إلى الخدمات العمومية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد عملت الحكومة في هذا السياق، على تسريع استكمال التفعيل الكامل، لمضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري بـ:

- إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية بكل الجهات؛

- اعتماد التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على الصعيد الجهوي؛

- إصدار مرسوم تفويض السلطة والإمضاء وتحيين التصاميم المديرية؛

- وتعزيز التدبير المالي اللامتمركز وإعطاء الأولوية للاختصاصات المتعلقة بالاستثمار.

كما شكل تسريع ورش الجهوية المتقدمة، أولوية هامة للحكومة باعتباره دعامة أساسية للتنمية، ورافعة للتوظيف الأمثل لمؤهلات البلاد.

ولتنزيل هذه الرؤية، حرصت الحكومة على:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لخيار الجهوية؛

- واستكمال تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

وحتى باش تكتمل هاذ الملامح ديال هاد المقاربة التاريخية الترابية، عملت الحكومة على تعزيز العدالة المجالية، وفك العزلة على المناطق الجبلية، وتيسير ولوج ساكنتها إلى الخدمات الأساسية، حيث واصلت الحكومة بفعالية وبجدية، تفعيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، التي أعطى جلالة الملك حفظه الله انطلاقته سنة 2015، من أجل خلق مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي.

وهاد البرنامج اللي كان عندو واحد الاستهداف، خلى أن يكون:

- إنجاز 7 ديال مخططات عمل سنوية لكل جهة، بلغت الاعتمادات المرصودة ما يناهز 44 مليار ديال الدرهم؛

- الرفع من نسبة الولوجية في العالم القروي إلى 90% بنهاية 2022، عبر تقليص مدة الولوج إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية وفك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية؛

- وكذلك تحسين ولوجية وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98%، مع تسجيل انخفاض مهم في نسبة الوفيات ديال المواليد الجدد عند الولادة بنسبة 59% بالمناطق اللي كانت مستهدفة يعني بهاذ البرنامج؛

- ورفع معدلات ديال التمدرس بالعالم القروي فهاذ المناطق اللي كان فيها البرنامج لتبلغ 60% بالمناطق المستهدفة، وهو ما يمثل 15% مقارنة مع سنة 2017.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد ظل رهان ترشيد الأداء التدبيري ببلادنا وإغنائه بكتلة جديدة من الممارسات الجيدة، هدفا لكل الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، تجاوبا مع انشغالات المواطنين، ولذلك حرصت الحكومة على تكريس فعالية الإدارة عبر تقريب وتحديد الأجهزة ديالها وتطوير وتجويد الخدمات العمومية، فضلا عن اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز سبل محاربة الرشوة والزبونية والمحسوبية، مع سن إجراءات ملموسة لتحسين ولوج المواطنين بشكل منصف وعادل إلى المرافق العمومية.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على الرفع من وتيرة تفعيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والنهوض بعمل الإدارات في علاقتها مع المرتفقين والمستثمرين، لاسيما من خلال تحديد ونشر آجال معالجة القرارات الإدارية وتفعيل مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة وتقليص عدد الوثائق المطلوبة في معالجة القرار وتعزيز التفاعل الرقمي بين الإدارة ومحيطها.

وهو نفس البعد الاستراتيجي الذي قاد العمل الحكومي نحو مضاعفة الاهتمام بدور الرقمنة في التنمية السوسيو اقتصادية والاستجابة لتطلعات المواطنين ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تمكنت الحكومة من:

- وضع التوجهات الاستراتيجية العامة الجديدة للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030"، والتي تم تدارس محاورها من لدن لجنة وطنية أحدثتها الحكومة كتعرف تمثيلية قوية ديال القطاع الخاص إلى جانب

الفاعلين العموميين؛

- وكذلك تطوير المنصة ديال الربط البيني بين الإدارات لتبادل البيانات بشكل منسجم وآمن ومواكبة عدة مشاريع؛

• إضافة إلى تطوير تطبيقات معلوماتية موحدة كتستفد من أكثر من 2000، يعني، إدارة.

كما نجحت الحكومة في بث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق، يعني، القيمة وإحداث مناصب الشغل، إذ تم تطوير قطاع ترحيل الخدمات من خلال توقيع اتفاقيات كتهدف لـ 17 ألف منصب شغل.

**حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

إن إيماننا داخل الحكومة بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والانفتاح على مختلف التعبيرات الجديدة، كرافعة للتنمية وإدماج الشباب، لا يوازيه سوى الاهتمام المتزايد الذي أولته الحكومة لهذا القطاع من أجل تشجيع الإنتاجات الإبداعية والفنية وتمكين فئة الشباب من فضاءات مشجعة لتنمية مواهبهم.

هكذا، وبمساندة من البرلمان تمكنت الحكومة من إصدار قانون متعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، عقلتي عليه، ياك؟ حرصا منها.. لأنه مهم، مهم، جبتيه مهم، حرصا منها على توفير بيئة ثقافية قادرة على حماية مختلف الإنتاجات الفنية ومواكبة التطورات التكنولوجية في المجالات الفكرية على الصعيد الدولي.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على إقرار جملة من الخدمات الموجهة لفائدة الشباب، منها افتتاح 150 قاعة سينمائية في مختلف ربوع المملكة، 50 تفتحت فعليا، والباقي، إن شاء الله، من هنا لآخر السنة والسنة المقبلة، ولا سيما في المدن الصغرى والمتوسطة، وهي مبادرة ثقافية مهمة تسعى لدمقرطة الولوج للأعمال السينمائية.

بالإضافة إلى إطلاق جواز الشباب "Pass Jeunes" في جهة الرباط -سلا -القنيطرة الذي استفاد منه حوالي 100 ألف شاب وشابة كترواح أعمارهم بين 16 و30 سنة، أتاحت لهم الولوج إلى عدد من الخدمات التفضيلية كتخفيضات وعروض مجانية وامتيازات بالنسبة للتنقل والإقامات والاستفادة من خدمات ثقافية ورياضية أخرى، وكتطمح الحكومة لتعميمها تدريجيا على جميع الجهات في السنوات المقبلة.

وفي الالتزام التام مع التعليمات الملكية السامية، يعني لا يغيب عن أذهاننا داخل الحكومة المكانة اللي كتحتلها القضية الأمازيغية وإرساء مبادئ العدالة الثقافية واللغوية ببلادنا كرافعة أساسية للإدماج السوسيو مجالي، حيث حرصت الحكومة منذ تنصيبها على وضع خارطة الطريق 2022-2025 كتهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، كتتمحور حول 5 ركائز استراتيجية، كتشمل 25 إجراء سخرت لها غلاف مالي تراكمي ديال 800 مليون ديال الدرهم واللي غادي يوصل لمليار ديال الدرهم في 2026 إن شاء الله.

وتمكنت الحكومة من تحقيق منجزات هامة فيها:

- توفير أعوان الاستقبال المباشر والهاتفي لدى يعني الإدارات ذات الطابع الاجتماعي؛

- إطلاق برنامج التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، تقريبا عندنا 31% هي نسبة مدارس السلك الابتدائي اللي كتدرس بها اللغة الأمازيغية، وغادي نمشيو كل سنة في تحسن إن شاء الله؛

- إحداث تطبيق لتعليم اللغة الأمازيغية وإدراجها ضمن الأدوات البيداغوجية للتعليم؛

- كذلك، إحداث وحدة التكوين في اللغة الأمازيغية بالمعهد العالي للقضاء، وتوظيف مساعدين اجتماعيين بالمحاكم، يتولون مهمة مواكبة المتقاضين في كل مراحل التقاضي بالأمازيغية.

**السيدان الرئيسان المحترمان،**

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

من خلال هذا العرض، أكاد أجزم أنه تجلى لدى حضراتكم أهمية الحصيلة المرحلية للحكومة وأهمية المنجزات التي تم القيام بها خلال السنتين ونصف الماضيتين، خاصة فيما يتعلق بتكريس أسس الدولة الاجتماعية وتحقيق نهضة تنموية شاملة تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة دام له النصر والتمكين.

وإنني على يقين أنكم لامستم، من خلال ما تقديمه أمامكم، صدقية وجدية التدخلات الحكومية التي لا تدع مجالا للشك، بأننا بذلنا أقصى الجهود وجندنا كل الطاقات كي نرفع من وتيرة الأداء ونستدرك الزمن التنموي.

كما أن أهمية هاذ الحصيلة كتجسد في كل مواطن مغربي، كل أسرة مغربية تجد نفسها في تدخل أو أكثر من التدخلات الحكومية، وفي برنامج أو آخر من برامج الحكومة.

فمن خلال تنزيل البرنامج ديال الدعم الاجتماعي المباشر ولا التعميم ديال التغطية ديال التغطية الصحية ولا إصلاح منظومتي التعليم والصحة، وكذا إطلاق دينامية جديدة فيما يهم الاستثمار المنتج لفرص الشغل وغيرها من الأوراش الهيكلية، فإن الجميع سيجد نفسه في صلب هذه التدخلات، لأنه لا نقبل بأن يكون أي مغربي أو مغربية خارج سياق التنمية.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن المرحلة المقبلة كتقتضي منا تجندا أكبر ويقظة أشد ومزيدا من الجهود ووحدة الصف أكثر من أي وقت مضى.

لأن الرهانات المقبلة كطبعها تحديات كبرى، ميزتها اللايقين،

ومرتبطة بمنظومة دولية تسعى لتدارك مخلفات الجائحة والنزاعات الإقليمية والدولية.

وإن القدرة على تجاوز هذه التحديات كتحتاج أمما قوية قادرة على تقوية جبهتها الداخلية، وترسيخ مكانتها ودورها الريادي، وتحتاج أمما تفكر بمنطق العدالة الاجتماعية والمجالية، وبمنطق ضمان تكافؤ الفرص للجميع على قدم المساواة.

لذلك، فالمرحلة القادمة تفرض علينا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود كما يريده صاحب الجلالة نصره الله لأبناء شعبه الوفي.

كما أنه من المفروض أن نضاعف الجهود لتوفير المزيد من فرص الشغل اللائق التي تضمن الكرامة الإنسانية للمغاربة.

لذلك، فرؤيتنا تقتضي جعل التشغيل أولوية قصوى في النصف الثاني من هذه الولاية.

كما أن الرهانات المرتبطة بتدبير إشكالية الماء، تبقى بدورها من أهم التحديات المطروحة على طاولة الحكومة، حيث أن ندرة الموارد المائية المسجلة خلال السنوات الماضية، أصبحت تلقي بظلالها على القيمة المضافة الفلاحية، وبالتالي على مسار التنمية الشاملة.

**حضرات السيدات والسادة،**

أدعوكم ومن خلالكم كافة المواطنين والمواطنات، إلى وضع الثقة في الحكومة، لأننا مقبلون على محطات سيسجلها التاريخ الحديث لبلادنا وستحفظها الذاكرة للأجيال المقبلة.

فنحن مقبلون على تنظيم تظاهرات عالمية، بالموازاة مع استكمال إرساء أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفرض علينا جميعا المضي بالسرعة القصوى في الأداء والإنجاز، حتى نكون كلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله، الذي قلدنا أمانة تدبير الشأن العام وثقة الشعب المغربي الذي حملنا المسؤولية ديال تدبير شؤونه ومستقبل أبنائه.

كما أتوجه إليكم، أغلبية ومعارضة، ومن خلالكم لكافة القوى الحية داخل المجتمع، من شركاء اجتماعيين واقتصاديين ومجتمع مدني وإعلام، لأن نتجند جميعا لكسب الرهانات والتحديات القادمة، لأننا مقبلون على مواصلة الإصلاحات الكبرى على غرار إصلاح صندوق التقاعد وتنزيل القوانين التنظيمية الخاصة بالإضراب وعلى استكمال النصوص التشريعية الكفيلة بخلق مناخ مناسب لتحقيق أداء اقتصادي فعال كيضمن الاستدامة التدخلات في المجالات الاجتماعية وإنجاح، لأنهم مرتبطين، وإنجاح الإصلاحات الكبرى اللي كتهدف من خلالها النهوض بواقع الأسرة المغربية.

لأن هاذ الحكومة جعلت الأسرة المغربية في الصلب أولوياتها، وستستمر في ذلك ما تبقى من هاذ الولاية، ذلك أن تعاقد الحكومة مع الشعب المغربي مبني على شرعية الإنجازات، حيث لم نختبئ يوما وراء الذرائع أو الأزمات.

وقد سبق أن قلت من خلال هاذ المنبر اذي أقف فيه الآن أن الوقت اللي كانت (la crise) و(l'inflation) المشاكل اللي كانت كثيرة، قلت بأن الأزمات ستمر، وأن ما سيبقى راسخا هو ما سيتم إنجازه لفائدة الأسر المغربية.

**السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،**

في الختام، أود أن أجدد التأكيد أنه عندما نقول على الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي نعرضها أمام أنظاركم، أنها حصيلة مشرفة وتعكس احترام الحكومة لإلتزاماتها وتعهداتها.

فلأنها حصيلة بعنوان الجدية والتدرجية والواقعية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية؛

فلأنها حصيلة استطاعت بتوجيهات ملكية تحويل الأزمات والإكراهات المتعددة والمعقدة إلى فرص للتنمية المستدامة؛

لأنها حصيلة هدفها الأساسي إرساء أسس الدولة الاجتماعية رغم كل الصدمات المتتالية والتكاليف المفاجئة؛

لأنها حصيلة غير مسبوقة على مستوى الإصلاحات الهيكلية في مجالات التعليم والصحة؛

لأنها مصلحة تكرس الشجاعة والجرأة والمسؤولية في تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

لأنها حصيلة اعتمدت على التدبير السياسي العمومي المبني على الواقعية وبعد النظر في القطاعات الاستراتيجية، وفي نفس الوقت ركزت على التدبير اليومي لسياق صعب من خلال اتخاذ قرارات اجتماعية لها الأثر على معيشة المواطن، كتشوف شوفة هنا وكتشوف شوفة بعيد، لأنه عارفين بأنه (l'inflation) والمشاكل اللي كانت غادي نخرجو فيها، ولكن ملي غنخرجو فيها واش غادي يكون الهدر ديال واحد عامين ولا 3 سنين ما درنا فيها والو، (donc) مشينا بالتوازن والحمد لله أنه كنا على صواب؛

لأنها حصيلة بروح العقلانية في ضمان استدامة التوازنات المالية الكفيلة بضمان سيادة القرار المالي والاقتصادي الوطني؛

لأنها حصيلة جعلت من الأسرة وحمايتها من تقلبات الحياة هدفا رئيسيا لكل السياسات القطاعية والعمومية؛

لأنها حصيلة لتحفيز الاستثمار ومحاربة كل أشكال عرقلته، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله في عدد من خطبه السامية؛

لأنها حصيلة تشاركية نابعة من مخرجات حوار اجتماعي بين الحكومة وكافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛

لأنها حصيلة مرتكزة على انسجام حكومي قوي وحصيلة طبيعية لاتقائية السياسات العمومية والقطاعية؛

لأنها حصيلة جعلت من المصلحة العامة للوطن والارتقاء لتطلعات جلالة الملك أكبر همها ومبلغ نجاحها.

ختاما، لي اليقين أن الحكومة ستواصل خلال ما تبقى من انتدابها الدستوري نهجها الإصلاحي بالشجاعة والجدية والروح الوطنية المطلوبة، وستعمل تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله على استكمال مسار تنزيل الأوراش الكبرى والالتزام بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي، خدمة للصالح العام.

قال تعالى"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

صدق الله العظيم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.**

شكرا.

سيتم توزيع التقرير على الفرق داخل مجلس النواب وداخل مجلس المستشارين.

شكرا لكم.

**رفعت الجلسة.**

## محضر الجلسة رقم 159

**التاريخ**: الثلاثاء 21 شوال 1445هـ (30 أبريل 2024م).

**الرئاسة**: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: ساعتان وأربع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

**جدول الأعمال**: مناقشة الأسئلة الشفهية.

---

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح الجلسة.

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وكما جرت العادة قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة في البداية للسيد أمين المجلس لإطلاعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السي مصطفى مشارك لتقديم هذه المستجدات.

**المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان يطلب من خلالها إدراج الأسئلة الموجهة إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أول الجلسة لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات طارئة.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 23 إلى 30 أبريل 2024 بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 49 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 21 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 34 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 30 أبريل 2024، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل في جلسة لاحقة مع الطلب الذي تقدم به السادة المستشارون أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية.

فيما أعربت الحكومة عن تعذر تفاعلها مع الطلب الذي تقدمت به المستشارة السيدة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الأمين.**

إذن على بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول الصناعة التقليدية.

نبتدئ هاذ الأسئلة بأربع أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، أعطي مباشرة الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السي عبد القادر الكيحل.

**المستشار السيد عبد القادر الكيحل:**

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

معلوم على أن قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع يتعيش منه أكثر من ست ملايين مغاربة، وبالتالي الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية هو اهتمام بالموروث الثقافي والحضاري، واهتمام كذلك بخصوصيات وتفرد المغرب في مجالات متعددة، والتي أصبحت، يعني مجالا للسطو وكذلك لمحاولة، يعني سرقة هذا الموروث الصناعي.

لهذا أعتقد أن الحديث عن الصناعة التقليدية، هو حديث عن كنه المجتمع المغربي، عن المدينة العتيقة في المجتمع المغربي، عن الحرفي الذي أعطى مجموعة من الأطر والكفاءات لهذا الوطن، لذلك أعتقد أن الاهتمام بالصناعة التقليدية يتطلب منا:

أولا، إعادة النظر في الولوج إلى هاته الحرف، وكذلك نوع من التحفيز، في الوقت اللي اليوم كاين واحد النوع من الإحجام على الإقبال على الصناعات والحرف التقليدية.

كذلك، على الجانب المعماري والثقافة المعمارية تيخص واحد النوع

من التأكيد على أنه بالضرورة في الوكالات الحضرية أنه يتم فرض كل ما يتعلق بالصناعة التقليدية المغربية.

كذلك، على مستوى إنقاذ بعض الحرف اللي آيلة إلى الزوال، لهذا أعتقد أنه الموضوع المتعلق بالصناعة التقليدية هو موضوع اللي تيخصو يكون يعني فصلب التحولات ديال النموذج التنموي، و"صنع في المغرب" ما خصهاش ترتبط غير بجانب الصناعات، كذلك بالجانب المرتبط بالصناعة التقليدية.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

هل بالإمكان تدخلكم لدى منظمة "اليونسكو" لإدراج الصناعة التقليدية المغربية الفنية كتراث إنساني؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

الفريق الحركي، نفس السؤال؟

شكرا.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد حسن شميس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن التدابير المتخذة من أجل ترويج منتوجات الصناعة التقليدية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا للمنصة، السيدة الوزيرة.

**السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

في البداية، بغيت نشكركم على الاهتمام ديالكم والعناية ديالكم بقطاع الصناعة التقليدية، اللي تيلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني وفي التشغيل والمحافظة على التراث ديال بلادنا.

فهاذ القطاع تيساهم بـ 7% من الناتج الداخلي الخام، تيشغل 22% من الساكنة النشيطة، الحمد لله، الصناعة التقليدية اليوم عرفت انتعاشة مهمة بفضل انتعاشة القطاع السياحي، كذلك بفضل الاستراتيجية اللي اعتمدناها لتأهيل هذا القطاع والانتقال به من قطاع غير مهيكل إلى قطاع مهيكل وتنافسي.

فيما يخص الاستراتيجية المعتمدة، جاءت في إطار مقاربة تشاركية مع غرف الصناعة التقليدية والمهنيين ومختلف الفاعلين في القطاع، تترتكز على 2 ديال المحاور اللي هما:

1- هيكلة وتنظيم القطاع؛

2- وتطوير العرض والتسويق.

بالنسبة لهيكلة وتنظيم القطاع، خرجنا القانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، اللي مكن من تنظيم 172 مهنة.

كما وضعنا سجل وطني للصناعة التقليدية اللي بلغ عدد المسجلين فيه لحد الآن 395.000 صانع وصانعة، واللي سرع استفادة جميع الصناع التقليديين من التغطية الصحية.

أما بالنسبة للعرض والتسويق، فكنشتغلو على 5 ديال المحاور:

1- البنيات التحتية؛

2- تحسين الجودة؛

-3 التكوين المهني؛

4- المواكبة المالية؛

5- والترويج.

أولا: بالنسبة للبنيات التحتية: تنواصلو تأهيل البنيات التحتية الحالية وإحداث بنيات جديدة، عندنا اليوم 102 بنية تحتية مشغلة، و37 في طور التشغيل و34 في طور الأشغال و19 في طور الدراسة؛

ثانيا: فيما يخص تحسين الجودة: تم اعتماد لحد الآن 69 علامة جماعية، 307 مواصفة، منها 13 إجبارية؛

ثالثا: فيما يخص التكوين المهني: تنشتغلو على تأهيل التكوين

المهني الأولي، وعندنا حاليا 62 مؤسسة تكوينية، فيها 30.000 مقعدا بيداغوجيا، وتنظمو 15.000 شخص يوم في التكوين المستمر في السنة، وعندنا 3000 مستفيد سنويا من برنامج محو الأمية الوظيفية؛

رابعا: بالنسبة للمواكبة المالية للصناع التقليديين: عندنا اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية، اللي كيقدمو منتوجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية؛

وخامسا: الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية: من خلال الانفتاح على الأسواق الدولية وتأهيل وتأطير وحدات الإنتاج والملاءمة مع متطلبات المستهلك الأجنبي.

فيما يخص حماية المنتوج كتراث مادي لدى "اليونسكو": عندنا برنامج مهم بشراكة مع اليونسكو اللي هو "الكنوز الحرفية المغربية" اللي كيستهدف الحفاظ على 32 حرفة، اللي عندها حمولة ثقافية، ف 2023، بدينا بـ 6 ديال الحرف اللي هي: البلوزة الوجدية، صناعة السروج المطروزة، الزليج التطواني، نسج الخيام، الطرز السلاوي، صناعة الآلات الموسيقية، وفي 2024 غادي نشتاغلو على 10 ديال المهن أخرى.

كما عند الوزارة مقاربة شاملة للجودة، والمتمثلة أساسا في المواصفات وعلامات الجودة، وصلت عدد التسجيلات لهاذ العلامات 240 تسجيلا وطنيا ودوليا، بـ (OMPIC[1])، ومكاتب أخرى بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغرب إفريقيا، وهاذ التسجيلات جعلت بلادنا فمرتبة متقدمة إفريقيا وعالميا وإنتاج علامات الجودة في قطاع الصناعة التقليدية في إنتاج علامات الجودة.

ونعطيكم بعض الأمثلة للعلامات المسجلة: عندنا زليج فاس، عدة أنواع الزربية، البراد المغربي، البلغة المغربية والبلغة الزيوانية، و"إدوكان"نودرارنسوس، وغيرها.

وبتعاون مع قطاعي الثقافة والفلاحة، تم وضع علامة للتراث المغربي وتسجيلها في (l'OMPIC)، وهي في طور التسجيل على صعيد العالم وتهم حماية التراث الوطني المادي واللامادي.

كما لاحظنا تعبئة قوية لدى الصناع التقليديين والممثلين ديالهم من غرف مهنية وتعاونيات وجمعيات، اللي هوما الضامن للحفاظ على الموروث الثقافي المغربي، والعمل مستمر مع قطاع الثقافة لإدراج عدة عناصر للصناعة التقليدية المغربية الفنية، كتراث إنساني لدى منظمة اليونيسكو.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

فيما يخص تسويق المنتوج التقليدي، الحمد لله أصبح عندو مكانة عالمية، ونذكر ببعض المحطات منها:

- العملية الترويجية في باريس، في (les Galeries Lafayette)؛

- المشاركة في أكبر معرض للأثاث بالعالم (Salone del Mobile Milano) فهاذ الشهر؛

- المشاركة المتميزة كذلك ديال 33 علامة مغربية في (El Corte Inglés) فالبرتغال.

والهدف من هاذ المشاركات، هو الاتصال مع المشترين العالميين والرفع من الصادرات.

وعندنا كذلك فهاذ الإطار، ثلاثة ديال البرامج اللي تقدمنا فيهم وطلقنا طلب الترشيحات ديالهم فدجنبر 2023، اللي هوما:

- برنامج دعم مصدري الصناعة التقليدية؛

- برنامج مجمعي الصناعة التقليدية؛

- إنشاء مراكز للتميز لمواكبة السلاسل الإنتاجية، واللي بدينا فيها بفرع الزربية وفرع الفخار، في أفق تعميم هاذ البرنامج على فروع أخرى.

كما أننا أصبحنا كنظمو الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية بمنظور جديد، الهدف ديالو الانفتاح على العالم والمشترين الكبار وملاءمة هاذ المنتوج مع الأسواق العالمية والرفع من الصادرات.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

ننتقل إذن إلى التعقيب، وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد القادر الكيحل:**

شكرا السيد الرئيس، السيدة الوزيرة على الجواب.

لكن، لابد أن أركز على أمرين أساسيين:

الأمر الأول يرتبط بالتسويق وخاصة التسويق الإلكتروني، هو المصاحبة والمواكبة ديال الصناع التقليديين وتأهيلهم ليسوقو إلكترونيا كل المنتوجات ديال الصناعة التقليدية.

الجانب الثاني هو المتعلق بالاستحقاقات التي ننتظرها، سواء في 2025 و2026 و2030، هاذ الاستحقاقات خصنا نكونو مهيئين لها من حيث الصناعة التقليدية، على الأقل هاذ السياح اللي غيجيو، خصنا نكونو أهلنا الصناع التقليديين يوجدو منتوج اللي هو تقليدي يواكب هذه التظاهرات ويقدم المغرب من خلال هاذ المنتوج.

وهذا أمر يتطلب واحد النوع من التأهيل والمصاحبة والتكوين، لأن

[1] **O**ffice **M**arocain de la **P**ropriété **I**ndustrielle et **C**ommerciale.

هاذ الناس عندهم الحرفة، ولكن محتاجين إلى آليات ديال التسويق ديال المنتوج ديالهم، باعتبار أنه هاذ الصناعة التقليدية هي ديالنا كاملين، ماشي فيها غير البعد الاقتصادي، فيها البعد الاجتماعي، وفيها البعد الحضاري، وفيها البعد الثقافي، وخص يعني واحد المجموعة من الأمور اللي تبدا من الآن كنهيؤوها مع هاذ الفئات.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم لاحترام الوقت.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

**المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

السيدة الوزيرة المحترمة، شكرا لكم على جوابكم.

ونثمن ما جئتم به من تدابير مهمة تهدف بالأساس إلى المحافظة على التراث الثقافي اللامادي المرتبط بالصناعة التقليدية المغربية، ونثمنه بشكل يمكن من توارثه وانتقال معارفه ومهارته بين الأجيال باعتباره تراثا وطنيا.

حيث لا يخفى عليكم أن الصناعة التقليدية ببلادنا لا تشكل فقط مصدر عيش للعديد من الصناع التقليديين أو عاملا مهما لجذب السياحة، بل تتجاوز ذلك بكثير لتشكل رصيدا ثقافيا وتراثا لا ماديا يعكس الأصالة والهوية المغربية الأصيلة، وتمثل علامة تميز الغنى الثقافي الذي تنفرد به بلادنا.

ولعل تثمين منتجات الصناعة التقليدية خاصة الفنية منها، أضحى يشكل أولوية وطنية باعتبارها جزءا من الموروث الثقافي لبلادنا، خاصة مع تطاول البعض بدون خجل لنسب منتوجات أبدع الصانع التقليدي المغربي في صناعتها منذ عقود مضت، كالقفطان والزليج وغيره مما جاد به إبداع الصناع التقليديين والحرفيين.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى العمل على تسجيل كل المنتوجات التقليدية والفنية ضمن القوائم التمثيلية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باعتبارها تراثا مغربيا نفيسا، حفاظا على هويتها الوطنية واعترافا بمجهود الصانع التقليدي المغربي.

ولن يتأتى هذا الأمر في نظرنا دون تضافر جهود جميع المتدخلين وإشراكهم من أجل حماية هذا التراث اللامادي، خاصة غرف الصناعة التقليدية التي تحظى بدور مهم في صون هوية منتجات الصناعة التقليدية.

ولعل خير دليل في ذلك، اللقاء الذي نظمته غرفة الصناعة التقليدية لجهة الرباط -سلا-القنيطرة في موضوع الزليج والقفطان المغربي، وكذا سلسلة اللقاءات المبرمجة في مواضيع كالخزف والزربية والحنبل.

وختاما، كلنا ثقة فيكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بأنكم ستعملون على تثمين كل منتوجات الصناعة التقليدية وإدراجهم ضمن القوائم التي تصدرها منظمة اليونيسكو، كتراث لا مادي إنساني وفق الشراكة المتميزة القائمة بين بلدنا ومنظمة اليونيسكو، تماشيا مع مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على التراث الثقافي لبلادنا وصونه وتثمينه.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

**إخواني، أخواتي المستشارين،**

السيدة الوزيرة، فليكن في علمك بالنسبة لهاذ الشي كنشكروكم على المجهودات اللي كتقوموبها.

وبالنسبة حاليا، السيدة الوزيرة، أن الصناع التقليديين في ورطة الغلاء، السلعة كلها غلات، الخشب غلا، الحديد غلا، كلشي غلا، الصناع التقليديين مقهورين، كلشي اخذا الدعم، النقل اخذا الدعم، الفلاحة اخذات الدعم، التجارة اخذات الدعم، الصناعة التقليدية ما اخذاتش.

بغيناكم، السيدة الوزيرة، الله يجازيكم بخير تراعيولينا لهاذ الصناع لأن راه عايشين فقهرة، عدد من الصناع اللي راهم مساكن سدو، عدد من الصناع اللي راهم باعو الحوايج ديالهم وراهم فمشاكل، بغيناكم تلتفتوليهم.

**السيدة الوزيرة،**

قطاع الصناعة التقليدية يعرف إشكاليات متعلقة أساسا بالتمويل والتسويق والتصدير والتكوين والمواكبة، وهو ما يطالب السيدة الوزيرة بوضع إجراء عملية آنية ملموسة لمعالجة هذه الإشكاليات القطاعية.

وفي نفس الإطار، نطالب السيدة الوزيرة بتقوية التعاونيات والجمعيات العاملة في القطاع وخلق فضاءات جيدة لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية ودعم المواد الأولية لتخفيف تكاليف الإنتاج.

**السيدة الوزيرة،**

لا زلنا ننتظر تفعيل القانون المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية وإخراج نصوصه التنظيمية، وهو القانون الذي انتظرناه لعقود، والذي سيمكن من تنظيم القطاع.

نتطلع في الفريق الحركي أيضا إلى إشراك غرفة الصناعة التقليدية في إصلاح القطاع، باعتبارها شريكا أساسيا للوزارة الوصية، ويبلغ كذلك مراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية من أجل تقوية اختصاصاتها، مع اقتراح الرفع من ميزانيتها وتقوية إداراتها حتى تتمكن من لعب أدوارها في تطوير القطاع ومواكبة الصناع التقليديين.

**السيدة الوزيرة،**

احنا اليوم عايشين مشاكل هاذ الصناع بالنسبة للناس اللي كان عندهم "الراميد" (RAMED[2])، دابا حاليا ولاو تيصيفطو لهم باش غيخلصو (l'AMO[3]) والناس ما عندهمش وما فحالهمش، الله يجازيك بخير بغيناك تعطي عناية خاصة لهاذ الصناع التقليديين، لأن كل منزل في المغرب انه هو عندو في دارو حاجة من الصناعة التقليدية، اللي ما عندوش صينية عندو البراد، عندو البلغة، عندو الجلابة، عندو هذا.. خصكم تعطيو عناية لهاذ القطاع.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم للتعقيب.

**المستشار السيد حسن شميس:**

**شكرا السيد الرئيس.**

شكرا السيدة الوزيرة على ما تفضلتم به من توضيحات وإجراءات اللي اتخذتها الوزارة في داخل هذا القطاع، ولاسيما الجانب ديال الترويج ديال المنتوجات ديال الصناعة التقليدية.

كما تتعرفو، السيدة الوزيرة، القطاع عرف واحد النكبة أو واحد الشلل من بعد الجائحة ديال كورونا، واليوم تيتعافى من هاذ التداعيات ديال الجائحة، ولاسيما القطاع السياحي تيعرف واحد الثورة وتيعرف واحد النشاط اللي هو غير مسبوق وما انعكسش على القطاع ديال الصناعة التقليدية بالكيفية اللي خصها تكون.

قبل كوفيد، السيدة الوزيرة، كانت المؤسسات ديال غرف الصناعة التقليدية تتقوم بعدة العشرات من المعارض على مستوى النفوذ الترابي والنفوذ ديال الجهة ديال كل غرفة.

اليوم، هاذ المستوى ما بقاش وهاذ الكمية ما بقاتش ديال المعارض، يمكن احنا كمسؤولين أو كمنتخبين تنتفهمو هاذ الوضعية اللي هي كاينة، ولكن الصانع التقليدي المحلي ولا على مستوى الجهة ما تيتفهمهاش لماذا؟ لأنه الملاذ أو الفرصة الوحيدة اللي كانت عندو باش يروج المنتوجات ديالو هي هاذوك المعارض.

بطبيعة الحال الاعتمادات المالية اللي مرصودة نقصت مع الجائحة ديال كورونا واللي هي خلت هاذ الوضع يبقى.

اليوم، السيدة الوزيرة، كمنتخبين ولا كمسؤولين على القطاع لابد أننا نوضعو واحد الاستراتيجية، واحد الخطة، واحنا متفائلين، وبهاذ المناسبة كنبغيو نشكرو السيد رئيس الحكومة على الدعوة ديالو لانعقاد المجلس الوطني للصناعة التقليدية اللي تنعتبروه أنه المنفذ أو غادي يعطي واحد الرؤية أخرى وغادي يعطي واحد الاستراتيجية وغادي يفتح واحد الآمال اللي هي جديدة.

المؤسسة ديال دار الصانع اللي كانت هي المؤسسة اللي تدعم الغرف ديال الصناعة التقليدية الميزانية ديالها نقصت بالنصف، ما بقاش عندها الإمكانية باش أنه تدعم هاذ الغرف من اجل الإقامة ديال هاذ المعارض، واللي كانت هاذ الغرف هي مناسبة أو واحد المجال باش هاذ الصانع التقليدي يروج المنتوجات ديالو ويتلاقى بزبناء آخرين، ولاسيما أنه هاذ الصانع التقليدي احنا اليوم مطالب بأنه يدخل في هاذ المنظومة القانونية وأنه عندو واحد التبعات مالية، سواء فيما يخص التغطية الصحية أو مستقبلا فيما يخص التقاعد، لازم أننا نوفرو له المجال باش يسوق المنتوجات ديالو ويعرض النتيجة ديالو.

شكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد المستشار.

إذن السيدة الوزيرة هل هناك رد على التعقيب؟

تفضلوا.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

تنشكركم على هاذ التعقيبات ديالكم، اللي بغيت نأكد لكم هي عندي ثلاثة ديال النقط اللي تنعتبرها مهمة:

- الأولى، هي أننا تنعززو الجهود ديالنا فيما يخص تنزيل استراتيجيات قطاع الصناعة التقليدية، خاصة السجل الوطني للصناعة التقليدية،

[2] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **M**éd**i**cale.

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

كذلك غادي نعززو الدعم والمواكبة باش نرفعو من تنافسية القطاع، وغادي نسرعو في تنفيذ خارطة الطريق ديال السياحة، لأن غادي تمكن الصناع التقليديين باش يرفعو من الدخل ديالهم.

- النقطة الثانية، هي غادي نزيدو نحافظو على الموروث الثقافي، تنشتغلو بتنسيق تام ومستمر مع الشركاء ديالنا، خاصة غرف الصناعة التقليدية والتعاونيات والجمعيات وكذلك قطاع الثقافة، باش نقومو بجميع الإجراءات التقنية والقانونية باش نحافظو على التراث المادي واللامادي ديالنا داخل وخارج الموطن.

- النقطة الثالثة والأخيرة هي أننا، الحمد لله، تنحققو نتائج إيجابية ومشجعة، وهاذ النتائج تتأكدها الأرقام، فلأول مرة تجاوزت المداخيل من العملة الصعبة ديال الصناعة التقليدية 11 مليار درهم، بما فيها الصادرات والمبيعات للسياح، كما أن هاذ الإنتعاشة رفعت من جاذبية القطاع عند الشباب، ورفعت الاقبال على التسجيل في مراكز التكوين المهني، حيث انتقل عدد المسجلين بهاذ المراكز من 12.000 مسجل سنة 2022 إلى 16.000 في 2023، وغادي نوصلو، إن شاء الله هاذ العام 19.000، وإن شاء الله في أفق 2030 الهدف هو نوصلو إلى 30.000.

وحسب الدراسات، مردودية الصانع التقليدي في المدن ارتفعت بـ 2% بين 2018-2022 وفي خارج المدن بـ 16%، كما أن المجلس الوطني للصناعة التقليدية، كيف ما قلتو اللي غادي يترأس السيد رئيس الحكومة أول مجلس ديالو قريبا، غادي يعطي، إن شاء الله، واحد الدفعة قوية لهاذ القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن من الصناعة التقليدية، نواصل معكم السيدة الوزيرة بأسئلة موجهة إلى قطاع السياحة بسبعة أسئلة تجمعها كذلك وحدة الموضوع.

أعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، السيدة الرئيسة تفضلي.

**المستشارة السيدة نائلة مية التازي:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي تتخذها وزارتكم لتشجيع والنهوض بالسياحة الثقافية ببلادنا، ومن هنا فإن الطموح الذي نحمله لاستقطاب 26 مليون سائحا بحلول عام 2030 ليس مجرد هدف، هو تجسيد للإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها المغرب السيدة الوزيرة، خصوصا مع استضافتنا لأحداث عالمية بارزة مثل كأس العالم 2030.

لقد أظهرت الإحصائيات بأن الثقافة تلعب دورا مركزيا في جذب السياح، حيث صرحتم سابقا هنا، السيدة الوزيرة، في مجلس المستشارين بأن 60% من الزواريأتون لتجربة الغنى الثقافي الذي تتمتع به بلادنا، بينما المعدل العالمي للسياح الدوليين الذين يبحثون عن السياحة الثقافية هو 40% فقط، كما ورد في تقارير منظمة السياحة العالمية.

هاذ الشي تيبين، السيدة الوزيرة، بأن قدرات بلادنا في هاذ الميدان جد مهمة، وخصنا نستافدو أكثر منها، وكذلك يالاه تكلمنا على الصناعة التقليدية حتى الصناعة الثقافية الإبداعية راه تيشجعو الصناعة التقليدية.

من هاذ المنطلق، أود التأكيد على أهمية تطوير وتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية، والتي شهدت دينامية متجددة في السنوات الأخيرة بفضل الحكومة وجهود وزارة الثقافة.

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير سياسات مبتكرة ستسمح لنا بتقديم تجربة سياحية عالية الجودة السيدة الوزيرة، عبر تعزيز المواقع التاريخية والثقافية بما يشمل:

أولا، تطوير التواصل الرقمي وإنشاء منصات إلكترونية للتفاعل مع السياح؛

ثانيا، تسهيل تجربة الزائرين من خلال توفير التذاكر وتنظيم المسارات إلكترونيا؛

ثالثا، إنشاء منتجات مشتقة تعزز هاذ المواقع السيدة الوزيرة؛

أخيرا، دعم الاستثمارات لتعزيز نجاح الوجهات السياحية، وخصوصا في المدن الصغرى والقرى والبوادي.

وأخيرا، نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استعداد تام للتعاون مع وزارتكم لتحقيق الطموحات الوطنية في هاذ القطاع الحيوي، الذي يشغل شريحة كبيرة من اليد العاملة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

لقد سجلت عائدات السياحة في متم شهر يناير 2024 تراجعا كبيرا بـ 10.5% مقارنة مع نفس الشهر من سنة 2023، وذلك رغم ارتفاع عدد السياح الذين توافدوا على المغرب، وهو ما يطرح الكثير من التحديات حول سياحتنا وتساؤلات عن الاستراتيجية الناجعة والقادرة على جذب واستقطاب أكبر عدد من السياح، وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية، خاصة وأن المغرب مقبل على استضافة تظاهرات دولية كبرى.

ما هي رهانات السياحة الوطنية؟ وماذا هيأتم كوزارة من مخططات للإنعاش السياحي؟

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الرحمان وافا:**

**شكرا السيد الرئيس.**

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لتطوير الاستثمار السياحي؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلوا.

**المستشار السيد سعيد شاكر:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

أشنو هي الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل النهوض بقطاع السياحة الجبلية والقروية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الموالي لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

عن تأهيل وتدريب العاملين بالقطاع السياحي وتطوير قدراتهم، نسائلكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد سماعيل العالوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

بداية، لا يمكن إنكار المستويات التي وصلت إليها بلادنا في تعزيز القطاع السياحي والترويج له عالميا وجعل المملكة تتصدر التصنيفات العالمية كأفضل الوجهات للسياحة، ما يجعلها قبلة للعديد من التظاهرات الدولية، السياسية، الفنية والرياضية.

ونظرا لكون بلادنا بصدد الإعداد والتحضير لاحتضان كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، فهي فرصة ذهبية لزيادة الإقبال على الوجهات السياحية وجعل المملكة محط أنظار العالم وأداة فعالة لتحفيز النشاط السياحي للاقتصاد الوطني.

لكن السيدة الوزيرة، تبقى البنى التحتية السياحية والمرتبطة أساسا بالوحدات الفندقية أهم المعايير لاستقبال واستيعاب الكتلة السياحية الوافدة والتي نجد أن العديد منها لا يستجيب للمعايير الأساسية في تحديد تصنيفها، كالأسعار المحددة والخدمات المقدمة والعناية بالمرافق الفندقية.

ومع ذلك، نجدها تحظى بتصنيفات عالية من قبيل خمس نجوم، الأمر الذي من شأنه أن يشوه صورة العرض الفندقي المقدم الذي لا يوفر المعلومات الحقيقية حول طبيعة الوحدة الفندقية، وبالتالي يجب إضفاء طابع الشفافية والمصداقية على كل المؤسسات الفندقية، وأن يكون تصنيفا مبنيا على معايير واقعية وحقيقية، ما يستلزم المواكبة والدعم وأحيانا الحزم لأجل تنويع الخدمات وتجويدها، خصوصا تلك التي توجد في مناطق خارج المجال الساحلي.

وهنا أخص بالذكر مناطق الجنوب الشرقي، خصوصا منطقة مرزوكة، التي لا يخفى على أحد الغنى التاريخي والجغرافي والثقافي والروحي الذي تحظى به، ما يستوجب معه جعلها قطبا سياحيا وطنيا وعالميا، عبر تدعيمها بوحدات فندقية بمعايير عالمية تستجيب لحاجيات السياح وتمنحهم بيئة مريحة للاستمتاع بثقافة المنطقة

والتعرف على عناصرها الطبيعية من قبيل الحمامات الرملية، وكذا الانفتاح على روافدها التاريخية كمفترق الطرق الحقيقي تلتقي فيه حضارات الصحراء الافريقية.

**السيدة الوزيرة،**

تهلاو لنا في الجنوب الشرقي، راه تيعطيكم أرقاما كبيرة ومهمة، ورغم البنية التحتية الهشة وبزاف ديال العوائق، السياحة راه لا يعقل مرزوكة تصنف من أفضل الوجهات السياحية في العالم ويكونو فيها غير جوج ولا 3 ديال الفنادق خمسة نجوم.

وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة لآخر سؤال، الفريق الحركي.. تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد يونس ملال:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

بالرغم من برامج الدعم العديدة والعديد من خرائط الطريق، لازال قطاع السياحة تيعاني مجموعة من الإشكاليات.

كنساءلكم على الحلول المبتكرة باش نقدرو نهيكلو هاذ القطاع على المدى القريب والمتوسط؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

تفضلوا للمنصة السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

تنشكركم على هاذ الأسئلة المهمة اللي غادي تعطيني فرصة باش نتقاسم معكم مختلف قضايا قطاع السياحة، عرفت بلادنا في هاذ السنتين الأخيرة الحمد لله، انتعاشة سياحية مهمة، وصل عدد السياح اللي زارو بلادنا 14.5 مليون سائح في 2023، وحققنا 105 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة اللي هي أرقام قياسية.

بالنسبة للسنة الحالية احنا متفائلين، خصوصا بعد الإشعاع اللي عرفو المغرب في مونديال قطر، والتظاهرات اللي غادي ينظم المغرب، سواء كأس إفريقيا في سنة 2025، أو كأس العالم 2030، تنتوقعو المزيد من الإنتعاشة السياحية إن شاء الله.

هاذ النجاح اللي حققته بلادنا تيرجع للحكمة اللي تعاملت بها بلادنا مع الأزمة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي زادت عززت مصداقية بلادنا على الصعيد الدولي.

كذلك بفضل الدعم ديال الدولة في إطار المخطط الاستعجالي ديال 2 مليار الدرهم لدعم القطاع السياحي وعمليات الترويج والتسويق وتأمين عدد من مقاعد النقل الجوي للوجهات السياحية الوطنية.

هذا بالإضافة إلى الانخراط التام ديال المهنيين وباقي الشركاء، اللي بالمناسبة كنشكرهم على المجهودات ديالهم، وخريطة الطريق الطموحة 2023-2026 اللي بدينا تنفيذها بدات تتعطي النتائج ديالها، وهاذ الإنتعاشة مستمرة خلال بداية هاذ السنة، حيث عدد السياح ارتفع خلال الثلاثة الأشهر الأولى بنسبة 13% مقارنة مع 2023.

فيما يخص استراتيجية ديالنا لإنعاش القطاع السياحي، وضعنا خارطة الطريق جديدة للسياحة 2023-2026، باش نوصلو لـ 26 مليون سائح في أفق 2030، وتخصصت لهاذ الخريطة 6.1 مليار درهم وعندها الأهداف التالية: نوصلو لـ 17.5 مليون سائح في 2026، نحققو 120 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة، ونخلقو 200 ألف منصب شغل جديد مباشر وغير مباشر، ومعلوم نقومو بإعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

وباش نوصلو لهاذ الأهداف، كنعملو على تصور جديد للعرض السياحي مبني على التجربة في 9 سلاسل موضوعاتية و5 السلاسل أفقية.

وباش نزلو خارطة الطريق، بدينا كنشتغلو على ستة ديال الروافع أساسية اللي هي:

- الرفع من مقاعد النقل الجوي؛
- الترويج والتسويق مع التركيز على الرقمنة؛
- منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية وإحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؛
- تأهيل فنادق وإحداث قدرات إيواء جديدة؛
- تعزيز الموارد البشرية عبر إطار جذاب للتكوين والتدبير؛
- إعادة تموقع المرصد الوطني للسياحة.

ولأن السياحة عندها طابع أفقي، اعتمدنا حكامة جديدة، من خلال إحداث لأول مرة لجنة وطنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين على الصعيد الوطني، الأولى مكلفة بالنقل الجوي، والثانية،

بالمنتوج السياحي (العرض، الطلب) و12 لجان لتتبع المخططات الجهوية، تحت رئاسة السادة الولاة.

ودرنا كذلك 10 ديال مختبرات الدفع مكنتنا باش نحضرو العقود الجهوية، وقعنا لحد الآن العقود الجهوية ديال جهة بني ملال–خنيفرة، وجهة فاس- مكناس والعقود الأخرى في مراحل متقدمة.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

من بعدما اعطيت بعض المعطيات حول خارطة الطريق، غادي نركز فالعرض ديالي بالأساس على المواضيع اللي جات فالأسئلة:

**بالنسبة لتشجيع الاستثمار السياحي:** في 2023 وصل الاستثمار في القطاع السياحي إلى 8 مليار ديال الدرهم، ولاحظنا إقبال علامات عالمية معروفة على الاستثمار فبلادنا، وشفنا افتتاح فنادق في مختلف جهات المغرب، الوزارة كتشتغل في إطار خارطة الطريق على عدة محاور لتشجيع الاستثمار:

- **أولا**، جهويا، كنقومو بإحداث شركات جهوية للتنمية (SDR[4]) خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، بتعاون مع المجالس الجهوية واللي كتعطي تحفيزات مهمة للاستثمار، لحد الآن تم إحداث 4 ديال الشركات و6 أخرى في طور الإنشاء، سيتم تعميم هذه الشركات على باقي جهات المملكة؛

- **ثانيا**، تم إطلاق برنامج " GOسياحة" للتشجيع على خلق وتطوير مشاريع المقاولات السياحية، خاصة فالتنشيط السياحي، وكذلك المواكبة التقنية والتنمية المستدامة، وذلك بغلاف مالي إجمالي ديال 720 مليون درهم، كيهم 1700 مقاولة.

كما أن الوزارة كتواكب المستثمرين فالقطاع السياحي، والحمد لله اليوم عندنا جوج ديال الآليات مهمة اللي هي: الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار.

**بالنسبة للسياحة الثقافية:** كنذكر هنا أن الحكومة قامت بإطلاق مشروع إنجاز علامة "تراث المغرب"، للحفاظ على التراث غير المادي، وخارطة الطريق اعطت أهمية كبيرة للسياحة الثقافية، حيث خصصت لها سلسلة كاملة من السلاسل الموضوعاتية وحدات فيها عدة مشاريع كاينة فالعقود الجهوية.

كما أن السلاسل الأفقية فيها كذلك واحد الجانب مهم، فيما يخص السياحة الثقافية، اللي كتهم المطبخ المغربي والمنتوجات المحلية، المهرجانات والمواسم، الصناعة التقليدية والمهارات المحلية.

**بالنسبة للسياحة الجبلية والقروية:** خصصنا لها ثلاث سلاسل موضوعاتية، وهي معنية كذلك بجميع السلاسل الأفقية، عندنا كذلك فيها خارطة الطريق، 14 مشاريع قاطرة، 6 منها كتهم السياحة الجبلية والقروية، واللي هي المنتزه الوطني ديال إفران، المنتزه الوطني لتوبقال، المحطة الخضراء المندمجة بخنيفرة، المحطة الخضراء ديال أوكايمدن، المنتزه الوطني سوس- ماسة، والمنتزه المائي والسياحي ديال أزيلال (Dino Park).

زيادة على ذلك، عندنا عدة اتفاقيات مع الجهات على سبيل المثال: فجهة درعة- تافيلالت اللي بدينا فتنفيذها بتأهيل مضايق تودغى.

**وفيما يخص الربط الجوي:** بدينا في فك العزلة عن بعض المناطق ودرنا عدة شراكات مع شركات الطيران، على سبيل المثال الشراكة اللي درنا مع (Ryanair) اللي تهم إطلاق 24 خط جوي دولي جديد مع 8 ديال الأسواق استراتيجية، بالإضافة لخطوط داخلية مهمة تم اطلاقها كما تتعرفو.

**فيما يخص المرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية:** قمنا خلال سنة 2023 في إطار الامتحان الخاص بإدماج المرشدين اللي عندهم الخبرة اللازمة، بتسوية وضعية 459 مرشد سياحي في الفضاءات الطبيعية، أي زائد 52% من هاذ الفئة.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

**فيما يخص تأهيل العاملين في القطاع السياحي:** في 2023 وقعنا اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT[5]) والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنزيل ثلاثة برامج:

- الأول هو برنامج (CAP Excellence) تهدف إلى وضع معايير تكوين متميز، وفي هذا الإطار تنشتغلو على تهيئ 12 مؤسسات للتكوين المهني الفندقي والسياحي؛

- البرنامج الثاني، هو برنامج الأطر المتوسطة، تيستهدف تكوين 9500 إطار متوسط في أفق 2026 لتسيير وتأطير مشاريع الفندق، المطعمة والسياحة؛

- البرنامج الثالث، هو التكوين المستمر المتميز، تهدف إلى خلق مناهج للتكوين المستمر عن بعد، تشمل أحدث التقنيات والمهارات باش نوصلو لـ 8000 مستفيد في أفق 2026.

كما وقعنا اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنفيذ برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة (la validation des acquis professionnels) لفائدة 7550 شخصا ما بين 2023 و2026.

**وفيما يتعلق بالمرشدين السياحيين:** كيف ما جاء في سؤالكم، باش يمكن لنا نرفعو من القدرات ديالهم نص القانون 05.12 على اجبارية تتبع التكوين الأولي من أجل ولوج المهنة وتتبع برنامج تكويني كل ثلاثة سنين، باش يمكن للمرشد السياحي يقدم خدمات ذات جودة عالية.

[4] **S**ociétés de **D**éveloppement **R**égional.

[5] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

**أما فيما يخص تصنيف الفنادق:** قمنا بتسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وخرجت هذه الحكومة جوج مراسيم كانت منتظرة منذ سنين، وهي الأول هو مرسوم ديال معايير البناء في مؤسسات الإيواء السياحي، والمرسوم الثاني هو ديال المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

واليوم الوزارة تتشتغل مع وزارة الداخلية على مشاريع القرارات اللازمة لاستكمال تنزيل هاذ الورش المهم.

نبغي نذكر أن هاذ القانون تيمكن من جعل العرض السياحي الوطني تيتماشى مع المعايير الدولية ويمكن من محاربة انتشار الإيواء غير المهيكل ويضبط الآجال ديال معالجة الملفات، فمثلا المستثمر غادي يحط الملف ديالو بطريقة إلكترونية في المنصة ديال المراكز الجهوية للاستثمار (CRI[6]) وغادي يأخذ الرخصة ديالو في مدة اللي ما تتفوتش 30 يوما.

وعاودنا كذلك المسطرة ديال التصنيف اللي غادي تعتمد عليها، زيارات تديرها لجنة جهوية، وتنكملوها بزيارة زبون سري باش نراقبو جودة الخدمات، يعني نتراقبو الجودة ما نتراقبوش غير البنيات التحتية، بالاعتماد على معايير جديدة تدارت بشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة.

ونبغي نوضح أن التصنيف اللي غادي يتعطى غادي يكون صالح لمدة محدودة، وغادي يكون وفق النجوم يعني من نجمة إلى خمسة نجوم، ومعلوم التصنيف الفاخر، وهاذ الشي غادي يعطي رؤية واضحة للسائح حول العرض السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن نمر مباشرة إلى التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. استنفدتم الوقت ديالكم.

إذن نمر إلى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

نحن مطالبون اليوم والسياحة الوطنية لا زالت تتعافى من صدمات الوباء والوضع الدولي الاقتصادي والسياسي المضطرب بوضع استراتيجية قادرة على إدراك مكامن القوة والضعف وقادرة على أن تساهم في تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعلى مستويات التنمية، خاصة فيما يتعلق بخلق الثروة وتوفير فرص الشغل للشباب.

**السيدة الوزيرة،**

فكما جاء في السؤال الذي تقدمنا به وحسب معلومات توصلنا بها أن نسبة النمو المسجلة في بداية هذه السنة كانت غير مطمئنة ومخالفة للانتعاشة التي عرفها القطاع خلال بداية سنة 2023.

نأمل أن يكون هذا التراجع مؤقتا وغير مؤثر على انتعاشة القطاع.

**السيدة الوزيرة،**

إن المغرب بإمكانياته التاريخية وبنياته السياحية وموقعه الاستراتيجي يمكنه تحقيق 120 مليارا سنويا كعائدات من العملة الصعبة وخلق 200 ألف فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة بحلول سنة 2026، كما جاء في مشروع نجاعة الأداء لقطاع السياحة المرتبط بقانون المالية لسنة 2024، وذلك باعتماد الاستراتيجية المقترحة من طرف وزارتكم أو كما سميتموها خارطة الطريق والتي تطمح الوزارة من خلالها إلى فتح آفاق جديدة لتطوير القطاع بجذب 17.5 مليون سائح سنة 2026، واستحضارا لتنظيم كأس العالم وما يشكله هذا الحدث من فرصة لتحقيق فوائد اقتصادية على مستوى السياحة والخدمات والبنية التحتية وغيرها من المجالات التي ستؤثر إيجابا.

ولهذا، فالتحدي اليوم هو استثمار هذا الحدث في تحقيق الإقلاع على المستوى السياحي، ذلك أن الخبراء يتوقعون أن ترتفع مساهمة قطاع السياحة بعد تنظيم هذ التظاهرة الرياضية بنسبة تصل إلى 30% في الناتج الداخلي الخام عوض نسبة 7%، وكل هذا لن يتأتى إلا بوضع استراتيجية محكمة ودقيقة تثمن الموروث الثقافي والبيئي للمغرب والتفاعل مع توصيات التقارير للمؤسسات الدستورية.

فمثلا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022 أشار في أحد فقراته، على سبيل المثال، إلى غياب عروض خاصة بالسياحة البيئية، والذي أوصى بتنميتها في المناطق المحمية بما يراعي خصوصياتها الثقافية والترابية والإيكولوجية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان وافا.

**المستشار السيد عبد الرحمان وافا:**

**شكرا السيد الرئيس.**

[6] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

بداية، أشكركم على ما تفضلتم به من توضيحات عكست حجم الرهانات المعقودة على هذا القطاع البالغ الأهمية، قطاع نسعى جميعا إلى إعادة تموقعه كرافعة أساسية للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

لسنا في حاجة إلى تذكيركم بالمكتسبات التي راكمتها بلادنا انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية في هذا القطاع، وهو ما مكنها من تبوء مكانة معتبرة كوجهة سياحية واعدة ومحطة جذب للاستثمارات السياحية.

من المؤكد أن هذه الطفرة والانتعاشة التي عرفها القطاع السياحي ليست وليد الصدفة، بل هي نتاج لعمل دؤوب ومجهودات متواصلة من طرف وزارتكم للنهوض بالشأن السياحي، كما يأتي لعدة اعتبارات، أهمها المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا وتنوع العروض السياحية المقدمة، سواء العروض السياحية الثقافية أو البيئية أو الإيكولوجية أو تلك المرتبطة بالسياحة الرياضية.

في هذا الإطار، لا يخفى عليكم السيدة الوزيرة المحترمة أن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات رياضية بدرجة كبيرة من الأهمية، منها كأس أمم إفريقيا وكأس العالم وغيرها من المحافل الرياضية في إطار الانفتاح على السياحة الرياضية وما تتيحه من فرص وآفاق.

في هذا الإطار، لا بد من استحضار أهمية المخطط التشريعي للحكومة الذي تم تنزيله على مستوى هذا القطاع والذي أسفر عن إصدار مجموعة من النصوص التشريعية المنظمة لمجموعة من المهن السياحية كوكلاء الأسفار وخاصة المرشدين السياحيين، أو تلك المرتبطة بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نثمن المجهودات الحكومية المبذولة، إن على مستوى حكامة هاذ القطاع أو على مستوى تحفيز وتشجيع الاستثمار السياحي العام والخاص، حيث يبلغ حجم الاستثمار أزيد من 7 مليار درهم.

ختاما، نؤكد لكم السيدة الوزيرة المحترمة انخراطنا التام في كل المجهودات الحكومية الرامية إلى الترويج لبلادنا كوجهة سياحية واعدة وجعل قطاع السياحة رافعة حقيقية للتنمية.

في الختام، السيدة الوزيرة، بغيت غير نذكركم واحد المشكل تنعانيو منه في مراكش اللي هو كاين واحد المنتوج آخر اللي تيعرف واحد الإقبال كبير اللي هو (les maisons d'hôtes) وكاين (des maisons d'hôtes) اللي خدامين فـ (noir) تيقولو (l'informel) هاذ (les maisons d'hôtes) الله يجازيك بخير السيدة الوزيرة بغينا لهم حل لأنه غير جماعة المشور القصبة تيتواجدو واحد 40 (maisons d'hôtes).

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

إذن الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي شاكر.

**المستشار السيد سعيد شاكر:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

فعلا الإحصائيات المطمئنة اللي سمعنا في العرض ديالكم، كتأكدها واحد المؤسسة عالمية مختصة في قطاع السياحة، سميتها مؤسسة "فيتش" من خلال المنشور باللغة الإنجليزية (Tourism Report Morocco) تيقول بأن المغرب تيعرف واحد الطفرة نوعية للسنوات 2024-2028 من خلال عدد الوافدين، السياح الوافدين اللي غيجيو من أوروبا العدد هو كالتالي 15.4 مليون سائح سنة 2024، 16 ديال مليون سائح سنة 2026، و18 مليون سائح سنة 2028.

إذن، كيف ما تنشوفو السيدة الوزيرة العرض موجود ولله الحمد بالإضافة إلى الإقبال ديال السياح إلى السياحة الداخلية.

الإشكالية اللي هي موضوع التعقيب ديالنا هو حسن تدبير الطلب، كيف ما تنعرفو جميعا السيدة الوزيرة المحترمة، كاين غياب العدالة المجالية، 60% من هاذ السياح تتستقطبهم مدينة مراكش ومدينة أكادير، باقي المدن فين هي اللمسات ديالكم؟

الإشكالية الثانية، هي اللي موضوع الساعة حاليا هي السياحة الجبلية والقروية، ماذا أعددتم السيدة الوزيرة لهذا الجانب؟ سيما وأن هاذ السائح تيجي في الشتاء وكاين السائح اللي هو المواطن المغربي تيمشي في الصيف، خصنا حتى هوما نهتمو بهاذ الشريحة المهمة.

إيلا مشينا شفنا الصيف مثلا السياحة في المناطق الجبلية تنصيبو كاين واحد العرض، فقط خصنا تحسين الجودة، أشنو هي الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل دعم السياحة الجبلية والقروية؟

وهنا نعطيو واحد المثال السيدة الوزيرة، إقليم تاونات، إقليم تاونات معروف يعني بالجبال، معروف بالمناطق الخلابة، معروف بالسدود، معروف بالبحيرات، معروف بالنباتات العطرية والنباتات الطبية، راه ما تنلمسوش السياسة ديالكم أو استراتيجية الحكومة من أجل النهوض بالسياحة الجبلية والإقليمية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

بداية نشكركم ونثمن كل ما جاء في مداخلتكم من توضيحات ومعطيات.

لقد أصبح القطاع السياحي اليوم ببلادنا من بين القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني ومجالا مهما لخلق الثروة وفرص العمل ومصدرا أساسيا لجلب العملة الصعبة.

ولابد من التنويه والتعاطي الجيد مع القطاع السياحي الذي أصبح يعرف دينامية كبرى بفضل المجهودات الاستباقية التي سبق للوزارة اتخاذها بعد الأزمة التي مر بها هذا القطاع، والتي مكنته من استرجاع عافيته في ظرف وجيز، عبر تنفيذ مخطط استعجالي كلف الوزارة غلافا ماليا مهما، وأيضا عن طريق اعتماد خارطة طريق جد طموحة، مكنت إلى حدود هذه السنة من تسجيل أرقام قياسية والتي نتمنى التنفيذ الكامل لمضامينها.

لقد تتبعنا باهتمام كبير ما تم القيام به على مستوى تطوير منظومة التكوين الفندقي والسياحي وتنظيم مهام الإرشاد السياحي، وخاصة ما يتعلق بتسوية وضعية الأشخاص الذين لا يتوفرون على شروط التكوين وإدماج عدد مهم من المرشدين السياحيين الجدد، كما جاء في مداخلتكم زائد (52+%) وأيضا تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026 للنهوض بالرأسمال البشري.

وفي هذا السياق، وإيمانا منا بأن الرأسمال البشري يعتبر الاستثمار الأكثر مردودية بالنسبة لقطاع السياحة بعد البنيات التحتية، فإن الأمر الذي يجعل السياحة أكثر دينامية واستدامة هو كفاءة العاملين والعاملات في هذا القطاع، وهو ما يتطلب وضع هذه الموارد في صميم عملية التنمية السياحية.

لذلك، ندعو إلى تعزيز الرأسمال البشري عبر منظومة ذات جودة عالية للتكوين وتدبير الموارد البشرية، بهدف الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مستوى أفضل وإعطاء آفاق مهنية أرحب للشباب.

كما ندعو أيضا، إلى تقوية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وإشراك المهنيين في مختلف مراحل التكوين المهني، ابتداء من تحديد الحاجيات إلى وضع البرامج وتنفيذها وتقييمها مع تكريس الوسط المهني كفضاء متميز، وذلك من أجل الملائمة الجيدة بين منظومة التكوين والحاجيات الحقيقية لقطاع السياحة.

وهنا لا بد من التأكيد مرة أخرى، ونحن بصدد الحديث عن تأهيل الموارد البشرية على أهمية النهوض بالأوضاع الاجتماعية لشغيلة القطاع السياحي وحماية كافة حقوقها، وخاصة منهم العاملون بالوحدات الفندقية والمطاعم وفي الأنشطة المتصلة بالسياحة.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الرئيس.

الفريق الاشتراكي استنفذ الوقت المخصص له.

بقي الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد يونس ملال:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

كيف ما تتعرفو بلادنا ومنذ منتصف التسعينات آمنت بأهمية قطاع السياحة من أجل خلق استثمارات جديدة وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة والمساهمة في خلق القيمة المضافة، لاسيما المدرة للعملة الصعبة، وعلى هاذ الأساس الحكومات المتعاقبة بلورة مجموعة من السياسات ورصدت ميزانيات ضخمة اللي أعطت واحد النتائج جد ملموسة فهاذ القطاع، إلا أنها وللأسف ما كتوازيش ما تزخر به المملكة من غنى ثقافي وتاريخي والإمكانيات الجغرافية والمناخية اللي عندنا فبلادنا، وأكثر من هذا وذاك الاستقرار السياسي والاجتماعي اللي قل نظيره في المحيط الإقليمي ديالنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الوزارة ديالكم في 2023 أعطت الانطلاقة ديال واحد خارطة الطريق بواحد القيمة ديال 6.1 مليار درهم واللي كنسجلو عليها واحد 2 ولا 3 ديال الملاحظات اللي نحبو نتشاركوها معكم:

فالأول واش ما كتعتقدوش أن التسقيف ديال هاذ الخارطة في سنة 2026 بتزامن مع انتهاء الولاية التشريعية للمدة الانتدابية، كان يمكن أننا نديرو واحد الخطة خماسية وعشرية كيف ما كيجرى به العمل باش نقدرو نقيمو مزيان النتائج ديالها؟

المحور الثاني والاستفسار الثاني، واش ما كانش من الأجدر أننا نديرو واحد التقييم لذوك برامج الدعم اللي درتو في 2022 واللي تخصصت ليهم واحد الميزانية ضخمة ما يفوق 220 مليار سنتيم قبل ما نزيدو فواحد الخارطة جديدة؟

السؤال والاستفسار الثالث، واش ما كانش من الأجدر أننا نشركو فهاذ النقاش هذا مجموعة من الفاعلين وخاصة جمعيات المستهلك باش نستفسرهم على الإشكاليات اللي كيعاني منهم الزائر المغربي والزائر الأجنبي.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

في 2021 المجلس الأعلى للحسابات جاء بواحد التقرير، واحد التشخيص دقيق لواقع المنظومة السياحية ببلادنا، تحدث على القطاع غير المهيكل، تحدث على إشكالية الرقمنة وتحدث أيضا على ضعف الترويج والاشهار للمنتوج السياحي ببلادنا.

تنسألكم، السيدة الوزيرة، على الإجراءات اللي درتوها لتصحيح الاختلالات المسجلة في حق المكتب الوطني للساحة وشركة الهندسة السياحية اللي بالمناسبة سجلت في حقها عدة اختلالات، ومع ذلك ولأسباب غير مفهومة تم تكليفها بإدارة وتدبير البرنامج..

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

للرد على هذه التعقيبات، أعطي الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا فيما تبقى لكم من الوقت.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

تنشكركم على هاذ التعقيبات ديالكم والاقتراحات.

بغيت نأكد لكم أولا أن هاذ خارطة الطريق تهم جميع جهات المملكة، ووضعنا لها آليات للتشاور للعمل المشترك باش نجحوها وناخذو بعين الاعتبار الاقتراحات الميدانية.

ونذكر بأن الحكومة اخذات قرارات مهمة في الوقت المناسب، واستطعنا بالتالي نحققو أرقاما استثنائية في هاذ القطاع، وتجاوزنا أهداف خارطة الطريق لسنة 2023 بكثير، ونعطيكم بعض المؤشرات اللي تتبين هاذ الحصيلة.

كيف قلت:

- حققنا 14.5 مليون سائح يعني زائد 1.5 مليون مقارنة مع 2019 وزائد 1 مليون على الهدف اللي حددناه في خارطة الطريق؛

- حققنا 105 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة، يعني زائد 27 مليار درهم مقارنة مع 2019؛

- وصلت نسبة الاسترجاع في المغرب مقارنة مع 2019 لـ 115% في الوقت اللي في العالم ما فاتش 84%؛

- وحققنا كذلك تقدم كبير في الترتيب اللي دارتو المنظمة العالمية ديال السياحة، حيث انتقلنا من المرتبة 34 في 2019 إلى المرتبة 22 في سنة 2022.

واحنا متفائلين في المستقبل خاصة وأننا غادي ننظمو كأس العالم مع اسبانيا والبرتغال، وهاذ الشي غادي يشجعنا أكثر باش نزيدو نستمرو في المجهودات اللي تنديروها في هاذ خارطة الطريق بالتنسيق مع جميع الشركاء ديالنا باش نظمو هاذ التظاهرات في أحسن الظروف، إن شاء الله، ونكونو عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

ونعود معك إلى قطاع الصناعة التقليدية بسؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

**المستشارة السيدة مريم الهلواني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

لا نختلف على أن الصناعة التقليدية بمكونيها الإنتاجي والخدماتي تتلعب دورا مهما داخل المشهد السوسيو-اقتصادي والثقافي للمغرب، عبر توفير عدد مهم من مناصب الشغل، لكن يعيش عدد كبير من هاذ الفئة أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة.

لذا، نسائلكن السيدة الوزيرة عن التدابير والإجراءات العملية لضمان الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين وحماية منتوجاتهم من المنافسة الخارجية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب على هاذ السؤال.

تفضلي.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

بالنسبة للشق الأول لهذا السؤال اللي تهم الإجراءات والتدابير العملية لضمان الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين، كيف ما قلت في الجواب السابق، فإن القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة مهنة الصناعة التقليدية تيساهم بشكل كبير في تثمين العمل الحرفي والمحافظة على جودة الخدمات، كما أن السجل الوطني للصناعة التقليدية اللي جاء في القانون واللي وضعنا له منصة إلكترونية

"rna.gov.ma" تيمكن الصناع التقليديين يستافدو من مجموعة من الامتيازات اللي تتوفر لهم الدولة، كالدعم التقني والتكوين والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية، تيستافدو كذلك من برامج التغطية الصحية والاجتماعية.

بالنسبة للشق الثاني من السؤال المتعلق بحماية منتوجات الصناعة التقليدية من المنافسة الخارجية، فاحنا تنشتغلو اليوم على منظور متكامل، تيرتكز بالأساس على الرفع من مستوى جودة وتنافسية منتوجات الصناعة التقليدية، تيرتكز على مجموعة من التدابير، نذكر منها:

- أولا: تنفذو الاستراتيجية الوطنية لشارات الجودة لمنتوجات الصناعة التقليدية باش نزيدو في الحماية ديالها وتثمينها، عندنا اليوم 69 علامة جماعية للتصديق تم تسجيلها في (OMPIC) والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغرب إفريقيا، وبلغ عدد الوحدات الإنتاجية الحاصلة على العلامات الجماعية للتصديق 2500 وحدة إنتاجية واللي تعززت القدرات ديالها لتسويق المنتوجات والترويج لها؛

- ثانيا: تنشتغلو على تنزيل القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية فيما يخص وضع العلامات المحلية، احنا مازال مستمرين في هاذ العمل بتنسيق مع المهنيين والمؤسسات الأخرى المعنية بحماية التراث الوطني؛

- ثالثا: اعتمدنا كذلك عدد من المواصفات بما فيها المواصفات الإجبارية للتطبيق باش نثمنو المنتوج الوطني ديالنا ونجعلوه كيستاجب للمعايير الدولية، وصلنا إلى 320 مواصفة تهم مختلف فروع الصناعة التقليدية كالزليج والخشب والدباغة والمعادن وكذلك الصناعة التقليدية الخدماتية كالحمامات التقليدية والحلاقة؛

- رابعا: تنشتغلو كذلك بتنسيق مع إدارة الجمارك على مراقبة المنتوجات المستوردة للحد من المنافسة غير المشروعة؛

- خامسا: تنقومو بتحسيس الصناع التقليديين باش يدخلو بعد التصميم في عملية الإنتاج وكنشجعو المصممين على التجديد وعلى الابتكار في الصناعة التقليدية مع الحفاظ على الطابع الأصيل، وكنشوفو اليوم في المعارض، سواء الوطنية أو العالمية الكبرى، أن الصناع التقليديين ديالنا صبحو تينتجو تصاميم عالية الجودة وتلائم الأسواق الدولية.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

تفضلي.

**المستشارة السيدة مريم الهلواني:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

استبشرنا خيرا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، كباقي المغاربة من مجموع البرامج التي رأت النور، مثل برنامج دعم الصادرات وبرنامج التميز اللي تهدف إلى تحسين وحدة الإنتاج وتطوير فروع الصناعة التقليدية، إلا أن بعض هذه البرامج لم تشمل كل الحرف والصناعات التقليدية، مثال نتاع مراكز التميز التي اقتصرت على فروع الزربية والفخار والخزف، مستثنية باقي الحرف والصناعات المغربية التي تزخر بها بلادنا.

الصناعة التقليدية، السيدة الوزيرة، ورغم هاذ الجهود المبذولة تواجه العديد من التحديات التي باتت تهدد بانقراضها وتهدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لصناعها، واليوم يعاني بعض الصناع والحرفيين التقليديين من فقدان التغطية الاجتماعية لعدم قدرتهم على أداء الواجب للصندوق (la CNSS[7])، ويفضلون التشطيب على اسمهم من غرفة التجارة والصناعة للاستفادة من (l'AMO)، ومنهم من يظل بدون تغطية إلى اليوم، خلافا لما جاء في الورش الملكي السامي من تعميم التغطية الصحية لفائدة جميع المغاربة.

وهنا نذكر بما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات في عدم تطوير "دار الصانع" لاستراتيجية واضحة المعالم والتي من شأنها أن ترفع من قيمة الصناعة التقليدية في المغرب، نظرا لكون القطاع يعيل مئات الآلاف من الأسر المغربية.

وهذا ما نعتبره تشخيصا واقعيا لوضع الصناعة التقليدية، لذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على:

- ✓ ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لتميز المنتوج التقليدي المغربي وحمايته؛
- ✓ هيكلة القطاع؛
- ✓ مراجعة القانون رقم 50.17 بهدف مراجعة وضعية بعض الفئات؛
- ✓ تسهيل المشاركة في برنامج التميز ومواكبة كل الفئات ودعم القدرات الإبداعية للصناع التقليديين بالتكوين والبحث العلمي؛
- ✓ النهوض أكثر بالتسويق الداخلي والخارجي على الخصوص لصالح الحرفيين الصغار.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**السيدة الوزيرة.**

[7] Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

إذن نمر إلى سؤال آخر هو لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السي عابد.

**المستشار السيد عابد بادل:**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

نسائلكم عن تقييم برنامج "فرصة".

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد المستشار،**

برنامج "فرصة" نذكر بأنه جا تنفيذا للتوجيهات الملكية ديال سيدنا الله ينصرو، المتعلقة بإدماج الشباب في سوق الشغل، وعرف واحد النجاح كبير في مختلف جهات المملكة، واستطعنا نتجاوزو الأهداف ديالو، سواء فالسنة الأولى 2022 أو السنة الثانية 2023.

فيما يخص الحصيلة ديال البرنامج: بلغ عدد الطلبات اللي توصلنا بها: أكثر من 300 ألف طلب في 2022 2023-، واستفدنا من ذيك النسخة الأولى باش نحسنو النسخة الثانية، غادي نعطيكم بعض المؤشرات:

- بالنسبة للمشاريع الممولة: مولنا 10.000 مشروعا في 2022، و11.200 في 2023؛

- بالنسبة لتوزيع المشاريع الممولة: كانت في 2022، 20% فقط فالوسط القروي ولات 34% في 2023؛

بالنسبة للنساء المستفيدات: دازت من 20% في 2022 إلى 45% في 2023.

وبغيت نشير فالأخير إلى أننا غادي نتبعو جميع المستفيدين من التمويل، واللي هما 21.200 مستفيد لمدة سنتين، باش نساعدهم على إنجاح المشاريع ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب، تفضلوا.

**المستشار السيد عابد بادل:**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

أولا، ننوه بالنتائج المرحلية لهذا البرنامج الذي سهرتم على تنزيله، إلا أنه حسب الأرقام التي أعطيتم وما تضمنته وثائق مشروع قانون المالية 2024، فإن 80% من المشاريع تتواجد بالمجال الحضري، و20% فقط فالمجال القروي، وهو ما يدفعنا السيدة الوزيرة على أن نطلب منكم حث الأطر المشتغلة على هذا البرنامج على العمل على الموازنة بين شباب ونساء العالمين القروي والحضري، حتى يتسنى لهذه الفئات الهشة الاستفادة من هاته البرامج الموجهة بالأساس لهم.

كذلك، عدة تحديات سواء معرفية أو تقنية حالت دون استفادة الشباب بطريقة سلسة من هاذ البرنامج، فمنهم من لم يستفد لأنه لا يحسن التعامل مع المنصة الإلكترونية أو لضعف الصبيب أو لعدة مشاكل تقنية أخرى، وهو ما يدفعنا أن نطلب منكم السيدة الوزيرة، على حث الأطر المشتغلة على هذه المنصة، للعمل على كل ما يخص الولوجيات والتبسيط المسطري والتقني لهذه المنصة، والموازنة بين المستفيدين من العالمين القروي والحضري.

مؤمنون بأنكم تشتغلون على إنجاح هذا البرنامج من خلال تجسيد آثاره على أرض الواقع، لأن وقعه سيغير من البنية المجتمعية لحاملي المشاريع وسيطور من التسويق والبحث، لذلك نرى أن إعطاء الأفضلية لهم في الاستفادة من مختلف الصفقات التي تنجزها الإدارة يبقى أمرا ضروريا للوصول إلى هذا الهدف، إذ لا يمكن لهؤلاء الشباب حاملي المشاريع أن ينجحوا إذا لم يكن لهم منفذا لحق الأفضلية، مع الاشتغال على مواصلة تحسين جودة هذه الخدمة عبر تبسيط المساطر وتنويع مصادر التمويل وتسهيل عمليات الولوج إليه.

شكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

نعود من جديد إلى فريق الاتحاد المغربي للشغل، لبسط السؤال الموالي.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

**السيدة الوزيرة،**

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحدى الرافعات الأساسية

لنمو بلادنا، بالنظر لما يساهم فيه من خلق للثروات والنهوض بفرص الشغل ذات الصلة بالقرب وبالإدماج المحلي لشرائح واسعة من المجتمع، بغية تجاوز سلبيات الاقتصاد الليبرالي، حيث التفاوت الواضح بين مختلف الفئات الاجتماعية والانتقال، كما تؤكد على ذلك منظمة العمل الدولية، من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتحقيق العمل اللائق للجميع وإرساء نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة وإحلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان فتح الفرص الاقتصادية أمام النساء للخروج من الفقر والهشاشة.

وقد أبانت فاجعة زلزال الحوز على ضرورة إعطاء الأولوية لنساء وشباب هذه المناطق النائية والمهمشة التي غابت عنها العدالة المجالية وغاب عنها دعم اقتصادها الاجتماعي والتضامني، رغم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تميزت بالعناية الملكية السامية لفئات عديدة من المواطنات والمواطنين قد ساهمت في تحسين ظروف عيشهم وتنويع مداخيلهم من خلال مشاريع مدرة للدخل.

وعليه، نسائلكن السيدة الوزيرة حول الاستراتيجية المعتمدة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خصوصا في تلكم المناطق النائية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

تفضلوا.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أصبح اليوم كيلعب دورا مهما فالتنمية البشرية المستدامة، حيث كيساهم بشكل ملموس في خلق فرص شغل ومحاربة الفقر والهشاشة وكذلك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

النموذج التنموي الجديد خصص لهذا القطاع مكانة متميزة كدعامة ثالثة للتنمية والإدماج بجانب القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث الهدف هو أن يساهم في خلق 50.000 منصب شغل سنويا ويولي يساهم في الناتج الداخلي الخام بـ 8% مقارنة مع 2% حاليا.

وللوصول لهاذ الأهداف كنشتغلو على الورش المهيكل اللي هو إعداد القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واعتمدنا فيه على ثلاثة ديال المحاور:

- أولا، تشخيص القطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعلى الدراسات والمشاورات اللي كنا درنا في السابق؛

- ثانيا، على واحد (benchmark)، أي واحد التجارب اللي تدارت في بلدان آخرين بحال إسبانيا وكندا والإكوادور والكامرون وكوريا الجنوبية؛

- ثالثا، قمنا بجولات تشاورية مع الشركاء ديالنا فالقطاعات الحكومية والمجالس الجهوية والفاعلين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتعاونيات وغيرها، وهاذ الشي اللي ساعدنا باش نحددو المحاور الرئيسية لمشروع هاذ القانون الإطار، واحنا كنشتغلو على هاذ قانون الإطار وكنشتغلو في نفس الوقت على النصوص التطبيقية ديالو باش ما نضيعوش الوقت ملي نجيو نزلو هاذ القانون ونزلوه بطريقة متكاملة.

وفي انتظار إخراج هاذ القانون الإطار اللي غادي يعطي واحد الدفعة قوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كترتكز الاستراتيجية ديالنا على مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين مثل القطاعات الحكومية والمجالس الجهوية، العاملين في القطاع والتعاون الدولي كذلك والقطاع الخاص.

ونعطي 3 ديال الأمثلة للمحاور اللي كنشتغلو عليها فالوزارة:

- أولا، تقوية القدرات: بدورات تكوينية في التشريع والمحاسبة والتمويل والتسويق والترويج والتسويق الإلكتروني، نظمنا في سنة 2023، 480 دورة تكوينية وواكبنا 353 تعاونية حديثة التأسيس؛

- ثانيا، دعم التسويق: نظمت الوزارة 8 معارض وطنية و26 جهوية، 50 دورة للأسواق المتنقلة وشاركت التعاونيات في المعارض الدولية بإيطاليا والبحرين والسينغال بمشاركة 105 تعاونية؛

- ثالثا، ثانيا برامج الدعم والمواكبة والتحسين: كـ "برنامج مؤازرة" لـ 414 مشروع وبلغت نسبة النساء فيه 70%، بالإضافة إلى برنامج "لالة المتعاونة" الموجهة للنساء وبرنامج "الجيل المتضامن" الموجه للشباب.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب فيما تبقى من الوقت.

تفضلي.

**المستشارة السيدة مينة حمداني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

استمعنا بإمعان لجوابكم السيدة الوزيرة وكنسجلو بإيجاب الأرقام اللي جيتو بها واللي كتكلم على التقدم الحاصل على المستوى التشريعي، وكنا كنتمناو التجاوب المباشر مع التساؤلات اللي طرحناها، لأنه بالرغم

من التقدم الحاصل فهاذ القطاع فإنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، منها على الخصوص:

- سوء ضمان الولوج العادل للخدمات المقدمة لجميع المناطق؛

- جودة وديمومة الخدمات المقدمة لمختلف الفئات الاجتماعية الهشة؛

- تقوية دور الجماعات الترابية في تشجيع وتمويل مدارات التسوق القصيرة.

لذا، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نريد أن نتساءل معكم ونطرح الأسئلة الحقيقية عن:

- مدى وجود دراسة حول وضعية التعاونيات ببلادنا، تتجاوز المقاربة الكمية، بهدف ضمان استدامتها؟

- عن مكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخاصة مع التحولات المناخية من جفاف وتصحر إلى غير ذلك؟

- عن السبل الممكنة لتعبئة التمويل لفائدة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي؟

- عن مدى تحقيق الحكامة الجدية والثقافة التدبيرية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؟

إنها الأسئلة الحقيقية، السيدة الوزيرة، التي تشكل مدخل لأي استراتيجية ممكنة من أجل جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قاطرة حقيقية لتنمية الاقتصادات الوطنية وجعله ضمن الحلول الممكنة لتحقيق التنمية الترابية العادلة والمستدامة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

إذن السيدة الوزيرة، نحن في آخر سلسلة ديال الأسئلة الموجهة إليك في هاذ الجلسة، يتعلق الأمر بسؤال حول الحرية النقابية بقطاع السياحة.

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:**

**تنميرت السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة،**

نسائلكن حول الحرية النقابية بالوزارة التي تشرفون عليها؟

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

**السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة المستشارة،**

الوزارة ديالنا تتعتبر النقابة شريك أساسي ومهم في تدبير الحوار الاجتماعي.

في هاذ الإطار، تنقوموبتواصل مستمرمع النقابات باش نلقاوحلول لجميع الملفات المطروحة، والحمد لله، كان التوفيق للجميع لا الإدارة ولا النقابة في تسوية مجموعة من الملفات المهمة، وعلى سبيل المثال ملف الترقيات، ملف تجويد ظروف الاستغلال، ملفات تدبير شؤون الموظفين، ملفات أخرى، والملفات معلوم اللي اتفقت فيها الحكومة مع النقابات في إطار الحوار الاجتماعي.

والإدارة تتسهر كذلك دائما على احترام الحرية النقابية في إطار القوانين والمساطر الجاري بها العمل، باش نضمنو مناخ سليم وإيجابي للعمل النقابي النبيل.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

تفضلي.

**المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:**

**السيدة الوزيرة،**

السياحة والصناعة التقليدية تتعد من أكثر المجالات اللي تضررت بفعل الأزمة الصحية العالمية، كما أنها تأثرت كذلك بتداعيات زلزال الحوز، وقد بدأت مؤشرات انتعاش القطاع السياحي تظهر بشكل جلي في الوقت الذي ظل قطاع الصناعة التقليدية خارج اهتمام الوزارة، غير أن استدامة هذا التعافي واستثمار الفرص المتاحة يظل مهددا بفعل استفرادكن باتخاذ القرارات وعدم فعالية استراتيجية الوزارة التي لا تراعي العدالة المجالية، وغياب الالتقائية في تنفيذ السياسات العمومية وتخليكن عن قطاع الصناعة التقليدية، باعتباره إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**السيدة الوزيرة،**

ما يؤخذ عن ضعف استراتيجيتكن هي إهمال العنصر البشري

كفاعل أساسي وشريك عن طريق ممثليه النقابيين، بحيث لم تخلو ملفاتهم المطلبية من اقتراحات ترمي إلى تجويد الخطط والاستراتيجيات التي تضعها الوزارة، فعوض الأخذ بعين الاعتبار المقاربة التشاركية ووضع سياسة تضع في صلب اهتمامها العنصر البشري وتأهيله لمواكبة الاستحقاقات والتظاهرات المقبلة، تلجأ الوزارة إلى نهج سياسة الإقصاء والترهيب والتهديد في حق الفاعلين النقابيين، في ضرب صارخ للمواثيق الدولية والدستور.

والأنكى من ذلك، يتمادى بعض المسؤولين بوزارتكن في القيام بممارسات تستهدف التضييق الممنهج على حرية الانتماء النقابي والعمل النقابي الجاد والمسؤول، ومما يكرس هذا السلوك المنافي للقانون عدم تفاعلكن مع المراسلات التي وجهت لكن في الموضوع، علاوة على إغلاق باب الحوار الاجتماعي القطاعي ضدا على توجهات الحكومة في هذا الصدد، ونذكر على سبيل المثال التضييق الذي يتعرض له الكاتب العام للنقابة الوطنية للصناعة التقليدية (CDT[8]) من مضايقات ترقى إلى خروقات بينة للقوانين المنظمة للعمل النقابي، في سياق يرأس فيه المغرب اللجنة الدولية لحقوق الإنسان وانطلاق جولات الحوار المركزي، وفي سابقة من نوعها في تاريخ الوزارة، وكذا تاريخ الحكومات المتعاقبة، ناهيك عن المضايقات والتعسفات التي أضحت السمة البارزة بالقطاع الفندقي.

**السيدة الوزيرة،**

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعوكن إلى احترام الحقوق والحريات النقابية والكف عن التضييق عن الموظفين المنخرطين بالنقابة والالتزام بالمقتضيات القانونية والتنظيمية، الرامية إلى توفير جميع التسهيلات اللازمة لممارسة العمل النقابي والعمل على مأسسة الحوار الاجتماعي قطاعيا، بتحديد أجندة زمنية دقيقة للقاءات بشكل دوري، والتعجيل بفتح حوار اجتماعي جاد ومسؤول، وكذا التراجع عن القرارات التعسفية وغير القانونية التي اتخذت في حق المناضلين بقطاع الصناعة التقليدية والتدخل من أجل إنصاف شغيلة القطاع الفندقي والسياحي ضحايا التسريح الجماعي.

السيدة الوزيرة،

على حسب الرد ديالكم تيبان لي بأن ما فراسكمش بأن المناضلين ديالنا ديال النقابة ديال الكونفدرالية في الصناعة التقليدية أنهم صدر في حقهم قرارات وقرارات اللي تهم العمل النقابي، راه تصدر في حق الكاتب العام تنبيه من أجل أنه تيقوم بالعمل النقابي داخل القطاع عندكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الأخت المستشارة المحترمة انتهى الوقت.

[8] La **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

شكرا.

إذن، السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونمر إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ونرحب بالسيد الوزير الذي يحضر معنا هذه الجلسة للجواب على هذه الأسئلة.

نستهل هذه الأسئلة بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة، السيدة فاطمة الحساني.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيد الوزير،**

عن الإجراءات التي تقومون بها للرفع من قدرات المجتمع المدني نسائلكم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن السؤال، تفضل.

كاينة وحدة الموضوع؟ عفوا.

إذن السؤال الثاني حول "الرفع من قدرات المجتمع المدني".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد حلمي:**

نسائلكم عن الاستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة للرفع من قدرات المجتمع المدني؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثالث حول "المجهودات التي تقوم بها الوزارة للرفع من قدرات المجتمع المدني" لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

عن المجهودات التي تقومون بها للرفع من قدرات المجتمع المدني، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير لكم ثلاثة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع.

تفضلوا للمنصة للجواب.

لكم ما تريدون السيد الوزير.

**السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

بداية، أريد أن أشكر السيدتين المستشارتين والسيد المستشار على طرحهم هذا السؤال هذا، الذي يهم جانب من جوانب النضال في بلادنا لأن المجتمع المدني- تعرفون–هو يقوم بمهام نضالية لفائدة القضايا التنموية والتربوية والتثقيفية والتوعية، فأريد أن أحيي الفرق الثلاثة على اهتمامهم بهذا الموضوع الذي يعكس جانبا مهما من الجوانب التي تهتم بالقيم ببلادنا، قيم التطوع وقيم المساهمة في التنمية عموما والفعل العمومي بشكل عام.

بالفعل، منذ أن نصبني جلالة الملك لتدبير هذا الملف، وفي بداية عملي قمت طبعا بالاطلاع على مجموعة من التجارب التي تهتم بالمجتمع المدني في العالم، وأيضا حرصت على أن أطلع على مختلف التقارير التي أصدرتها بلادنا وفي طليعتها طبعا التقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد الذي يضع هذا المجتمع المدني في مثابة الشريك.

أيضا، مختلف الوثائق سواء كانت الوثيقة الدستورية ولا مختلف التقارير التي صدرت في هذا الشأن، تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقارير الصادرة بمجلس النواب وبمجلس المستشارين، والتي كانت تطمح لأن تمكن المجتمع المدني من مجموعة من الإمكانيات، خاصة في مجال التكوين والتدبير لكي يساهم إلى جانب القطاعين الأولي والثاني.

فهاذ العمل كله توج بإصدار واحد الاستراتيجية "استراتيجية نسيج" التي انطلق العمل بها بعد تقديمها أولا بالمجلس الحكومي المنعقد بيوم 14 أبريل 2022، حيث حظيت بصفة السياسة العمومية التي يمكن تنفيذها، وفي وقت آخر تقييمها إن شاء الله بمختلف المؤسسات وطبعا في طليعتها البرلمان.

طبعا، الاستراتيجية تضمنت محورين أساسيين:

- هناك المحور الأول أفقي داعم، حيث يهدف الأول إلى الإسهام في دعم المجتمع المدني المستقل والمهيكل والمنظم والقوي.

- ويسعى محورها الثاني إلى تعزيز مشاركة جمعيات المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر.

أما محورها الأفقي الداعم فيتعلق بالبيئة الداعمة للعمل الجمعوي، وهنا أتحدث عن البيئة القانونية والتنظيمية والضريبية للجمعيات.

الحمد لله الوزارة انطلقت فالتفعيل ديال هاذ الاستراتيجية هاذي، وبشراكة طبعا مع جملة من الشركاء سواء منهم بعض المؤسسات الدولية المانحة أو لا الجماعات الترابية خاصة في طليعتها الجهات، عندنا تجربة مهمة على مستوى جهة فاس وفي أفق التعميم ديالها على الصعيد الوطني.

وارتباطا بهذا الموضوع الذي طرحتموه في الأسئلة، قامت الوزارة بتفعيل البرنامج الأول الذي يتعلق بتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني، حيث أطلقت الوزارة بجهة فاس-مكناس باعتبارها المحطة الأولى وبشراكة مع ولاية جهة فاس ومجلس جهة فاس-مكناس برنامج تقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لفائدة جمعيات المجتمع المدني، حيث يتضمن هذا البرنامج ثمانية (8) وحدات تكوينية تتعلق بـ:

- ✓ المنظومات القانونية للجمعيات؛
- ✓ التسيير الإداري والمالي؛
- ✓ التخطيط الاستراتيجي؛
- ✓ تقنيات إعداد المشاريع وتتبع تنفيذها وتقييمها؛
- ✓ بناء الشراكات وتعبئة الموارد؛
- ✓ التشبيك الجمعوي؛
- ✓ التواصل الجمعوي؛
- ✓ وتقنيات الترافع الجمعوي.

وتشرف جمعية وطنية.. إذن هاذ التنزيل ديال هاذ البرنامج ما اعطيناهش للإدارة هي اللي تنزلو ولكن اخذينا جمعيات رائدة في هذا المجال وهي اللي مكناها من الإشراف على التفعيل والتنزيل ديال هاذ البرنامج، حيث تقوم جمعية وطنية ذات تجربة كبيرة بتفعيل هذا البرنامج على مستوى هذه الجهة.

كما أبرمت الوزارة اتفاقية مع مؤسسة دولية مانحة مهمة جدا، ساهمت إلى جانب الوزارة في الإشراف على هذا المشروع.

- دعم القدرات التدبيرية والمؤسساتية لـ 30 جمعية بمعدل 3 أفراد من كل جمعية، 120 فاعل جمعوي لتعزيز الحكامة الداخلية لجمعيات المجتمع المدني بالجهة، في أفق تعميمه ليشمل 650 جمعية بالجهة؛

- إحداث قطب كفاءات جمعوية على مستوى الجهة، يتم من

خلاله نقل المعارف والكفايات المحصل عليها من التكوين إلى الجمعيات المنتمية لعمالات وأقاليم هذه الجهة؛

- ثم تشجيع التعاضد والاستغلال المشترك للوسائل عبر توحيد فضاءات العمل بمختلف هذه الجمعيات على مستوى كل جهة، جهة.

إذن انطلقنا بجهة فاس واحنا الآن بصدد التنزيل على مستوى جهتي كلميم والدار البيضاء في أفق أنه أن يتم تعميم هذا المشروع على الصعيد الوطني.

البرنامج الثاني المتعلق بتعزيز وسائل عمل الجمعيات ودائما في إطار هذه الشراكات التي تجمعنا مع الجماعات، انطلق العمل دائما مع نفس جهة فاس في أفق إحداث فضاءات مشتركة للعمل الجمعوي بالجهة تشمل إطار للعمل المشترك وتشجيع التعاضد والتعاون بين الجمعيات عبر تجهيز هذه الفضاءات بالوسائل الضرورية في أفق تعميم هذين البرنامجين–كما قلت–على الصعيد الوطني.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

ننتقل إذن إلى التعقيبات.

وأعطي الكلمة في البداية للسيدة المستشارة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة فاطمة.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

اسمحوا لي في البداية، السيد الوزير، أن أشيد بالاهتمام الكبير الذي توليه وزارتكم للمجتمع المدني والذي لامسناه من خلال عدة مبادرات أشرفتم عليها بالتصور الجديد، لعله بالتصور الجديد لجائزة المجتمع المدني، مرورا باستراتيجية "نسيج"، كما تفضلتم في عرضكم 2022-2026، وبالتشغيل الجمعوي، على أمل أن نرى مبادرات أخرى ترفع من قدرات المجتمع المدني وتليق بالمكانة الدستورية التي منحها المشرع للجمعيات.

هاذ الاهتمام الذي لامسناه كذلك من خلال التدابير المهمة الذي جئتم بها في مضمون جوابكم، والتي نعتبرها في فريق التجمع الوطني للأحرار، تشكل حافزا كبيرا للرقي بأدوار المجتمع المدني، وستساهم لا محالة في خلق فعل مدني يليق بانتظارات المجتمع المدني وينسجم مع طموحات الفاعل المدني.

**السيد الوزير،**

واحنا كنعيشو على وقع الحصيلة الحكومية الإيجابية اللي تشرف رئيس الحكومة بالبسط ديالها هاذ الأيام، والتي غطت مختلف المجالات، ولاسيما ذات الصلة بالشق الاجتماعي، والتي تمثل سابقة في تاريخ الحكومات المغربية كما وكيفا، بالنظر أساسا للسياقات والظروف الدولية والوطنية الصعبة التي نمر بها، واللي توجت أمس بالتوقيع بين الحكومة والمركزيات على زيادة عامة في الأجور بمبلغ 1000 درهم شهريا، وبالنسبة لموظفي القطاع العام، وكذلك بالتخفيض من الضريبة على الدخل للموظفين والأجراء والرفع من الحد الأدنى للأجر بنسبة 10%.

هاذ النتائج إيجابية وهاذ الدينامية اللي كنعيشوها اليوم، لا يجب أن تجعلنا نغفلو أو نتناسى واحد الأوراش مهمة أو مواصلة دعم بعض الأوراش يعني القديمة الحديثة اللي هامة اللي كتكرس بلادنا في مصاف الدول الديمقراطية، وأعني الديمقراطية التشاركية وتعزيز أدوار المجتمع المدني.

هاذ المجتمع المدني الذي أعطاه دستور 2011 أدوارا جديدة جعلته يساهم بفعالية في تدبير الشأن العام المحلي والمساهمة بالتالي في تجويد القرار العمومي المحلي، وذلك من خلال آليات الديمقراطية التشاركية، وكذلك مساهمة هذا المجتمع المدني كذلك في خلق دينامية اقتصادية وخلق مناصب شغل، مما منح بلادنا صورة مشرفة دوليا.

إذن، هاذ المجتمع كذلك هو من يتولى تنزيل جملة من البرامج الحكومية، لاسيما ذات الصلة بالشق الاجتماعي، ولنا في أوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي حققت نجاحا هاما خير دليل بفضل الدعم والرعاية الملكية معنويا وماديا، ولكن كذلك بسبب جدية المجتمع المدني في تنزيلها.

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

كما تعلمون، فإنه إلى جانب عامل التمويل الذي يشكل عائقا كبيرا لدى الجمعيات، هنالك ضعف التكوين في التسيير المالي والقانوني وفي الترافع كذلك الحقوقي، ناهيك عن إكراهات أخرى تتصل بالضرائب والتحفيزات باعتبار.. يتعين إحداثها لدعم المجتمع.

ولنا كامل الثقة داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، أنكم ستتمكنون من مواكبة جمعيات المجتمع المدني لتجاوز مختلف الإكراهات، ولاسيما عبر تغيير القانون المنظم للجمعيات بالشكل الذي ينسجم مع أدوارها الدستورية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيدة المستشارة.

إذن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد حلمي:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،**

من خلال جوابكم المفصل، السيد الوزير، نلاحظ أن الحكومة تعطي الكثير من العناية لمجال المجتمع المدني، باعتماد مجموعة من البرامج تنزيلا للاستراتيجية الجديدة في مجال المجتمع المدني "نسيج" للفترة 2022-2026، كان أبرزها إعطاء انطلاقة للبرنامج الوطني لتقوية قدرات التنمية التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني، وهذا توجه نثمنه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة تنزيل مضامينه.

المجتمع المدني يشكل مجالا خصبا للمساهمة القوية في التغيير الاجتماعي وفضاء للتفاعل وممارسة المواطنة، باعتبار أنه صلة وصل بين الدولة والمجتمع.

فدستور 2011 يعد دعامة رئيسية لدسترة الديمقراطية التشاركية بالمغرب، حيث نص على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، وأكد على حقه في تقديم العرائض والملتمسات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية والاشتراك الحقيقي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني، بتوظيف مجموعة من الآليات كالعمل على الزيادة في المنح المخصصة لمنظمات المجتمع المدني وتشجيعها على توظيف وسائل الإعلام لتقديم برامجها.

إلا أنه يلاحظ بالرغم من أن الجمعيات قد سجلت حضورها ودورها الفعال في التوجهات الجديدة في التنمية المحلية، فالواقع يؤكد أن معظمها يفتقر إلى التكوين والتأهيل، ولجعلها قوة اقتراحية.

لكل هذه الاعتبارات، تبقى الوزارة مدعوة اليوم لمواصلة تنزيل مضامين البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني ودعمها بكل الوسائل المتاحة، من أجل تعزيز ومضامين المجتمع الديمقراطي التشاركية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الكلمة في آخر هذه التعقيبات لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة سليمة زيداني:**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيد الوزير،**

نشعر بالفخر والاعتزاز إزاء الأدوار التي أصبح يقوم بها المجتمع المدني داخل وخارج الوطن، وبمظاهر التكافل والتضامن الاجتماعي التي عبر عنها في العديد من المناسبات، خاصة في الأوقات العصيبة والأزمات التي مرت بها بلادنا، وهو ما يعكس روح التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وهي علاقة تتعزز كل يوم بفعل تنزيل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك، نصره الله، الذي دعا في مناسبات عديدة إلى النهوض بالمجتمع المدني وتطويره وتقوية قدراته ونسيجه.

ونذكر بهذه المناسبة، الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعوي بتاريخ 20 فبراير 2002، والخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، وخطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

كما نحيي دور وزارتكم في هذا المجال، التي أولت اهتماما كبيرا للمجتمع المدني، وذلك عبر استراتيجية "نسيج" التي لقيت تجاوبا كثيرا وانخراطا فعليا من لدن مختلف الجمعيات المدنية.

لقد أصبحت جمعيات المجتمع المدني فاعلا مهما وشريكا أساسيا في جميع قضايا الشأن العام، وذلك بفعل الأدوار التي باتت تضطلع بها وبفعل ما أصبحت تعبر عنه من مظاهر التضامن الاجتماعي التي تشكل أحد ركائز الدولة الاجتماعية التي وضع معالمها صاحب الجلالة، نصره الله، ورسخها دستور المملكة.

لقد أظهرت عدة تجارب بالملموس أن العمل الجمعوي يتمتع بحيوية وديناميكية كبيرة، تمكن من الاشتغال بشكل قوي وفعال في المجال الاجتماعي والاقتصادي، ولأجل ذلك ندعوكم، السيد الوزير، إلى العمل على تعزيز الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني لتصبح وسيلة لتحقيق سياسة القرب المنشودة والمساهمة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وخاصة منهم الذين يوجدون في وضعية هشة وتلبية حاجياتهم الأساسية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تفعيل هذه الأدوار التي تمكن لجمعيات المجتمع المدني أن تقوم بها، لابد من العمل أولا على ترصيد القوة

الاقتراحية لجمعيات المجتمع المدني وتعزيز التمويل العمومي لعملها وتنمية التشغيل بهذه الجمعيات وتحسين المنظومة القانونية والضريبية المتعلقة بها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيبات، تفضلوا.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

لابد أن أتفاعل مع السيدتين والسيد المستشار المحترم، خاصة أن القضايا اللي أثاروها هي بأهمية كبيرة جدا.

بالفعل، تكلمت على البرنامج اللي غيتنزل على الصعيد الوطني بشراكة مع الجهات، لكن في نفس الوقت الوزارة عملت على تجويد البوابة ديال التكوين عن بعد اللي كاينة على المستوى الرقمي واللي ممكن أنه جميع الجمعيات على الصعيد الوطني أنها تدخل لهاذ البوابة، فيها واحد المجموعة ديال البرامج الخاصة بالتكوين، واللي في نهاية المطاف غتنتهي بتسليم واحد الشهادة، هاذ الشي كله كيتم على مستوى هذه البوابة.

إذن، قامت الوزارة -كيف ما قلت- بالتجويد ديالها عبر إعادة النظر في مختلف الوحدات التكوينية اللي كتهم جملة من القضايا واللي بالمناسبة هي متاحة لجميع الجمعيات على الصعيد الوطني.

بشراكة مع وكالة التعاون البلجيكي، عملت الوزارة على إطلاق واحد البوابة إلكترونية (e-Participation) واللي كتتعلق بالمواضيع اللي تطرق ليها السيد حلمي، السيد المستشار المحترم، واللي كتهم تقديم العرائض والملتمسات، خاصة فالديمقراطية التشاركية، حيث أنه كاينة واحد المنظومة ديال التكوين خاصة بالجمعيات في هذا المجال، وهي الآن أيضا يمكن أنه تستافد منها الجمعيات عن طريق الدخول إلى هذه البوابة الإلكترونية.

قامت في نفس الوقت الوزارة بإطلاق واحد الشراكة مع جمعية على مستوى جهة الرباط خاصة في نفس الموضوع، وعملت مجموعة من الورشات قصد تمليك الجمعيات معارف الممارسة الصحيحة لوضع الملتمسات، وتوجت هذه الدورة التكوينية وهاذ الشراكة بأنه استطاعت جمعيات في نهاية المطاف أنها توضع ملتمسات خاصة بالجماعات الترابية.

في السياق ذاته، أطلقت الوزارة برسم السنة الماضية 2023 أطلقت واحد طلب عروض مشاريع للجمعيات بإمكانيات مالية مهمة جدا في مجال التحسيس والتواصل حول آليات الديمقراطية التشاركية، استفادت منه 50 جمعية وهاذ 50 جمعية سوف تقوم في تنفيذ مجموعة من البرامج الخاصة بها على المستوى المحلي لفائدة جمعيات أخرى، والهدف في نفس الوقت هو أنه نوصلو أن هاذ الممارسة الدستورية ديال العرائض والملتمسات تتحول ما تبقاش فقط غير مجرد مقتضيات دستورية أو لا مقتضيات قانونية موجودة في القانون التنظيمي، ولكن أن تتحول إلى ممارسة تمكن الجمعيات والمواطنين من الاستفادة من هذه الإمكانيات.

بالنسبة للورش المتعلق بالتحول الرقمي للجمعيات، قامت الوزارة بإعادة النظر في البوابة الوطنية ديالها بشكل شمولي، والهدف هو أنه هذه البوابة الجديدة ستكون بمثابة قبلة وشباك وحيد لهذه الجمعيات، عوض أنه الجمعيات تقلب على المعلومات في مختلف البوابات الإلكترونية خلينا هاذ البوابة بشراكة مع جملة من المتدخلين في مجال المجتمع المدني نوحدو مختلف هذه الخدمات في هذه البوابة، وطبعا اللي غتخلي الجمعيات أنهم يستافدو أيضا من مختلف المعلومات والتكوين، وأيضا فيها مجال متعلق بالوثائق المرجعية والقوانين.

إضافة إلى التطبيقات الرقمية التي أعدت الوزارة بشراكة مع مقاولة مواطن بالمجان، لأنه تقال كلام على هاذ الموضوع هذا، قامت بإعداد هذه التطبيقات الإلكترونية بالمجان، الهدف منها هو نساعدو جمعيات المجتمع المدني باش يقدرو يدبرو جمعياتهم بواحد المجموعة ديال التطبيقات الإلكترونية اللي تسهل المأمورية والعمل، وطبعا في إطار كل الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

هذه المرة في إطار الإنابة الدستورية، سننتقل من الأسئلة التي وجهت إليكم حول المجتمع المدني إلى أسئلة أخرى تتعلق بالسجناء والمؤسسات السجنية، وفي مجموعها هي ثلاثة أسئلة.

وأعطي الكلمة في البداية لبسط هذه الأسئلة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الحسناوي.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

نسائكم السيد الوزير المحترم حول التدابير المتخذة لتعزيز دور المؤسسات السجنية في تأهيل وإعادة الإدماج.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن، ما دام أنها تجمعها وحدة الموضوع، سنسترسل في طرح هذه الأسئلة دفعة واحدة.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**السيد الوزير،**

**الأخوات والإخوة،**

أظن أن سؤالي يدخل ضمن الأسئلة التي سبقتني.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السؤال الثالث والأخير لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة هند الغزالي.

**المستشارة السيدة هند الغزالي:**

**السيد الوزير المحترم،**

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة اللي غتتخذها الوزارة من أجل تعزيز العرض الصحي لفائدة النزلاء؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السيد الوزير لكم الكلمة للجواب.

تفضلوا للمنصة إذا رغبتم في ذلك للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

بداية، أريد أن أتقدم بالشكر للسيدة والسيدين المستشارين المحترمين على طرحهم هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، والمتعلقة بتحسين وضعية السجناء ومواكبتهم صحيا واجتماعيا.

يشرفني أن أقدم لكم عناصر الجواب التي توصلت بها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار الإنابة الدستورية، كما تفضل به السيد الرئيس، والتي جاء فيها:

"تبذل المندوبية العامة مجهودات كبيرة في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها، من أجل الرقي بأوضاع السجون ببلادنا، لتحقيق توازن أمثل ما بين أنسنة ظروف الاعتقال وتهيئ الظروف الملائمة لتأهيل المعتقلين لإعادة إدماجهم.

وفي هذا السياق، وضعت المندوبية العامة استراتيجية طموحة للنهوض بأوضاع السجون، تغطي الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026.

فعلى مستوى التعليم، فبخصوص برنامج التعليم بمختلف أسلاكه، فقد بلغ عدد المستفيدين في الموسم الدراسي 2022-2023 ما مجموعه 6987 مستفيدا، أي بزيادة تقدر بـ 30% على مستوى عدد السجناء المستفيدين مقارنة مع الموسم الدراسي 2021-2022.

أما بخصوص برنامج التعليم عن بعد، فتم إحداث استوديو للتعليم عن بعد بالسجن المحلي سلا 2، والذي يشكل نواة جامعية في إطار الشراكة والتعاون القائمين مع جامعة محمد الخامس بالرباط، لتمكين النزلاء الطلبة المسجلين بمختلف المؤسسات والكليات التابعة للجامعة المذكورة من متابعة دراستهم العليا عن بعد، كما تم الشروع في اعتماد دروس التعلم بواسطة أجهزة التلفاز، التي توفرها الوزارة الوصية، وذلك لفائدة السجناء المترشحين كأحرار بالمستويات الإشهادية من أجل تعويض دروس الدعم والتقوية، التي كان يوفرها بعض الأساتذة وجمعيات المجتمع المدني، والتي توقفت بسبب التدابير الاحترازية المتصلة بمواجهة وباء كورونا.

هذا، وقد مكنت هذه الآلية من تحقيق نتائج جيدة خلال الموسم الدراسي الماضي، حيث بلغ عدد السجناء الحاصلين على شواهد تعليمية 1689، الابتدائي 516 بالإعدادي 527، بالباكالوريا 646، شواهد جامعية 211.

وفيما يخص التربية غير النظامية برسم الموسم الدراسي 2022-2023، بلغ عدد المستفيدين 239 مستفيدا، نجح منهم 164 حدثا أي بنسبة 68.62%.

وفيما يتعلق ببرنامج تعليم السجناء الأجانب الدارجة والثقافة المغربيتين، فتم إطلاق الدورة الثانية من برنامج تعلم الدارجة والثقافة المغربيتين برسم الموسم 2022-2023.

وعلى مستوى برامج محو الأمية، فقد تمكن من النجاح خلال الموسم القرائي 2022-2023، 5185 نزيلا ونزيلة بنسبة تقدر بحوالي 70%.

وتتعدد برامج محو الأمية تبعا للمناهج المعتمدة، حيث كل جهة تقوم بتأطير نوع معين:

- فبخصوص برنامج محو الأمية بتأطير من قبل وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية: بلغ عدد المؤسسات السجنية التي تتوفر على برنامج محو الأمية ما مجموعه 68 مؤسسة سجنية؛

- برنامج محو الأمية بتأطير من الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية: تم إطلاق برنامج متعدد السنوات يغطي الفترة الممتدة من 22 إلى غاية 25، ويستفيد منه 32.000 مستفيدة ومستفيدا، وبالموازاة مع ذلك تم تكوين ما يناهز 162 سجينة وسجينا من المؤهلين فكريا وتعليميا بجميع المؤسسات السجنية؛

- برامج محو الأمية التي تشرف عليها جمعيات المجتمع المدني المتعاقدة مع الوكالة: بلغ عدد النزلاء المستفيدين 484 سجينا أميا؛

- برنامج محو الأمية الوظيفي: يهدف إلى تطوير المهارات الأساسية للسجناء، خاصة منها القراءة والكتابة وتعزيز القدرات اللغوية.

على مستوى برامج تكوين السجناء:

- برامج التكوين المهني: واصل برنامج التكوين المهني مسيرة التطور، حيث انتقل عدد المراكز من 5 مراكز بالموسم الدراسي 2002-2003 إلى 61 مركزا خلال الموسم الدراسي 2022-2023، كما انتقل عدد المستفيدين من 733 إلى 8113 مستفيدا خلال الموسم الدراسي 2022-2023، وقد بلغ عدد الناجحين برسم نفس الموسم 6060 سجينا، بنسبة تناهز 75%، كما تميز هذا المشروع في تنزيل بعض الشعب الجديدة ومراجعة أخرى في إطار ما تقتضيه الدينامية المتعلقة بسوق الشغل؛

- برنامج التكوين الفلاحي: بلغ برسم الموسم 2022-2023 ما مجموعه 734 سجينا، نجح منهم 686 بنسبة تناهز حوالي 94%؛

- برنامج التكوين في مهن السيارات: اتسمت سنة 2023 بمواصلة الجهود للرفع من جودة هذا التكوين وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل، لتيسير إعادة إدماج السجناء، وقد بلغ عدد المستفيدين 62 سجينا؛

- برنامج تكوين وتشغيل السجناء بوحدات التكوين الفني والحرفي: استفاد برسم الموسم 2022 2023-، 738 سجينا على مستوى 39 مركزا بيداغوجيا، موزعين على مستوى 12 حرفة تقليدية.

وعلى مستوى برامج الكفايات، وهي عبارة عن مجموعة البرامج المستجدة في مجال التأهيل السجناء للإدماج، تروم تمكين السجناء من كفاية تنعكس إيجابا على سلوكهم وفي تفاعلهم مع القوانين.

- على مستوى المجتمع المدني:

تم إحداث مجموعة من الأنشطة التثقيفية، خاصة مهرجان عكاشة للفيلم، تثقيف السجناء في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وعلى مستوى الرعاية الروحية بالسجناء والدعم النفسي والاجتماعي.

- وعلى مستوى التواصل مع العالم الخارجي برسم سنة 2023:

تم تعميم النظام الهاتفي المؤمن الخاص بالمؤسسات السجنية وتأهيل وتحديث محلات المخابرة مع المحامين بجميع المؤسسات السجنية، إضافة إلى تهيئة الفضاءات المخصصة لاستقبال الزوار.

- على مستوى الخدمات الصحية:

فقد تم تعزيز العرض الصحي لفائدة السجناء عبر توقيع اتفاقية شراكة أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس حفظه الله يوم 5 يوليوز 2016 مع وزارة الصحة ومؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولهذه الغاية تم تفعيل دور اللجان الجهوية كالتنسيقية لتسهيل ولوج السجناء للخدمات الطبية بالمستشفيات العمومية.

في هذا الإطار تم تطوير وتحديث الخدمات الصحية.

فضلا عن هذا، فالمندوبية تعمل الآن بشراكة مع الجهات المعنية على استفادة جميع السجناء من التأمين الإجباري عن المرض (AMO) حيث كانوا يستفيدون سابقا من نظام المساعدة الطبية "الراميد".

- بخصوص الفحوصات الطبية:

بلغ عدد الفحوصات الطبية 655.910 فحصا، في حين بلغ عدد الفحوصات الخارجية بالمستشفيات العمومية ما مجموعه 60.594 فحصا أي بنسبة تناهز 8% من مجموع الفحوصات.

وبخصوص الفحوصات التكميلية: فقد بلغت 65.377.

- بخصوص البنية التحتية والتجهيزات والمعدات:

فتعمل المندوبية العامة على إحداث وتأهيل الوحدات الصحية التابعة للمؤسسات السجنية وتزويدها بالأجهزة والمعدات التقنية.

- على مستوى الموارد البشرية:

عملت المندوبية على تدعيم وتثمين الموارد البشرية سواء عن طريق التكوين والتكوين المستمر والارتقاء بالمهارات الذاتية، وحيث تبلغ عدد الأطر الطبية 91 طبيبا، 522 طاقم شبه طبي، 78 طبيبا من أطباء جراحة الأسنان، الأخصائيون النفسيون حوالي 50 أخصائيا نفسيا و42 من الأطباء المتعاقدين.

وتبلغ نسبة التأطير الطبي طبيب واحد لكل حوالي 1100 سجين".

وبالرغم مما.. يمكن نستمر السيد الرئيس؟

انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

نمر إلى التعقيب على هاذ الجواب.

وأعطي الكلمة حسب الترتيب الذي طرحت به الأسئلة.

في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

**شكرا.**

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نشكركم السيد الوزير على ما قدمتم من توضيحات في هاذ الموضوع الهام والتي تجسد المجهود المبذول من طرف الحكومة والمندوبية العامة لإدارة السجون للنهوض بوضعية الساكنة السجنية وتعزيز دور المؤسسات السجنية في التأهيل وإعادة الإدماج، وفق الرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وبهذه المناسبة، نسجل في فريقنا بارتياح كبير الحصيلة الإيجابية لتطور هذا القطاع ونثمن المجهودات المبذولة من طرف السيد المندوب العام وكافة موظفات وموظفي إدارة السجون وباقي الشركاء في هذا المجال، منهم وزارة الداخلية والعدل والصحة والأوقاف والمالية وغيرها من المؤسسات العمومية، والتي تسعى كلها ليل نهار إلى تأهيل السجناء وإعادة اندماجهم في المجتمع.

وفي هذا السياق، ننوه بما تحقق من مكتسبات، منها استفادة نزلاء المؤسسات السجنية من التغطية الصحية في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعزيز غير مسبوق في البنيات التحتية السجنية وتحسين الخدمات ورقمنة المساطر وتبسيطها أمام أسر النزلاء وتثمين مجهودات النزلاء.

كما نثمن النتائج الهامة التي يحققها برنامج "مصالحة" الذي نجح في نزع الفكر المتطرف وتيسير الإدماج المجتمعي والمؤسساتي للمدانين في إطار قانون الإرهاب، وكذلك تعزيز وتنويع برامج التعليم بمختلف المستويات وشعب التكوين المهني والفني والحرفي والفلاحي، بالإضافة إلى دروس محاربة الأمية وغيرها من البرامج التأهيلية والاستراتيجيات الحكومية المخصصة في هذا المجال.

**السيد الوزير المحترم،**

من أجل تحسين الحصيلة الإيجابية المحققة اليوم، فإننا نثير معكم بشكل عام بعض الملاحظات التي نحن واعون بأن الحكومة مهتمة بها، ولعل أبرزها ظاهرة الاكتظاظ التي تعوق تنزيل السياسات الإصلاحية والبرامج التأهيلية، لذلك نجدد طلبنا للحكومة بضرورة الإسراع بإخراج مختلف القوانين المتعلقة بالسياسة الجنائية الجديدة والعقوبات البديلة، والتي من شأنها التخفيف من ساكنة السجناء والمعتقلين الاحتياطيين.

كما ندعو كذلك الجماعات الترابية إلى الانفتاح على المؤسسات السجنية من أجل تعزيز فرص تأهيل نزلائها ترابيا، والعمل على مراجعة شعب التكوين حتى تواكب متطلبات سوق الشغل والمتغيرات التي يعرفها.

وفي الختام، ينبغي أن نعمل بشكل جماعي لتغيير النظرة للسجين من خلال مراجعة آلية رد الاعتبار ومراجعة شهادة السوابق العدلية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لكم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

لابد من أن أشكركم، باسم الفريق الاستقلالي، على المجهودات التي تبذلونها في السير العام لهذه المؤسسة.

ثانيا، استمعت واستمعنا بإمعان إلى تدخلكم وكنتم أمينا حريصا على ما جاءكم من رد من المندوبية العامة، وبدورنا وباسم الفريق الاستقلالي، لابد وأن أنوه وأشكر السيد المندوب السامي لهذه المندوبية العامة للسجون.

أضحت السجون، بفضل التوجهات السديدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أضحت السجون المغربية تتماشى وفق ما هو معمول به عبر دول العالم المتقدمة والمتطورة في هذا المجال.

سؤال الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، يطالب وينص على التتبع والمصاحبة للسجناء بعد خروجهم.

المشكل، السيد الوزير، معاناة السجين عندما يخرج، النظرة المجتمعية، الأسرة وربما سيفقد عمله، فلازلنا نطمح في المجهودات التي بذلت أو تبذل مع السجين داخل السجن أن تكون هناك مصاحبة فعلية لإرجاعه كأداة نافعة لنفسه من جهة ولمجتمعه من جهة أخرى.

لا زلنا نعتمد على اجتهادات السيد المندوب السامي وعلى الوزراء والحكومة بصفة عامة أن تقتدي بالمجهودات التي تبذلها مملكتنا في إعادة تأهيل هذا السجين حتى ينفع وطنه ولا تبقى السجل العدلي والوثائق التي أصبحت قيد على عنق هذا السجين، ليفقد ما هو عليه، سواء من العمل، السمعة، الوسطية ديال المجتمع ديالو كله تيكون بواحد النظرة اللي تنتمناو باش تزول وتكون مصاحبة من الأطباء النفسيين ليعود إلى وضعه الطبيعي.

شكرا.

شكرا السيد الوزير.

أستسمح السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

عفوا.

في الأخير أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

**المستشارة السيدة هند الغزالي:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

ما يمكن لي إلا ننوه من خلالكم بالمجهود الكبير اللي تتبذلو المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بجميع الأطر والموظفين ديالها على حرصهم الدائم على ضمان أمن وسلامة نزلاء المؤسسات السجنية.

وكنوه كذلك بمختلف الإجراءات اللي تم تنزيلها على غرار إدراج السجناء في نظام التأمين الإجباري عن المرض وإحداث وحدات طبية جديدة وإعادة تأهيل مجموعة من المصحات بالمؤسسات السجنية وغيرها من الإجراءات اللي كترجم حجم جهود المندوبية العامة في سبيل تعزيز العرض الصحي بالسجون، باعتبار أن الرعاية الصحية بالوسط السجني هي حق من الحقوق الأساسية اللي كينص عليها دستور المملكة، إلا أنه بالرغم من تلك الإجراءات مازال هناك العديد من الإكراهات والتحديات اللي كتحول دون تمكن النزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية من الاستفادة بالشكل الأمثل من الحق في خدمة صحية، تراعي وضعهم الخاص وتضمن سلامتهم النفسية والجسدية.

وفي اعتقادنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، فمن الواجب اليوم التفكير في حلول مبتكرة لتحسين وتعزيز ولوج هاته الفئة من المواطنات والمواطنين للخدمات الصحية، بشكل ينسجم مع الحاجيات ديالهم فهاذ المجال، باعتبار الرعاية الصحية والنفسية للسجناء هي محور أساسي في تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية، تماشيا مع مبادئ الورش الملكي الكبير للدولة الاجتماعية، إذ يجب العمل على إعادة تأهيل المرافق الصحية بالمؤسسات السجنية وتجهيزها والرقي بخدماتها لتغطي الحد الأدنى من الحاجيات الصحية اللي قد يحتاجها السجين، ليس فقط فيما يتعلق بالتعامل مع حالات الأمراض الوبائية والمنقولة، بل حالات أخرى كداء السكري وأمراض القلب والشرايين والصحة النفسية والإدمان وصحة الأم والطفل، تقليصا للتنقل من السجون صوب المستشفيات لغرض العلاج.

كما يجب الانفتاح على مختلف المتدخلين بما فيهم وزارة الصحة، خاصة على المستوى الجهوي، في ظل إحداث المجموعات الصحية الترابية والانفتاح كذلك على المجتمع المدني، لتنظيم المزيد من القوافل الطبية، مما سيساهم بلا شك في تحسين ولوج النزلاء لخدمات العلاج والرعاية الصحية بالمؤسسات السجنية وجعلها فضاء يجمع كل مقومات الإدماج.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

السيد الوزير، استنفذتم الوقت المخصص لكم.

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية التي كانت مبرمجة في هذه الجلسة.

**ورفعت الجلسة.**

## محضر الجلسة رقم 160

**التاريخ**: الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م).

**الرئاسة**: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: ساعتان وإحدى وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

**جدول الأعمال**: مناقشة الأسئلة الشفهية.

---

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

عن افتتاح هذه الجلسة.

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي في البداية الكلمة للسيد الأمين السي جواد الهلالي، لعرض ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السي جواد.

**المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 21.24 بسن أحكام خاصة تتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وقد طلب السيد رئيس الحكومة إعطاءه الأسبقية عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 30 أبريل إلى 7 ماي 2024، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 ماي 2024، الأول تقدم به السادة المستشارون أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، وقد عبرت الحكومة عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب؛

والثاني تقدم به المستشار خالد السطي، وعبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل معه في جلسة لاحقة.

وسيعقد المجلس مباشرة بعد هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 23 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

كما نذكر بأن المجلس سيعقد يوم الخميس 9 ماي 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال جلسة عامة تخصص لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الأمين.**

إذن على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.

نعم؟ تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد خالد السطي:**

**السيد الرئيس،**

غير فقط في مسألة تناول الكلمة، السيد الأمين تحدث أو تلا على أن الحكومة رفضت ولم يتل موضوع الإحاطتين، واش هاذ الأمر مقصود أم سهوا؟ بغينا التوضيح فيه السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

على العكس من ذلك، أن طبقا للنظام الداخلي، وبالضبط مقتضيات المادة 168 منه أن طلبات تناول الكلمة في نهاية الجلسة يوجهها مكتب المجلس للحكومة، والحكومة تعبر عن رأيها حول هذه الطلبات، وكما جاء في كلمة السيد الأمين لاحظنا على أن الحكومة عبرت عن استعدادها للتفاعل مع الطلب الذي تقدمتم به بصفتكم عضو غير منتسب، وسيكون ذلك في جلسة لاحقة إن شاء الله، وتعذر عليها الاستجابة على طلب آخر، فهاذي هي الغاية من إخبار من طرف أمانة الجلسة.

**شكرا السيد المستشار.**

إذن ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، نستهلها بالأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية"، ويتعلق الأمر في البداية بسبعة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، لذلك أعطي الكلمة تباعا للسادة المستشارين أصحاب هذه الأسئلة لبسط أسئلتهم دفعة واحدة.

في البداية، نستهل هذه الأسئلة بسؤال مقدم من طرف الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدان الوزيران،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير المحترم،**

ما عدا الصرف المتأخر لجزء من الزيادات المحررة، لازالت مضامين النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التعليم تنتظر التنزيل، فماذا أنتم فاعلون؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا مولاي المصطفى.

**المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير المحترم،**

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الموالي للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد السالك الموساوي:**

**شكرا الرئيس.**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير المحترم،**

لازالت الساحة التعليمية تشهد حالة من الشد والجذب، نتيجة إقرار النظام الأساسي المتعلق بأساتذة قطاع التربية الوطنية، والذي جعل الشغيلة التعليمية تعيش حالة من اللايقين وتلاها حجم التوقيفات والاقتطاعات التي حصلت نتيجة تنزيل النظام الأساسي، وهو الأمر الذي يجعلنا كفريق اشتراكي نطالب بضرورة إيقاف هذا المسلسل الذي لاتزال شوارع المملكة تعيش على أحداثه، خصوصا وأنه في بدايتنا استبشرنا خيرا بالتوافقات التي حصلت على مستوى الحوار الاجتماعي، في إطار إعادة صياغة النظام الأساسي لفض هذه الأزمة.

لكن الواقع أظهر أن الجهود المبذولة لم ترق إلى إيجاد حل جذري وفعال لطي هذا الملف، وإذ كنا نسير اليوم في سبيل تنزيل هذا النظام، يجب أن يتم التوافق عليه من قبل جميع الأطراف المعنية لأجل تحقيق خطوة إلى الأمام.

وعلى هذا الأساس، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير للتنزيل الصحيح للنظام الأساسي الخاص بالأساتذة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد حسن شميس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد خليهن الكرش:**

**شكرا السيد الرئيس.**

نسائلكم السيد الوزير حول التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السي ميلود معصيد.

**المستشار السيد ميلود معصيد:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

نسائلكم حول التصور ديالكم، السيد الوزير، حول التنزيل السليم لمضامين النظام الأساسي في ظل الأوضاع اللي كتعرفها الساحة التعليمية من احتقان جراء ملف الموقوفات والموقوفين.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السؤال الأخير ضمن هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد القادر.

**المستشار السيد عبد القادر الكيحل:**

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، هذا النظام عرف نقاشا مجتمعيا واسعا، أفضى إلى اتفاق بين الفرقاء الاجتماعيين والحكومة والقطاع بشكل خاص، وبالتالي عنده مخلفات، والركن الأساسي من هاذ النظام الأساسي هو إصلاح المنظومة التربوية، وبالتالي نتساءل عن مدى النجاعة من خلال هاذ النظام الأساسي فيما يتعلق بمدارس الريادة، وشنو هو المآل ديال الموقوفين اللي باقيين خالقين لحد الآن هاذ النقاش اللي خص لابد جواب صريح ومسؤول؟ إما اللي يجب أن يحال يحال، واللي تيخص في إطار هاذ الاتفاق، سواء الاتفاق الأول ولا الاتفاق الاجتماعي اللي كان فعشية ماي، حتى هاذ الموضوع يندرج فهاذ الإطار.

لذلك، مخرجات أساسية ومهمة، 1500 درهم زيادة على دفعتين، الزيادة فالتعويضات التكميلية لبعض الفئات، كذلك الزيادة الناتجة عن الدرجة الممتازة، هاذ الأمر يحتاج كذلك إلى بعض التدقيق في مجموعة من القضايا:

- أولا، القضية المرتبطة بمهام التربية والتدريس، هاذ الموضوع يحتاج إلى تدقيق، خصوصا وأنه خلق نقاشا هامشيا على هامش النظام الأساسي، إذن يحتاج الأمر إلى تدقيق، وهذا الأمر باش يمكن له يكون متكامل هو إخراج كل النصوص التنظيمية، سواء مراسيم أو قرارات، اللي هي مواكبة لهاذ النظام الأساسي، لأنه تناكلو من الزمن ديال الإصلاح.

كذلك، نظام التقييم وتنظيم الامتحانات المدرسية، هاذ الأمر كذلك تيخصو واحد النوع من التدقيق، لأنه دزنا من المرحلة ديال الانتماء وأنه كلشي تيشتغل بأريحية، اليوم محتاجين إلى تدقيق كل المهام، باعتبار أن كل فئة يجب أن تعرف أشنو هي المسؤولية ديالها، أشنو هي الالتزامات ديالها، أشنو هي الواجبات ديالها، إضافة إلى الحقوق المرتبطة بهاذ الفئات.

كذلك، الموضوع ديال ساعات العمل، هذا موضوع ما كانش محتاج كذلك لهاذ النقاش.

اليوم طرح النقاش حتى هو يحتاج إلى تدقيق وإلى تحديد الدلائل المرجعية للوظائف والكفايات، وكذلك هنا تنتساءلو على دور المجلس الأعلى للتعليم في مواكبة هاذ الحراك اللي عرفته هذه السنة، هذه سنة استثنائية اللي عرفها النظام التربوي، مفروض على أنه كان يكون اليوم هاذ المجلس حاضر، ما نعرف، ما شفتش أنا شي ردود فعل مرتبطة بهذا الحراك اللي عرفته السنة الدراسية، إضافة إلى إطار ديال أستاذ باحث وعلاقته بالتعليم العالي، واش غنبقاو محتفظين بأستاذ باحث في إطار..

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، السيد المستشار المحترم، على احترام الوقت.

إذن نمر إلى جواب السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة.

تفضلوا للمنصة للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

**السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

يسعدني الحضور معكم اليوم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على الأسئلة اللي تفضلتم بطرحها حول النظام الأساسي وحول التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تنزيله.

هاذ النظام الأساسي الجديد في الحقيقة جاء بواحد العدد ديال المكتسبات اللي يمكن نعتبرها مكتسبات استثنائية وفي غاية الأهمية،

واللي هي تمهد الطريق للتنزيل الأمثل للإصلاح التربوي، أكثر شي واحنا في واحد المرحلة اللي يمكن لنا نعتبروها مرحلة مفصلية في مسار تحول المدرسة العمومية وتحسين الجودة ديالها.

لقد تم إقرار هاذ النظام الأساسي بعد تقريبا مرور حوالي 20 سنة على تاريخ إصدار النظام الأساسي السابق، وتأتى ذلك بعد مسار طويل من النقاش والحوار الجاد والمسؤول مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والغاية كانت هي الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم، هو تحسين ظروف اشتغالهم، توفير الأجواء الإيجابية لإصلاح المدرسة العمومية، وهاذ الشي تماشيا مع العناية الملكية السامية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للنهوض بالمنظومة التربوية، وتجاوبا أيضا مع توصيات النموذج التنموي ومع البرنامج الحكومي، الذي يولي أهمية كبرى للتعليم لأن تيعتبرو ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية، وتفعيلا أيضا لخارطة طريق إصلاح المدرسة العمومية، التي اعتبرت بأن الأستاذ أحد المحاور الأساسية لتجويد المدرسة العمومية.

وتتجلى أهمية مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي في:

- أولا، ما تضمنته من إجراءات ذات أثر مالي، ولاسيما خلال إقرار زيادة عامة في الأجور وإحداث تعويضات تكميلية أو الزيادة فيها؛

- ثانيا، كما تتجسد أهمية هذه المكتسبات في إضفاء صفة الموظف العمومي كما نص عليها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، على كافة العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية دون استثناء.

وبذلك تكون الحكومة قد استجابت لمطالب إقرار نظام موحد يسري على جميع فئات الموظفين، مما ساهم على الطي النهائي لهذا الملف اللي كان يسمى بملف التعاقد، وهو ما سيمكن من تسوية الوضعية الإدارية والمالية ديال الموظفين اللي تم التوظيف ديالهم منذ الموسم الدراسي 2016-2017 اللي كان مازال الترسيم ديال واحد العدد.. والترقية في الرتب ديال واحد العدد ديال الموظفين كان مازال عالق، وهذا غادي يساعدهم أيضا باش يشاركو في امتحانات الكفاءة المهنية؛

ثالثا، هاذ النظام الأساسي سيسمح أيضا باعتماد ولا سمح باعتماد واحد الهندسة جديدة ومنسجمة للهيئات والأطر، مع تحديد مهام مختلف الأطر وإدماج مجموعة من فئات الموظفين ضمن الأطر الخاصة بالوزارة، وكذا فتح إمكانية تغيير الإطار أو الإدماج لبعض الأطر وفتح المسار المهني في وجه الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية كانت ماستر أو ودكتوراه.

وأيضا، فتح هذا النظام الأساسي إمكانية الترقي في الدرجة الممتازة، وكذا تسريع الترقي في الرتبة، مع إرساء آليات للتحفيز المهني من أجل أجرأة ومواكبة تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولا سيما تعميم مؤسسات الريادة في أفق 2027.

وسيسمح النظام الأساسي الجديد كذلك بتسوية مجموعة من الملفات الفئوية التي ظلت عالقة لعدة سنوات، ونعطي كمثال الأساتذة المرتبون في السلم 10 أو حاملي الشهادات.

وقد تطلب الالتزام بمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي من الحكومة تعبئة أغلفة مالية مهمة إضافية لما كان مبرمج، اللي التقدير ديالها تقريبا واحد 6 مليار ديال الدرهم في سنة 2024، وهذا رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، وهو ما يعكس مركزية إرساء مدرسة الجودة في صلب البرنامج الحكومي.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

من أجل مواكبة وتتبع عملية تنزيل وأجرأة نظام أساسي جديد، تم إحداث أولا واحد اللجنة على الصعيد المركزي، وواحد اللجان على الصعيد الجهوي اللي تتشرف على مختلف التدابير ذات الصلة بهذه العملية، ففيما يخص الإجراءات ذات الطابع التدبيري يمكن لي نلخص ونعطي بعض المحاور ديال هذه الإجراءات غير باش نعطيكم فكرة على العمل اللي تم منذ صدور هذا المرسوم ديال النظام الأساسي:

- أولا، تم إدماج الموظفين ضمن تسمية الأطر الجديدة، طبقا للمادة 73 من النظام الأساسي، مع العمل على تحيين الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية، باش لا دخلنا ذاك التسميات الجديدة دخلنا فيها أيضا شبكة الترقية في الرتبة اللي عرفت أيضا واحد التقليص ديال عدد السنوات اللي هي مطلوبة للترقية في الرتبة؛

- ثانيا، تم خلال هذه الفترة صرف زيادة في الأجور والتعويضات التكميلية بشكل فعلي، فإذا تمت هذه العملية فواحد الوقت اللي يمكن لينا نعتبروه قياسي إيلا قارناه مع ما كان يجري فالماضي، حيث استفاد ما يناهز 330 ألف موظف بالقطاع من مستحقاتهم المالية نهاية شهر أبريل 2024 والبالغة 750 درهم شهريا، تمثل الشطر الأول من الزيادة العامة المحددة في 1500 درهم.

وقد تم أداء هذه المستحقات بأثر رجعي ابتداء من شهر يناير 2024، كما تم صرف التعويضات التكميلية، وتم أيضا صرف القسط الأول من التعويض عن الرتبة الثالثة في الدرجة الممتازة أي 500 درهم في يناير 2024، وسيتم صرف القسط الباقي خلال شهر يناير 2025.

وما زالت العملية متواصلة لصرف التعويض عن الأعباء الإدارية لأطر الإدارة التربوية، والهدف ديالنا يتم إما فهاذ الشهر ديال ماي أو على المؤكد يتم قبل شهر يونيو المقبل؛

- ثالثا، تم وضع برنامج لمعالجة بعض الملفات ويتعلق الأمر بما يلي:

1- تبسيط مسطرة ترسيم موظفي الوزارة الذين تم توظيفهم طبقا للقانون القاضي بإحداث الأكاديميات، أي كل الأطر اللي تم التوظيف ديالهم منذ 2016، تم تبسيط المساطر باش يتم واحد الترسيم ديالهم

فواحد الوقت اللي هو قصير، وهذا غادي يتم أيضا الترقية ديالهم بأثر رجعي، وفتحنا المجال أمام المشاركة ديالهم في امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2023؛

2- تم أيضا اجتماع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء خلال الفترة ما بين 6 و17 ماي اللي هي جارية للنظر في جداول الترقي بالاختيار برسم سنة 2022، وهذا أيضا غادي يساعدنا باش نسرعو بعملية الترقية، بدينا بسنة 2022 باش نواصلو فيما بعد فيما يخص الترقية لسنة 2023، وغنبداو أيضا الإعداد لتنظيم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2023 خلال شهر شتنبر المقبل إن شاء الله، مع الشروع في إنجاز الترقية في الرتبة برسم سنة 2023 اللي غتم فيما بعد؛

3- تم أيضا تفعيل بعض الإجراءات اللي فالحقيقة لا تحتاج إلى إصدار نصوص تطبيقية أو تنظيمية، وغنذكر البعض منها:

- فتح أولا الإمكانية لأساتذة التعليم الثانوي المزاولين بمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي للتعبير عن رغبتهم في الإدماج في إطار أستاذ التعليم الإعدادي بناء على طلبهم؛

- فتحنا إمكانية الإدماج لبعض الأطر المشتركة المرسمين والمتمرنين المنتمين إلى الوزارة المكلفة بقطاع التربية الوطنية المزاولين لمهامهم في تاريخ العمل بالمرسوم الخاص بالنظام الأساسي؛

- تم فتح إمكانية الإدماج لبعض الفئات من الموظفين المكلفين بمهام الإدارة التربوية أو بمهام التسيير المالي والمادي والمحاسباتي ضمن بعض الأطر المنصوص عليها في النظام الأساسي؛

- تم أيضا فتح إمكانية إدماج أساتذة التكوين المهني ضمن إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، ويتعلق الأمر بالأساتذة اللي هوما كانو تابعين لمؤسسة التكوين في الفنادق ومؤسسة التكوين السياحي اللي رجعت تابعة للوزارة؛

- تم أيضا الشروع في معالجة بعض الوضعيات الإدارية المنصوص عليها في النظام الأساسي كمنح الأقدمية الاعتبارية لبعض الفئات؛

- تم أيضا إطلاق منصة إلكترونية من أجل إحصاء الموظفين حاملي الشهادات، لا الماستر أو ما يعادله، في إطار الإعداد لتنظيم مباراة مهنية من أجل التعيين في الدرجة الأولى من إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، وكذا إحصاء الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها من أجل تنظيم المباراة الأولى لتوظيف إطار أستاذ مساعد برسم سنة 2024.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، فإن النظام الأساسي الجديد يحيل في عدد من مواده على مجموعة من النصوص اللازمة لتطبيقه، كما أن المستجدات التي جاء بها النظام الأساسي تستلزم بالضرورة ملاءمة مجموعة من النصوص الجاري بها العمل.

ويشتمل هذا المخطط التنظيمي على 43 نصا تنظيميا، موزعة بين مشاريع مراسيم وقرارات، وقرارات مشتركة ومقررات.

وتتعلق هذه النصوص بصفة عامة بكل الجوانب التي تهم موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية على مستوى تنظيم مباريات التوظيف أو فيما يخص المباريات المهنية أو التكوين أو منح بعض التعويضات أو عقد اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء أو تسوية بعض الوضعيات الإدارية أو تنظيم الحركة الانتقالية أو التحفيز وما إلى ذلك، كما تتعلق مجموعة من هذه النصوص بحكامة مؤسسات التربية والتعليم العمومي وبتفعيل أدوار الحياة المدرسية.

لقد بادرت الوزارة فور صدور النظام الأساسي إلى وضع النصوص الواجب إعدادها والشروع في تنزيلها، وفق نفس المقاربة التشاركية التي اعتمدت في التوافق على مضامين النظام الأساسي مع الشركاء الاجتماعيين، كما هو منصوص عليه في محضر اتفاق 26 دجنبر 2023، وذلك قبل عرض مشاريع هذه النصوص على المصادقة ديال السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالوظيفة العمومية وبالمالية وقبل المصادقة فيما يخص المراسيم في المجلس الحكومي.

وقد تم إلى حد الآن المصادقة على 14 مشروع نص، كما توجد 5 مشاريع نصوص تنظيمية أخرى في طور المصادقة من لدن الوزارات المعنية.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم إعداد الصيغة الأولية لخمس مشاريع نصوص وإحالتها على الشركاء الاجتماعيين للوزارات وللوزارة لإبداء الرأي.

وفي إطار الملاءمة مع مقتضيات النظام الأساسي لموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، فإن الوزارة بصدد الاشتغال على 19 مشروع نص تنظيمي تتعلق أساسا بجوانب أخرى لتدبير المسار المهني لموظفي الوزارة والتكوين والحياة المدرسية، إذن تقريبا غير باش نلخص هناك تقريبا خصنا واحد 43 نص تنظيمي، يمكن لنا نعتبرو بأن اليوم كاين واحد النص ديالهم تقريبا إما تمت المصادقة عليه أو هو الآن في الطريق باش يتم المصادقة عليه، ويبقى تقريبا واحد النص ديال النصوص اللي احنا كنشتغلو عليها باش يتم التنزيل ديالها خلال الأسابيع القليلة المقبلة إن شاء الله.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

فضلا عن التدابير التي أشرت إليها سابقا، تحرص الوزارة على تنزيل وأجرأة باقي مخرجات اتفاق 10 و26 دجنبر 2023، ولاسيما من خلال التدابير التالية:

- أولا، العمل على تنظيم الحركات الانتقالية مع احتساب الأقدمية

الاعتبارية المخولة للمتصرفين التربويين خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فوج 2022 والمحددة في سنة واحدة، وذلك بالنسبة للحركة الانتقالية الخاصة بأطر الإدارة التربوية لسنة 2024، والوزارة في طور إعداد قرار تنظيمي بشأن كيفية إجراء الحركات الانتقالية قصد تطبيقه انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل؛

- ثانيا، فتح ورش معالجة وضعية نساء ورجال التعليم العاملين بالمناطق الصعبة والنائية، ولاسيما دراسة إمكانيات توفير سكنيات لفائدتهم داخل المؤسسات التعليمية المعنية، بتعاون مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، حيث تم إطلاق دراسة ميدانية، تروم رصد الحاجيات في هذا المجال واقتراح الصيغة المثلى للاستجابة له؛

- ثالثا، إرساء اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج وتنصيب أعضائها بتاريخ 27 فبراير 2024، وهو ما سيفسح المجال للانكباب على دراسة النقطة المتعلقة بتحديد مدة التدريس الأسبوعية لأطر التدريس.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،**

لقد عبرت الحكومة عن إرادتها القوية في تحسين ظروف اشتغال الأسرة التعليمية وحفظ كرامتها ورد الاعتبار لمهنة التدريس، وإننا نطلع إلى أن تشكل مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي حافزا حقيقيا للفاعلين التربويين من أجل مواصلة الانخراط في مجهود الإصلاح واستكمال تنزيله، مما يرقى إلى مستوى رهانات تحقيق مدرسة عمومية منصفة وعادلة وذات جودة للجميع.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة، من أجل التنويه مرة أخرى بالمقاربة التشاركية والتشاورية الناجعة مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، كما أود أن أشيد بالمجهودات التي بذلتها السلطات الحكومية المعنية من أجل التنزيل الأمثل للنظام الأساسي الجديد، وهي فرصة لاستحضار الدعم الذي تقدمه مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، في إطار عنايتها الموصولة بنساء ورجال التعليم.

ونعتبر هاته الأجواء الإيجابية التي تلتقي فيها إرادة مختلف الفاعلين والشركاء لدعم وحفز مواكبة الفاعل التربوي عاملا من العوامل التي ستساعد على نجاح الإصلاح التربوي وعلى استعادة ثقة الأسر في المدرسة العمومية والاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين في مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة في البداية للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد الوزير المحترم،**

من باب موضوع المعارضة المسؤولة، كان اليوم بودنا أن نناقشكم فيما تبقى من تنزيل خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة منذ أكتوبر 2021، ولكن بعد مرور نصف الولاية لم نسجل ما يبرر ذلك، فثلاثون شهرا بأكملها عنوانها الاحتقان والانحباس ومحاولة إصلاح الإصلاح، فالحكومة جمدت القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي بعد تجاوز سقف 3 سنوات المقررة لتنزيل كل نصوصه التنظيمية، وبدون أي اجتماع للجنة تتبع التنزيل، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، في مقابل حصر الحكومة كل جهودها في حوار قطاعي مغلق، أنتج نظاما أساسيا تحت الضغط والاحتقان، الذي عمقته الوعود الانتخابية لأحزاب الحكومة، والتي لم تر النور حتى اليوم.

نظام أساسي تغير جلده أكثر من مرة على إيقاع احتقان غير مسبوق في قطاع التعليم، كلف خسارة 3 أشهر من الزمن المدرسي، وخلق شرخا كبيرا بين فئات رجال ونساء التعليم وبينهم وبين وعود الإصلاح.

**السيد الوزير المحترم،**

ما يؤكد هذه الحقائق الثابتة هو أننا اليوم، وبعد أشهر على صدور النظام الأساسي في صيغته الأخيرة، لازلت الحكومة تبحث عن صيغة لتنزيل مختلف مضامينه، ما عدا صرف جزء من الزيادات الموعودة بعد شهر من الانتظار.

**السيد الوزير المحترم،**

إسهاما منا في إعادة إصلاح المنظومة إلى سكته الصحيحة، ندعوكم ومن خلالكم الحكومة إلى التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية للقانون الإطار، والبالغة 16 نصا تنظيميا، كما ندعوكم إلى تصحيح وضعية الموقوفين وسحب العقوبات المتخذة في حق المضربين والمضربات لوقف الاحتقان وخلق مناخ للسلم الاجتماعي بهذا القطاع الاستراتيجي.

ندعوكم كذلك إلى تفعيل الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وبنود القانون الإطار بتحويل التعليم الأولي إلى سلك من أسلاك المنظومة، بدل مواصلة تفويض هذا التعليم الأساسي بالوكالة لعدة جمعيات وحرمان الآلاف..

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:**

**السيد الوزير المحترم،**

تفضلتم مشكورين بجواب تضمن جملة من التوضيحات المهمة، ونعتبر هدف تنزيل التوجيهات الملكية السامية وكذلك للنموذج التنموي الجديد وكذلك للبرنامج الحكومي.

ولا يسعني إلا أن أهنئكم على اشتغالكم بمنهجية الإصلاح وكذلك على إصراركم المتواصل لرد الاعتبار للمدرسة العمومية.

عمل كبير تقومون به لفائدة نساء ورجال التعليم وفق مقاربة تشاورية وتشاركية بناءة مع المركزيات النقابية، توج بإخراج النظام الأساسي الخاص لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي أنهى بشكل لا رجعة فيه نظام التعاقد ووفر إطارا واحدا موحدا للشغيلة التعليمية، مكنها من تسوية وضعيتها الإدارية والمالية، عبر زيادة غير مسبوقة في الأجر لفائدتها، وهذا كله يحسب لهذه الحكومة ولكم السيد الوزير، ناضلت الشغيلة التعليمية لعقود من أجل تحقيقها.

لكي أكون دقيقا معكم، السيد الوزير، أعتبر أن تسريع تنزيل التدابير والإجراءات المتعلقة بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية أولوية قصوى لتدبيركم لهذا القطاع الاستراتيجي، حيث عملتم مشكورين على إصدار جملة من القوانين والمراسيم والتي بدون شك ستشكل مدخلا مهما للنهوض والارتقاء بالمدرسة العمومية لإرجاع الثقة في قدرتها على التكوين الأمثل لبناتنا وأبنائنا التلاميذ، من خلال تنمية مهاراتهم وقدراتهم التعليمية، والنهوض بالبعد الاجتماعي لموظفي هذا القطاع الحيوي، تسعى في ذلك لكسب رهان الدولة الاجتماعية الحاضنة لكل المغاربة.

مقتنعون ومتفائلون بمنهجية الإصلاح الذي التي تشتغلون عليها السيد الوزير المحترم، حيث قطعتم مع التردد ومع الحلول الترقيعية التي أغرقت المدرسة المغربية والنظام التعليمي بشكل عام، لذلك فمصلحة الوطن والمغاربة تقتضي الجدية في التعامل مع هذا الورش الإصلاحي، بعيدا عن المزايدات السياسية والنقاشات العقيمة التي أهدرت فرصا حقيقية للنهوض بمنظومتي التربية والتعليم.

ونحن كلنا ثقة فيكم وفي عمل الحكومة للقطع مع الارتجالية وسوء تدبير هذا الملف الذي عمر طويلا، دون أن يحقق مكاسب حقيقية لأسرة التعليم وللمنظومة ككل.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد السالك الموساوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير المحترم،**

شكرا على عرضكم القيم.

صحيح، السيد الوزير، أنكم بذلتم مجهودا كبيرا ومحمودا لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، الذي وصفتموه بالوحد والمحفز والمنصف، لكن اليوم ونحن في سياق التعديل والتنزيل لمقتضياته يجب إنصاف أساتذة التعليم السلك الإعدادي والابتدائي، ولا يمكن الحديث عن الانصاف ما لم يتم الطي النهائي لملف المتعاقدين وإدراجهم في نظام الوظيفة العمومية أو السير إلى مسار ما قامت به وزارة الصحة، واعتماد قانون خاص يحدد الوظيفة التعليمية وإعادة النظر في شروط ولوج المسالك الهيئة التربوية، سواء المفتشين والتوجيه أو التخطيط التربوي، وهو الأمر الذي نرى أنه كفيل بتحسين الوضاع المهنية والمادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، وكذلك اتخاذ إجراءات كفيلة بإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية.

وفي الختام، السيد الوزير، نسجل في الفريق الاشتراكي ضرورة إيقاف مسلسل التوقيفات والاقتطاعات في صفوف الأساتذة، حيث أننا على يقين أن نجاح إصلاح التعليم ببلادنا رهين بانخراطهم في هذا الورش، وهو ما يستوجب استمرار حلقات الحوار من أجل تجويد النظام الأساسي المرتبط بهم، قصد وقف الإضرابات التي تعرفها شوارع المملكة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد حسن شميس:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد الوزير المحترم،**

نثمن عاليا المجهودات الكبيرة والجبارة التي قامت بها الحكومة عامة وقمتم بها كقطاع وصي خاصة من أجل تحسين ظروف اشتغال رجال

ونساء التعليم، والتي توجت بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2024، رغم ما أثير حوله من نقاش وإضرابات، لكن وفي النهاية، الغيرة الوطنية والمصلحة العامة لدى الحكومة والأساتذة والنقابات وكل الشركاء انتصرت.

إذن هذا النظام الأساسي لم يأت وفق تصور حكومي أحادي، بل كان نتاج مقاربة تشاورية في إطار الحوار الاجتماعي وثمرة من حوار مسؤول بين الحكومة وباقي الأطراف المعنية، مما أثمر نتيجة جد هامة بالإضافة إلى الزيادة الهامة في الأجور التي أقرتها الحكومة لفائدة شغيلة قطاع التعليم والتي شرعوا في الاستفادة من الشطر الأول منها ابتداء من نهاية شهر أبريل المنصرم.

**السيد الوزير المحترم،**

إن المصادقة على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية شكل لحظة تاريخية بامتياز ومنعطفا تاريخيا في مسار حفظ كرامة نساء ورجال التعليم وتحسين ظروف اشتغال فئة تعتبر من بين أهم الركائز التي يعول عليها في بناء مغرب الغد وبناء شباب وبنات المستقبل وحسم بشكل نهائي في هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشتت هيئاتها ومطالبها الفئوية، لكن تحقيق النتائج المتوخاة من هذا النظام الأساسي الجديد لن يتأتى دون التنزيل السليم والتتبع المنتظم للعمليات المرتبطة بتطبيق هذا النظام، وهو ما كشفتم عنه السيد الوزير في جوابكم اليوم، والذي نتمنى أن تسيروا في اتجاه تنزيل جميع المقتضيات المتعلقة بهذا النظام وباقي مخرجات الحوار.

**السيد الوزير المحترم،**

نحن واعون كل الوعي بجسامة وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم في هذا الإطار، والتي تستوجب تضافر الجهود لأجل إصلاح المدرسة العمومية وتجويد التعلمات ومواجهة الإرث الثقيل من التعثرات التي ورثتها الحكومة الحالية.

ونثمن، في هذا الإطار، المقاربة التي تعتمدونها في مواكبة وتتبع تنزيل هذا النظام الأساسي، لاسيما اللجنة المركزية واللجان الجهوية التي أعددتموها لهذا الغرض وهي اللجان التي نتمنى أن تمنحونها تحت رقابتكم صلاحيات واسعة لتسريع تنزيل هذا النظام.

وبنفس العزيمة نتمنى أن تسرعوا بالنصوص التطبيقية وإصدارها في أقرب وقت من أجل تفادي هدر زمن الإصلاح.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد خليهن الكرش:**

**شكرا السيد الرئيس.**

على سلامتك السيد الوزير بطيت ما جيتنا للمجلس.

**السيد الوزير،**

لابد في البداية ونحن نتحدث عن تنزيل النظام الأساسي الجديد أن نطرح مجددا موضوع الاساتذة الموقوفين الذين تجاوزوا اليوم 4 أشهر دون التوصل بأجورهم "وقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" السيد الوزير، وتم عرضهم على المجالس التأديبية، لا لشيء سوى لخوضهم الإضراب، وهو حق يضمنه الدستور والمواثيق الدولية، ونجدد اليوم مطالبتنا بإرجاع كل الموقوفين إلى عملهم من أجل تصفية المناخ الاجتماعي بالقطاع ومن أجل خلق تعبئة حقيقية حول إصلاح منظومتنا التربوية وانخراط الجميع، كل من موقعه، في إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، باعتبارها الضامن للتماسك المجتمعي والرافعة الأساسية للتنمية في بلادنا.

**السيد الوزير،**

لقد تمت صياغة النظام الأساسي الجديد بعد أزمة غير مسبوقة في القطاع وبعد مفاوضات شاقة، خاضتها معكم النقابات التعليمية وفي مقدمتها النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لكن اليوم وبعد مرور أزيد من شهرين على صدور هذا النظام الأساسي في الجريدة الرسمية، مازالت المراسيم والقرارات لم تر النور لحدود الآن من أجل تنزيله وتفعيل مضامينه، خاصة تلك المستعجلة المرتبطة بملفات آنية وبالتزامات زمنية محددة، مثل قرار ترسيم الأساتذة الذين يرهن بدوره الامتحان المهني لسنة 2023 وقرار الترقية بالشهادات والقرار المتعلق بالأساتذة الباحثين وقرار تغيير الإطار لمستشاري التوجيه والتخطيط وغيرها من القرارات التي تم تحضير مشاريع بعضها والبعض الآخر مازال لم يتم الاشتغال عليه، دون الحديث عن المراسيم المتعلقة بمراكز التكوين كمرسوم مؤسسة التعليم العمومي.

كما نود إثارة الانتباه إلى أنه طيلة هذه الفترة ومنذ صدور النظام الأساسي الجديد، لم ينعقد سوى اجتماعا وحيدا يتيما مع النقابات التعليمية حول موضوع "تنزيل مضامين النظام الأساسي".

**السيد الوزير،**

لعل أهم خلاصات، الحراك التعليمي الذي عرفته بلادنا هو ضرورة تنفيذ الالتزامات وإشراك ممثلي الشغيلة التعليمية في كل القرارات كشرط أساسي لبناء الثقة وإعادة المصداقية لمؤسسات الحوار الاجتماعي وخلق التعبئة الضرورية حول المدرسة العمومية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر ضمان حقوق الفاعلين الأساسيين من داخلها.

وفي هذا الباب، نؤكد السيد الوزير على أول من يستقبل التلميذ بالمدرسة العمومية هم المربيات والمربين، وللأسف هذه الفئة لا زالت خارج المنظومة الإدارية للوزارة، في الوقت الذي تشكل النواة الأولى أو اللبنة الأولى والأساسية للتعليم العمومي وجزء أساسي لا يمكن فصلها عن هذه المنظومة، إذ وجب إدماجهم بشكل فوري في أسلاك الوظيفة العمومية، لما سجلته تجربة التعاقد مع الجمعيات من آثار سلبية على الوضع الاجتماعي والمهني لهذه الفئة كالضبابية في وضعهم الإداري والتأخر الدائم في مستحقاتهم المالية، ولخير دليل على ذلك ما تعانيه هذه الفئة بكل من تارودانت وجهة العيون-بوجدور.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت.

**المستشار السيد خليهن الكرش:**

شكر السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد ميلود معصيد:**

**السيد الوزير،**

في الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل كنعززو وكنفتخرو بالمجهود وبالانخراط الجاد والمسؤول اللي قامت به الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، أولا في الإعداد وروح وطنية عالية والدفاع عن المدرسة العمومية من أجل إخراج هاذ النظام الأساسي اللي بغيناه يكون مدخل من مداخل الإصلاح لرد الاعتبار لنساء ورجال التعليم ولرد الاعتبار للمدرسة العمومية.

كنعتقدو بأنه ما يمكنش يكون شي تنزيل سليم اليوم لهاذ النظام الأساسي في ظل الأجواء المشحونة وفي ظل مناخ تربوي غير سليم، وبالتالي لابد من طي هذا الملف بشكل نهائي، وبغينا أجوبة حقيقية ما كيجاوبنا حتى واحد على هاذ الملف ديال الموقوفات والموقوفين.

هذه نقطة سوداء في جبيننا جميعا، ولا طعم للحوار، لا القطاعي ولا الحوار المركزي الذي وقعناه مع السيد رئيس الحكومة في ظل هذه الأجواء اللي كتمس المصير المجهول ديال هاذ الموقوفات والموقوفين.

كيصعاب علينا اليوم، السيد الوزير المحترم، كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل نخوضو معك في نقاش ديال التدابير وديال المقتضيات ديال التنزيل ديال هاذ النظام الأساسي اللي احنا دافعنا عليه ورافعنا عليه واللي احنا جزء منه، ولكن الضرورة يستحيل في نظرنا أنه يكون شي نظام أساسي وتكون أجواء تربوية، خصوصا اليوم احنا في نهاية الموسم الدراسي لابد من الطي النهائي لهذا الملف هذا.

في الاتحاد المغربي للشغل وكقيادة اليوم تحملنا مسؤولياتنا ووقعت الرسالة نيابة عن الأمين العام للسيد رئيس الحكومة باش نطويو هذا الملف عشية فاتح ماي وعشية الاتفاق، وبالضرورة اليوم كنتألمو.. خدمنا بشكل مشترك على بلورة واحد المنتوج اللي هو راقي على مستوى التربوي وعلى المستوى المالي، وباقي هذه النقطة اللي كتمس نساء ورجال التعليم.

كنطلب منك كأب للجميع، هاذو اولادنا، هاذو بناتنا، وقع ما وقع في سياق معين لابد من طي هذا الملف.

اليوم، ماشي ما بغيناش نتناقشو معك في هاذي، هذا تضامن منا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل مع الموقوفات والموقوفين، هذا ليس بهروب إلى الأمام، هذا ليس أنه ما غنتحملوش مسؤوليتنا السياسية تجاه نساء ورجال التعليم، ملفنا جاهز غادي نترافعو عليه، غادي نسلموه لك في آخر الحصة، ولكن بالضرورة اليوم كنتألمو جميعا خصوصا كقيادة ديال الاتحاد المغربي للشغل أن أبناء اللي هوما على كل حال في سياق معين لابد باش نطويو هاذ الملف السيد الوزير، واحنا في نهاية الموسم الدراسي باش نستقبلو الموسم الدراسي التربوي في أجواء تربوية سليمة خدمة للمدرسة العمومية وخدمة لأبناء الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السيد الوزير لكم الحق في الرد فيما تبقى من وقت.

تفضلوا.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

شكرا لكل المتدخلين.

في الحقيقة أنا بغيت نأكد مرة أخرى بأن راه احنا تنعتبرو بأن تنزيل خارطة الطريق راه مرتبط بطبيعة الحال بتحسين ظروف العمل وتحسين أيضا إطار ديال الوضعية ديال رجال ونساء التعليم، وهاذ المدخل راه مدخل نعتبروه أساسي، وتنعتبرو بأن النظام الأساسي اللي تم الاتفاق عليه، وصادق عليه من طرف الحكومة في فبراير راه واللي تم في الحقيقة اخذينا واحد الوقت كافي من بعد المصادقة على الاتفاق اللي كان في دجنبر باش يوقع، يكون واحد النظام أساسي اللي هو يتم عليه التوافق مع النقابات اللي هي أكثر تمثيلية، واعتبرنا بأن هذا النظام الأساسي بطبيعة الحال فيه جانب اللي هو عنده علاقة بالدخل ديال رجال ونساء التعليم، وهذا كان ضروري نظرا لكل تجميد الرتب ديالهم خلال واحد العدد ديال السنوات ولكن فيه أيضا..

**السيد رئيس الجلسة:**

الوقت السيد الوزير، راه.. نخليوه؟

تفضل واحد الدقيقة، ياالاه، تفضلو السيد الوزير.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

**السيد الرئيس،**

راه ما كملتش الوقت ديال 20 دقيقة اللي كانت معطية لي فالتقديم الأول.

أنا بغيتو نوقف نوقف، اللي..

**السيد رئيس الجلسة:**

في حدود 2 دقايق نزيدوها لك.

تفضلوا.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

أنا أولا، أنا باش نقول بأن هاذ التنزيل ديال النظام الأساسي احنا اخذيناه بجدية، ومازال تنشتغلو بواحد المنهجية تشاركية مع الشركاء الاجتماعيين، باش يتم كل ما يمكن التوافق على مشاريع، لا المراسيم ولا القرارات اللي هي تتهمهم.

بغيت نرجع لواحد النقطة اللي أنتوما شرتيو لها حول هاذ الوضعية ديال الموقوفين:

أولا، هاذ الموقوفين راه ماشي موقوفين حيث كان دارو الإضراب، موقوفين حيث كانت ممارسات وسلوكات اللي هي كتمس بحرمة المؤسسات، كتمس الحرية ديال التلاميذ فالمدرسة، فالتمدرس ديالهم، وهذا من الدور ديال الإدارة أيضا، والدور ديال الوزارة باش فنفس الوقت يكون التوازن، الدفاع على حقوق رجال ونساء التعليم، وفي نفس الوقت الدفاع على حقوق التلاميذ فالمدرسة.

هاذ الملفات ديال الموقوفين، تم أولا، اجتماعات على صعيد لجن جهوية اللي اخذات واحد العدد ديال القرارات، واللي واحد العدد– يمكن نقولكم–أكثر من الثلثين ديال الناس اللي كانو موقوفين راه رجعو للخدمة ديالهم واخذاو الراتب ديالهم منذ البداية.

بقاوواحد الجزء اللي هو أقل من 200، غير باش نعطيو الأرقام أيضا باش نوضحو شنو هو، علاش كنذكرو؟ اللي هو تم العرض ديالهم على المجالس التأديبية، اللي بدات الاجتماعات ديالها الجمعة الماضية، وغتجتمع خلال هاذ الأسبوع.

أنا اللي بغيت نأكد المجالس التأديبية أولا، راه عندها استقلالية باش تاخذ اسميتو.. راه كل الضمانات القانونية متوفرة، احنا ماداخلينش فواحد العملية ديال خصنا نخرجو ببعض النتائج، ولازم نخرجو بواحد العدد ديال الموقوفين، احنا ماعندناش أرقام اللي هي حددناها، احنا تنعتبرو هاذ المجالس اللي هي مجالس قانونية، غتنعقد الاجتماعات ديالها، غتاخذ القرارات ديالها، اللي هو مهم هو يكون زعماكين يتم هاذ الشي بالإنصاف الضروري، العدالة، ناخذو بعين الاعتبار كل ملف على حدة، اشنو هي الوضعية ديال هاذ الملفات.

ونتمناو باش نخرجو، احنا ماعندنا رغبة باش ندخلو فواحد المسلسل ديال الاحتقان داخل المنظومة، ولكن كنعتبرو بأن هناك القوانين والمساطر اللي هي تضمنها أسميتو.. نحترموها، ونخليو العمل لهاذ اللجن الثنائية اللي غتنعقد، اللي هي بدات الاجتماعات ديالها باش تاخذ القرارات المناسبة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن ننتقل معكم السيد الوزير، دائما إلى سؤال حول "فضاءات القرب الرياضية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد جمال الوردي:**

**السيد الرئيس،**

**السيدان الوزيران،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

**السيد الوزير،**

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تعميم فضاءات القرب الرياضية بالمناطق الجبلية والقروية النائية المستهدفة ببلادنا؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن نعود إليكم، السيد الوزير، للجواب على هذا السؤال.

تفضلوا.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

أولا، بغيت نأكد على الأهمية ديال هاذ فضاءات القرب أو تجهيزات القرب فيما يخص الرياضة والاستفادة منها من أكبر عدد ديال المستفيدين.

ومن طبيعة الحال هناك واحد، إذا بغينا ندخلو فالموضوع ديال العدالة المجالية، هذا تيعني بأن خصنا نوسعو المجال ديال هاذ البرامج ديال ملاعب القرب، احنا كان واحد البرنامج اللي هو كانت انخرطت فيه

الوزارة فيه 800 ملعب القرب، وكان في بداية هاذ الحكومة كان مازال ما بديناش فالعمل فيه.

هاذ البرنامج فالحقيقة تم التوسيع ديالو، أنا غير باش نعطيكم بعض الأرقام فآخر سنة 2023 كنا وصلنا لتقريبا، اللي هو كان مبرمج، 1850 ملعب قرب، واليوم إلى حد الآن كان تم إضافة 564 ملعب قرب إضافي، أي عندنا واحد البرنامج اللي هو فيه 2420 ملعب قرب اللي هو برنامج مهم، واللي فالحقيقة بدينا فالتنزيل ديالو بواحد الوتيرة اللي هي وتيرة جد مهمة، احنا تنخصصو الآن تقريبا واحد 500 مليون درهم سنويا لملاعب القرب، لحد الآن أنجزنا 500 اللي هي جاهزة، هناك واحد 1000 اللي هي تحت إما الدراسة، إما الأشغال غادي تبدا هاذ السنة، وهناك 1000 أخرى اللي هي مبرمجة السنة المقبلة.

هذا تيبين الاهتمام اللي كاين بهاذ ملاعب القرب في إطار-أنا تنأكد- هناك إطار ديال الشراكة مع الجماعات الترابية ومع عدد ديال الشركاء الآخرين.

وبغيت بهاذ المناسبة أيضا، نأكد بالأهمية اللي تنعطيو لتدبير هاذ ملاعب القرب، لا فيما يخص الصيانة وفيما يخص التدبير ديالهم، إيلا بغينا أيضا نجعلوهم فضاء تيمكن لنا نسجلو واحد العدد ديال المستفيدين من هاذ ملاعب القرب يكون أكبر إيلا ممكن.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السيد المستشار، في إطار التعقيب تفضلوا.

**المستشار السيد جمال الوردي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير المحترم،**

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، الذي يكتسي أهمية قصوى.

هذه الفضاءات مكان لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية وصقل المواهب وبناء شخصية للممارسين لها، وفي خضم هذا النقاش الإيجابي السائد اليوم حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة وما تحقق خلالها من إنجازات في هذا المجال، لا يسعنا إلا أن نشيد فيها بالعمل الجبار الذي نظم في قطاع الرياضة، وهذه مناسبة أيضا لكي نهنئ فيها السيد رئيس الجامعة الملكية لكرة القدم على الإنجازات التاريخية والمتواصلة، كان آخرها فوز المنتخب المغربي بلقب الأمم الإفريقية لكرة الصالة للمرة الثانية على التوالي، وهي دينامية اقتصادية، ثقافية واجتماعية تعيشها المملكة المغربية في السنين الأخيرة، مكنها من تبوء الريادة على المستوى القاري ونالت احترام وإعجاب المجتمع الدولي.

**السيد الوزير المحترم،**

إن تعميم فضاءات القرب الرياضية بالمناطق الجبلية والقروية النائية أصبحت ضرورة ملحة على مستوى جهة الرباط- سلا- القنيطرة، وأخص بالذكر إقليم الخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان، والذي يتوفر على كل الإمكانيات لإنشاء وتأهيل هذه المرافق قصد احتواء الشباب واحتضانهم خصوصا العاطلين منهم، فهي تبقى أنسب مكان للتكوين، مثمنين المجهودات المبذولة من طرفكم مواصلة إنجاز ملاعب القرب بالعالم القروي، لما لها من انعكاسات إيجابية على الجانب الاجتماعي والثقافي والتنموي.

لكن، لا تزال مجموعة من ملاعب القرب التي تم إحداثها ببعض الجماعات القروية على صعيد الجهة غير مؤهلة بالشكل المطلوب، وذلك عبر استثمار البنية التحتية المتوفرة بالعالم القروي من ثانويات ومدارس جماعاتية واستثمار الحياة المدرسية في شقها الرياضي وتكريس السياسات الالتقائية بين القطاعات الحكومية والمؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني، ولكننا وكلنا ثقة بأنكم ستنجحون في تطويرها وتأهيلها وتعميمها على باقي الجماعات التي تزخر بالطاقات الشابة الطموحة للعب كرة القدم على وجه الخصوص.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير، الرد؟

إذن ننتقل إلى السؤال التاسع حول "الجودة بالمدرسة العمومية"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي السيبة.

**المستشار السيد عبد الاله السيبة:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

عن تحقيق الجودة بالمدرسة العمومية، نسائلكم السيد الوزير؟

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

بغيت نأكد أولا أن خارطة الطريق كلها مبنية على جودة المدرسة العمومية، وهذا اللي جعلنا باش في واحد العدد ديال الإجراءات اللي هي غادية فهاذ الاتجاه:

الإجراء الأول اللي هو أساسي هو الإجراء اللي عنده علاقة بالتعليم الأولي.

التعليم الأولي احنا في إطار توسيع هاذ التعليم الأولي ولكن بالجودة المطلوبة، واحنا فإطار تنشتغلو مع الجمعيات والمؤسسات اللي هي تتدبر مباشرة باتفاق مع الوزارة هاذ المرفق وباحترام الجودة، واحنا تنشتغلو على المربيات على تكوين المربيات، تنشتغلو على انتقاء أيضا هاذ الجمعيات، فيها الجمعيات اللي هي جادة وفيها جمعيات اللي مازال خصنا المواكبة ديالها وفيها جمعيات اللي هي ما عندها ما دير فهاذ القطاع.

وهناك جانب ثاني اللي هو أيضا جانب ديال تمكين التلاميذ من التعلمات الأساس، وهاذ الشي علاش مشينا فاتجاه ديال التجربة ديال مدرسة–رياضة، وهذا اللي جعلنا باش الآن نوسعو هاذ التجربة فالدخول المدرسي المقبل، وغادي يكون 2000 مؤسسة مدرسية جديدة، اللي هي فهاذ الاتجاه، واللي هي اعطات نتائج إيجابية لحد الآن، واللي تتبين بأن عندها واحد الأثر جد، جد مهم.

بطبيعة الحال، في نفس الوقت تنشتغلو على محاور أخرى اللي هي محاور عندها علاقة مع الأستاذ، واللي عندها علاقة مع التكوين ديال هاذ الأستاذ، مع الظروف ديال العمل ديالو، مع المواكبة ديالو، وأيضا نقط اللي هي عندها علاقة مع المؤسسات التعليمية، واللي أيضا بغيناها واحد الفضاء اللي يستقبل التلاميذ فظروف اللي هي حسنة وآمنة، وفي نفس الوقت يخلق الجو المناسب من خلال مشروع المؤسسة المندمجة.

وهاذ المجهودات كلها هي اللي غادية في اتجاه باش تضمن لنا الجودة ديال التعليم العمومي، إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب، تفضلوا.

**المستشار السيد عبد الإله السيبة:**

**السيد الرئيس،**

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي مع سؤالنا، إلا أننا نرى من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أنه بالرغم من أن منظومة التربية والتعليم حققت خلال السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا على مستوى التعليم الابتدائي، من خلال شبه تعميم ولوج الأطفال في سن التمدرس إلى التعليم الابتدائي، إلا أن مؤشرات الجودة، كما تؤكد مجموعة من التقارير الرسمية مازالت لم تتحسن بعد.

إذ لازالت المدرسة العمومية تتعرض لكثير من الانتقادات، بل أصبحت في قلب نقاش مجتمعي يشكك في مدى قدرتها على تجاوز التحديات، وذلك بالنظر إلى ما أصبح يعرفه مستوى التلاميذ والتلميذات من ضعف كبير، الكل متفق على أن التحدي الأكبر الذي يواجه مدارسنا العمومية اليوم هو تحدي الجودة، ونعتقد أن مدخلها الأساس هو التكوين الصلب لرجال ونساء التعليم، وذلك عبر جعل التكوين الأساسي إلزاميا لولوج المهن التربوية وممرا ضروريا لمزاولتها، مع تمتع هؤلاء بحقهم الدائم في التكوين المستمر الذي يعتبر حقا أساسيا من الحقوق المهنية.

وهنا ننوه بهذه المناسبة، بمجهودات وزارتكم المبذولة على مستوى إعداد وتنفيذ برنامج تكوين أساتذة وأستاذات التعليم عبر مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر.

كما لا يستقيم الحديث عن الجودة بدون الاهتمام والنهوض بالتعليم الأولي الذي يعتبر حجر الزاوية في اكتساب الطفل الكفايات المبكرة، وخاصة المهارات في القراءة والكتابة، وما لذلك من تأثير إيجابي لاحق في تعلمات التلاميذ خلال مسارهم الدراسي.

ورغم الخطوات المتميزة المهمة التي قامت بها الوزارة في مسار تحقيق الارتقاء بوضعية التعليم الأولي عبر تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التعليم الأولي، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود للرفع من مستوى جودة الكفايات لدى التلاميذ عن طريق تعميمه وتوفير الظروف المناسبة لإنجاح مبادرة إدماجه في التعليم الابتدائي، بما في ذلك ضمان حقوق المربيات والمربيين وتوفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة لخصوصية التعليم الأولي.

ونود التأكيد مرة أخرى، كما هو الأمر في جميع المناسبات، أن المدخل الجوهري للنهوض بجودة المدرسة العمومية والرفع من مردوديتها هو إعادة الاعتبار للأسرة التعليمية، كما أننا نعتبر أن تفعيل كل الإجراءات المتعلقة بالرفع من جودة مكتسبات التلاميذ رهين بالانخراط الجماعي لكل الأطراف المعنية، ولاسيما شغيلة القطاع التي لابد من اعتبارها وعلى الدوام شريك حقيقي في الإصلاح، وذلك عن طريق الحرص على التشاور الدائم مع الهيئات النقابية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير؟

إذن نمر معكم السيد الوزير إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة يتعلق بـ"الاحتقان بقطاع التعليم".

أعطي الكلمة للسيد المستشار السي خالد السطي، تفضلوا.

**المستشار السيد خالد السطي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السادة المستشارين المحترمون،**

السيد الوزير، استمعنا للمعطيات اللي اعطيتي في النظام الأساسي وما إلى ذلك، هاذ الشي مزيان.

صراحة، كاين إيجابيات ثمناها، ولكن، السيد الوزير، يوم 6 فبراير هنا فهاذ القبة المحترمة حذرناكم، السيد الوزير، من قضية الأساتذة الموقوفون، وقلنا لكم أودي هاذ الملف ديال الأساتذة الموقوفون غادي يخسر الفرحة ديال رجال ونساء التعليم إيلا كانو فرحانين، لأن حتى النظام الأساسي راه فيه فئات كثيرة يمكن يجي وقت آخر ونهضرو فيها من المتضررين.

لذلك، السيد الوزير، هاذ الأساتذة الموقوفون هم أستاذة مارسو النضال، مارسو حقهم الدستوري والطبيعي في ظل الحريات، في ظل ما تتمتع به بلادنا.

لكن أنتم، السيد الوزير، لفقتو لهم ملفات، ملفات ملفقة أقول (copier-coller) حتى المراسلة اللي مشات للأساتذة تقريبا نفسها، في ربوع المملكة، بمعنى كاين شي حاجة تدبر أو دبرت في ليل.

وهذا، السيد الوزير، غير مقبول في ظل ما يتمتع بلادنا من الحريات العامة، لذلك نسائلكم أشنو الإجراءات اللي غادي تديرو، السيد الوزير، باش تطويو هاذ الملف بشكل نهائي، خصوصا "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق".

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

بغيت مرة أخرى نأكد بأن الوزارة تتحرص على ضمان الزمن المدرسي، وهذا اللي جعل بأن الأهمية اللي تتعطي للاستجابة لأهم مطالب الشغيلة التعليمية، وهاذ النظام الأساسي اللي تمت المصادقة عليه غادي فهاذ الاتجاه.

وهذا تيعني فنفس الوقت بأن، واحنا هذا هو الاتجاه اللي مشينا فيه، كل ما الأساتذة كانو دخلو للعمل ديالهم ورجعو لمقرات العمل ديالهم، حتى ذاك إيقاف الاقتطاعات اللي كانت، كنا وقفناها بالنسبة للأجور لكل الأساتذة اللي استأنفو العمل ديالهم خلال شهر يناير.

تيبقى بأن كان هناك بعض السلوكات اللي هي سلوكات مضبوطة واللي غير قانونية، وهاذ السلوكات جعلات بأن كانو بعض القرارات اللي اتخذات لتوقف البعض من هاذ المعنيين، وهذا ما عندو علاقة مع حق الإضراب، عنده علاقة مع السلوكات اللي هي ما تتحترمش أيضا حرمة المؤسسة وما تتحترمش الحقوق ديال الآخر.

هذا جعل بأن هناك اجتماعات ديال اللجان الجهوية اللي اخذات بعض القرارات، هناك بعض الملفات اللي توضعات أمام هاذ المجالس التأديبية، اللي تنضمنو هو ضمان الإنصاف وضمان الحقوق ديال كل هاذ الأساتذة باش يكون هاذ القرارات تكون قرارات اللي هي مستقلة واللي هي مبنية على الملفات اللي هي موجودة، واحنا غنحترمو هاذ القرارات ديال هاذ المجالس التأديبية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

**المستشار السيد خالد السطي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

صراحة، راه ما اقنعتيناش بهاذ الجواب ديالك، احنا تنقولو أودي، السيد الوزير خصكم تطويو هاذ الملف باش على الأقل التنزيل ديال النظام الأساسي يمشي بالخواطر ديالو، هاذ الأساتذة ضمن الأساتذة اللي ناضلو، السيد الوزير، أنتوما كحكومة ما اعطيتو والو لرجال التعليم فالبداية، خرجتو نظام أساسي مفلس، كان فيه 0 درهم ديال الزيادة فالأجور، لولا النضالات ديال التنسيقيات الميدانية، ومن بعض النقابات، منها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، أنا كنعتقد، السيد الوزير، ما كانت لا تكون لا زيادة فالأجور ولا هم يحزنون.

لذلك، كنعاودو نأكدو على أنه خصكم، السيد الوزير، تطويو هاذ الملف طيا نهائيا، خصوصا كما قلت على أن حتى التهم الموجهة للأساتذة هي تقريبا نفس التهم، يعني راه ما يمكنش، ونقول ليك، السيد الوزير، أنا التقيت مع البعض اعطاو تصريحات لبعض المواقع الإلكترونية، واش تصريح صحفي اللي كينتاقد الحكومة وكينتاقد ربما الوزارة على ودو غادي تحيلو على المجلس التأديبي؟

ثم هاذ المجالس التأديبية ما فهاش التقارير ديال المفتشين اللي كيشوفو السلوكات والأداء ديال رجال ونساء التعليم.

إذن كنعتقد، السيد الوزير، خص هاذ القضية ديال الحريات النقابية راه عندها علاقة حتى بالإحاطة اللي تقدمنا بها للسيد وزير الشغل، وقال أنه يجاوبها فيما يخص طرد 24 عامل من شركة "ميكومار" في طنجة في ليلة فاتح ماي، ودرتو الاتفاق، فرحانين النقابات وهاذوك الأسر اللي تطردو العوائل ديالهم اللي كيعيلوهم، واش هذا معقول؟

أيضا، كذلك الطلبة ديال كلية الطب، الاحتقان ما عرفنا فين غادي يوصل؟ سنة بيضاء في الأفق تهدد، واش الحكومة ما بغاتش تفتح حوار مع هاذ الطلبة؟ أشنو غيوقع فملك الله إلى مشاو جلسو فالطبلة،

واتفقو على بعض الإجراءات ويحلو فيها المشاكل على أننا ندخلو فسنة بيضاء وهذا لم يحدث في المغرب، وهذا يسيء إلى بلادنا، وكيضرو به الطلبة وكذلك كيضرو به الأسر ديالهم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت، تفضلوا.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:**

غيرنأكد مرة أخرى بأن هاذ المجالس التأديبية راه عندها الاستقلالية فالقرارات ديالها وغتشتغل بالمرونة، ما كاين لا ضغط لا من الوزارة ولا من الوزير، ولا من أي جهة كانت، غتشتغل وتشوف الملفات والمضمون ديال الملفات، وتاخذ القرارات واحنا غنحترمو هاذ القرارات ديال هاذ المجالس.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ومن التربية الوطنية والتعليم الأولي ننتقل إلى قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

أرحب بالسيد الوزير الحاضر معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إليه في هذه الجلسة، ونستهلها بالأسئلة المتعلقة بالحوار الاجتماعي والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وسنتولى طرحها اتباعا، ونستهلها بسؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي لبسط السؤال.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول مستجدات ومخرجات الحوار الاجتماعي؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الآني الثاني حول نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

نفس السؤال، السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السؤال الثالث مماثل لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

شكرا السيد الرئيس.

عن مستجدات ومخرجات الحوار الاجتماعي، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الرابع هو كذلك له نفس الموضوع للفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد يوسف أيذي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

نفس السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السؤال الخامس للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

**الأخوات والإخوة،**

مخرجات الحوار الاجتماعي، هذا سؤال عريض وقوي وكبير جدا، اللي خصنا نهنيو أنفسنا بالنجاح نتاعو، هي مناسبة باش نشكرو السيد الوزير ومن خلاله الحكومة برمتها وننوهو بالمجهودات الجبارة اللي قامت بها النقابات التي حضرت جولات هذا الحوار الاجتماعي.

الزيادة ديال 1000 درهم والنقص من الضريبة غتخلي هذا الموظف

يتنفس شي شوية، نظرا لأن القدرة الشرائية بدات كتتقاس، حيث غلاء الأسعاروتجميد الأجور، هذا أثر سلبا على حياة الموظفين.

اليوم، هذا متنفس، السيد الوزير، متنفس رائع، غير مسبوق، اللهم الزيادة اللي تزادت بـ600 درهم في عهد الحكومة اللي كان كيترأسها السيد عباس الفاسي، شافاه الله، فهاذي مبادرة طيبة لازم باش ننوهو ونشكرو الحكومة والنقابات، ولكن ما ننساوش المبادرة الملكية في إطار الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي كذلك، كلها أرقام وكلها تحفيزات غتجعل أننا سنسير قدما في تحسين الوضعية ديال رجال التعليم، بالخصوص لأن العدد ديالهم كثيروباقي موظفي الدولة.

بقات لي، السيد الوزير، وكنلتمس العناية كذلك بالمتقاعدين، واحد الفئة اللي مازال ما لقاتش مكانها عند الحكومة، وكنلوم كذلك النقابات اللي ما تناولاتش هاذ الموضوع بحماس وجدية اللي عرفتها باقي القطاعات.

احنا تنأملو أن هاذ المتقاعدين أسدوا وأبلوا البلاء الحسن خلال حياتهم العملية، فلازم واحد المكافأة إن شاء الله، اللي تكون في مستوى المغرب، في مستوى النهضة الاقتصادية اللي عرفها أو اللي كتعرفها بلادنا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

إذن، السيد الوزير لكم الكلمة للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة، ويمكنكم أن تتفضلوا إلى المنصة لهاذ الجواب.

**السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على مولانا رسول الله أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

أعود إليكم في مجلس المستشارين، من أجل بطبيعة الحال النقاش حول موضوع "الحوار الاجتماعي المركزي"، هاذ الحوار اللي عنده واحد الأبعاد مهمة، لا من ناحية الشكل ولا من ناحية المضمون.

هاذ الحوار الذي توج باتفاق، نهار الاثنين ديال الأسبوع الماضي، اتفاق مهم، لأنه ينفذ عددا كبيرا من الالتزامات الكبيرة والمهمة والقوية للاتفاق المرجعي ديالنا ديال 30 أبريل سنة 2022.

لازم أننا نذكرو منين بدينا، باش نعرفو القيمة ديال هاذ الوضع اللي احنا فيه اليوم.

بدينا من غياب للحوار الاجتماعي بشهادة النقابات، بدينا من خروج متدرج من أزمة خانقة نتجت على أزمة "كوفيد-19" في مجالات متعددة.

بدينا من حيف طال عدد كبير من الشرائح ديال المجتمع ديالنا، لاسيما الطبقة الشغيلة، ولاسيما الناس اللي خدامين في القطاع العام، ولكن كذلك الناس اللي خدامين في القطاع الخاص.

بدينا كذلك من تعثر عدد كبير ديال الحوارات القطاعية إن لم أقل غيابها تماما، وحتى إيلا كانت هاذ الحوارات القطاعية فالمجمل ديالها لم تكن تتطرق إلى المواضيع الشائكة والحقيقية اللي كتهم الناس اللي كيعانيو يوميا.

وبدينا كذلك، فواحد المرحلة اللي كان فيها واحد الارتفاع ديال الأسعار على المستوى الدولي، ناتج عن تضخم مستورد في إطار أزمة دولية غير مسبوقة، ما عمر ربما العالم ما شافها فالعقود الأخيرة.

وبدينا في نفس الوقت، بواحد الثقة اللي ما كنتشاي موجودة ما بين الفرقاء، ما كنقولش ما بين الحكومة والنقابات، ما بين الفرقاء، فكان علينا فالأول أنه ندير و هاذ المأسسة ديال الحوار الاجتماعي، لأن النتيجة اللي شفنا هاذ الاثنين اللي فات، هي ديال المأسسة ديال الحوار الاجتماعي.

أشنو هي المأسسة؟ هي أنك ترغم نفسك مع الآخرين أنكم تتلاقاو، كنتلاقو جوج مرات فالعام، وهاذوك اللقاءات ما كيكونوش ساهلين، كنتلاقاو عشية قانون المالية، ولقاء عشية قانون المالية ما كيكونش ساهل، كنتلاقاو من أجل الحديث على مواضيع شائكة ومشبكة، منها من لم يعالج لمدة أكثر من ثلاثة ديال العقود.

الاتفاق اللي درناه في 29 أبريل، نهار الاثنين، كان فيه واحد العدد ديال الأمور المهمة اللي جابوها الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين مع الحكومة، احنا ما كنقولوش أن الحكومة اللي جابتها، لا، جابوها الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين مع الحكومة.

أولا، بالنسبة للطبقة الشغيلة، 4 دالمليون و250 ألف ديال الناس اللي استافدو بشكل أو بآخر من النتائج ديال هاذ الحوار الاجتماعي، مليون و250 ألف في القطاع العام و3 دالمليون تقريبا في القطاع الخاص.

أول حاجة، وراكم تكلمتو عليها هي زيادة عامة فالأجور قدرها 1000 درهم صافية على شطرين، شطر يوليوز 2024 يعني شبه آني، وشطر في يوليوز 2025، وهي كيف ما قال واحد العدد دالمتدخلين ربما غير مسبوقة في تاريخ الحكومات نظرا للمجهود وتيستحقوها المغاربة وتتستحقها الطبقة الشغيلة.

ثانيا، هنالك زيادة مرة أخرى فالحد الأدنى للأجور وغادي يصبح الحد الأدنى للأجور في بلادنا من الأكبر في القارة الإفريقية، وغنكونو فهاذ الولاية الحكومية زدنا تقريبا 600 درهم فالحد الأدنى للأجور، إيلا اعتبرنا

هاذ الزيادات المتتالية، تنهض على الأجور فالقطاعات غير الفلاحية، الصناعة والتجارة والخدمات، إيلا شفنا القطاع الفلاحي، الزيادة فالحد الأدنى للأجور ديال القطاعات الفلاحية والأنشطة الفلاحية حتى هو غادي يوصل تقريبا 540 درهم إيلا اعتبرنا هاذ الزيادات المتتالية.

درنا واحد الإصلاح شامل ومهم ديال الضريبة على الدخل اللي غادي يجعل على أنه الضريبة اللي كانو تيخلصو الناس اللي حتى لـ 6000 درهم في الشهر، ما غيبقاوش يخلصوها نهائيا، والطبقة المتوسطة ابتداء من ذاك 6000 درهم وأنت طالع راه غادي تنقصلهم بالنص، واحد السيد اللي تيشد 10.000 درهم خام (brut)، راه غادي تنقص له تقريبا 500 درهم من الضريبة على الدخل، إذن غتزاد له فالأجرة ديالو، وعندو جوج ديال دراري مثلا، لأن درنا واحد العدد ديال الإجراءات بلا ما ندخل فالتفاصيل ديالها الآن.

وكذلك، كان الاتفاق مناسبة لإعادة التأكيد على استمرارية الحوارات القطاعية، لأن الحكومة ملتزمة على أنها تواكب جميع القطاعات من أجل استمرارية الحوارات القطاعية باش نحلو المشاكل اللي ربما كتكون خاصة ببعض القطاعات، وما داخلاش فهاذ الرفع العام اللي تنتكلمو عليه.

وكذلك، كان الاتفاق هو مناسبة أننا نتفاهمو على واحد المنهجية دالعمل فيما يخص الموضوع ديال إصلاح التقاعد، هذا بعدا راه خدمة للمتقاعدات والمتقاعدين والناس اللي خدامين اليوم، ما بغيناش هاذ الحكومة تخلي الموضوع وفي 2028 تجي شي حكومة أخرى وتقول لك هاذيك الحكومة اللي كانت قبل راه ما كانتش مسؤولة وما عالجاتش الأمر.

واتفقنا مع النقابات واتفقنا مع أرباب العمل على أن أول حاجة مهمة وأساسية هي الحفاظ على المكتسبات ديال المتقاعدين إلى حين دخول الإصلاح الجديد إن شاء الله، اللي غنتافقو عليه حيز التنفيذ.

واتفقنا على أنه ضروري على أننا نمشيو بواحد المنهجية تشاركية، وضروري أننا نسعى إلى التوافق وضروري على أننا نعمل بجد باش من هنا لشتنبر المقبل نحاولو نوصلو لواحد التصور موحد، وكاين أفكار عند المركزيات النقابية، مبدعة في هاذ المجال، وبطبيعة الحال حتى الحكومة عندها أفكار، ولكن كانت واحد العدد دالشائعات ما كايناش نهائيا، ما تكلمنا لا على سن، لا على أجرأة، لا على أي حاجة من هاذ الموضوع هذا، تكلمنا على هاذ المبادئ اللي قلت لكم قبل قليل، علاش؟ لأن بغينا ندخلو فواحد المسلسل ديال النقاش وديال الحوار اللي يكون مسؤول، ومن هنا حتى لشتنبر، وفي شتنبر غادي نتكلمو على الإصلاح الموحد اللي غادي نوصلو ليه.

بطبيعة الحال الإصلاحات ماشي ساهلة، ولكن نعتمد على روح الوطنية وعلى الالتزام ديال الجميع، واتفقنا على واحد المبدأ أساسي فهاذ الشي ديال التقاعد، ألا وهو أن حتى الدولة خصها تتحمل المسؤولية ديالها، والمشغلين خصهم يتحملو المسؤولية ديالهم، ماشي الأجير هو اللي يتحمل المسؤولية ديال الإصلاح.

ثالثا، تكلمنا على القانون التنظيمي الذي يحدد شروط ممارسة الحق ديال الإضراب، تتعرفو هاذ القانون هو في رفوف البرلمان منذ أكتوبر 2016، ملي تشاورنا وتذاكرنا وتحاورنا مع النقابات، احنا اقتربنا اليوم من أنه إن شاء الله هاذ القانون هذا نبعثو فيه الروح، ونحاولو فهاذ إن شاء الله الدورة البرلمانية الربيعية أننا نصادقو عليه بعد بطبيعة الحال استيفاء المناقشة ديالو مع الشركاء الاجتماعيين.

أولا، هاذ القانون أول حاجة، وإلا ما يمكنشاي تقبلو المحكمة الدستورية، لأنه قانون تنظيمي، يجب أن يضمن الحق ديال الإضراب قبل أن يتكلم عن الشروط ديال الممارسة ديال هاذ الحق، غير باش نكونو واضحين، وأنا تنتكلم معكم، اليوم معنا فالمغرب المدير العام ديال منظمة العمل الدولية، اللي جا بعد فاتح ماي بالنسبة للمغرب، نظرا لأهمية التجربة المغربية على المستوى، ماشي القاري، على المستوى الدولي، وغتسمعو التصريحات ديال هاذ المؤسسة الدولية المرجعية فهاذ المجال الثلاثية التركيب.

الحق ديال الإضراب، إذن أول حاجة خصنا نضمنو أن هاذ حق الإضراب يقدر يتمارس بكل حرية، باش إيلا كان شي ظلم عند شي مشغل، راه الشغيلة خصها تمارس الحق ديالها باش توصل للنتائج ديالها، ولكن كاين مشغلين كذلك فالمستوى وباغيين يحافظو على المقاولات ديالهم وكيساهمو فالتنافسية ديال البلاد ديالهم، وضروري أن حرية العمل يجب أن تكون مضمونة كذلك، لأن هذا هو الرقي، وهذا هو المستوى الحضاري ديال المغرب اللي كنستحقوه واللي كنخدمو فيه.

ونزيدكم على أنه كاين واحد العدد ديال الأمور وحدة أخرى، أساسية ومهمة تم التنصيص عليها، منها المدونة ديال الشغل اللي قلنا غنراجعو بعض المقتضيات ديالها باش نقدرو نحسنوها ونعطيو واحد الدفعة قوية للتشغيل فالمغرب.

كذلك، منظومة التكوين المهني المستمر، التكوين المهني ورش كبير يسهر عليه سيدنا الله ينصرو، وفيه إنجازات غير مسبوقة، والتكوين المستمر إن شاء الله جا وقتو باش نعطيوه واحد الدفعة قوية، وباش نحققو فيه أهداف ربما طال انتظارها.

بالإضافة إلى القوانين الانتخابية اللي كينتاظروها عدد من النقابات باش قواعد العمل تكون واضحة وباش نمشيو فواحد المسار مهم، لأن بلادنا غتكون قوية بالنقابات ديالها، بكل النقابات ديالها، ما كرهناش احنا أنه النقابات الأكثر تمثيلية يكونو عندنا بزاف، ما تكونش عندنا عدد قليل، ما كرهناش، وخصنا نوصلو لهاذ الهدف هذا، ويسائلنا جميعا من ناحية القوة ديال النقابات ديالنا.

إذن، نحن نقف إلى جانب النقابات وإلى جانب أرباب العمل في إطار من الحوار الشفاف التشاركي، إيلا قدرنا ووصلنا لهاذ النتائج اليوم ما

كاين حتى شي حاجة تخلعنا فالمستقبل، وكيف ما كان شي مشكل مهما استعصى غادي نحلوه.

وكنظن هاذ الإرادة ديال الحكومة واضحة، عبر عليها السيد رئيس الحكومة بشكل واضح، عبرت عليها الأغلبية الحكومية بشكل واضح، وهي قناعة وأول التزام عندنا هو بالتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، لأن هاذ الحوار الاجتماعي وهاذ الطبقة الشغيلة هي جزء من الدولة الاجتماعية التي أبدعها صاحب الجلالة بالنسبة للمغرب والمغاربة وهو إبداع منقطع النظير فالقرن 21، ها أنتوما نتساراو في جميع البلدان، بلدان متقدمة غنية عندها مشاكل فالزنقة، بلادنا رغم الإمكانيات اللي ما عندش لهاذوك الدول راه احنا كنديرو الحواروكنتوصلو لجميع المشاكل، ما تيكونش ذاك الشي ساهل، ولكن تنتوصلو للحلول.

تنطلبو من الله أنه يوفقنا جميعا، وأنا مستعد بطبيعة الحال في إطار التعقيبات أني نتجاوب معكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي.

**المستشار السيد لحسن الحسناوي:**

**شكرا.**

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم والمقنع، ونهنئكم على ما أسفرت عنه جولات الحوار الاجتماعي منذ بداية الولاية الحكومية إلى اليوم، حيث رفعتم كحكومة من مكانة الثقة والشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وجعلتم لأول مرة من الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة الذات وفضاء مواتيا للحواروالتعاون، وإقرارا لنتائج غير مسبوقة لفائدة الشغيلة في القطاعين العام والخاص.

**السيد الوزير المحترم،**

إن الاتفاق الأخير بمناسبة فاتح ماي وما حققه من نتائج ملموسة يصب في صالح الشغيلة المغربية، ويعزز من أجواء الثقة مع الفرقاء الاجتماعيين ويجعل من ركائز الدولة الاجتماعية واقعا معاشا وليس شعارا للاستهلاك.

كما أن الحكومة اختارت مواجهة الأزمات بالحواروبالتشارك وأقرت زيادات ملموسة لفائدة الشغيلة، رغم الظرفية غير المواتية بسبب التحديات والصعوبات الوطنية والدولية.

**السيد الوزير المحترم،**

إننا نثمن عاليا مخرجات الحوار الاجتماعي، وخاصة الزيادة في أجور العاملين في القطاع العام بمبلغ 1000 درهم صافية شهريا، وتخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء، إضافة إلى الرفع من (SMIG[1]) بنسبة 10%، والرفع من (SMAG[2]) الفلاحي بنسبة 10% كذلك.

هذه القرارات ستفوق قيمتها المالية 20 مليار درهم، وتؤكد بشكل واضح التوجه الاجتماعي للحكومة التي تمضي قدما في تنزيل وإرساء أسس الدولة الاجتماعية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وفي الختام، إننا ننوه بالروح التوافقية التي سادت أطوار الحوار الاجتماعي والوعي المتميز لمختلف مكوناته، ونهئ الحكومة من خلالكم والطبقة الشغيلة على هذا الإنجاز التاريخي، وكذا المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب على هذه المكاسب المهمة لفائدة الشغيلة التي تستحق منا جميعا الدعم والتشجيع على المجهودات التي تقوم بها لبناء هذا الوطن العزيز.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لكم السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

**السيدة الوزيرة،**

**الإخوان المستشارين،**

**الأخوات المستشارات،**

في البداية، السيد الوزير، لابد من أن نقدم لكم الشكر على الجواب اللي تقدمتم به والذي كان يزخر بمجموعة من المعطيات والمعلومات.

ثم لابد من الإشادة بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة وحرصت منذ تنصيبها على العمل المشترك والمسؤول رفقة شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، تفعيلا للرؤية الملكية السامية الذي رفعته إلى مرتبة الخيار الاستراتيجي.

فمأسسة الحوار الاجتماعي وجعله قاعدة الأساس لحل مختلف القضايا المرتبطة بالشغيلة عبر جولتين سنويا، جعلت منهما مناسبة

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[2] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

لتكريم الطبقة الشغيلة بمنجزات تستجيب لتطلعاتهم وتستجيب لتحقيق كذلك قدر من السلم الاجتماعي والاقتصادي داخل المملكة السعيدة، ثم كذلك أعيدت الثقة للموظفين والأجراء في العمل النقابي.

**السيد الوزير،**

لا يفوتني كذلك الفرصة لأنوه بالحصيلة السنوية للحوار الاجتماعي التي نعتبرها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار جد مشرفة، بل تجاوزت كل الانتظارات، بدءا بالمخرجات المهمة التي عرفها قطاع التعليم، والتي ترجمت مؤخرا بصرف الشطر الأول من الزيادة في أجور موظفي التربية الوطنية بعد جمود دام لسنوات، مرورا كذلك بالزيادة العامة في الأجور ومراجعة نظام الضريبة على الدخل الذي شكلت مطلبا اجتماعيا للطبقة الشغيلة، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لقانون الأجر في النشاط الفلاحي وغير الفلاحية، والتي تفضلتم بعرض تفاصيلها في جوابكم.

والأكيد أن ما تمخض عن الاتفاق الأخير المبرم بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين من نقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، سينعكس إيجابا على مختلف العاملين بالقطاعين العام والخاص، خاصة الطبقة المتوسطة التي تراهن الحكومة على تحسين دخلها وأوضاعها الاجتماعية بشكل عام.

**السيد الوزير،**

ننوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بحصيلة سنة اجتماعية ومختلف مخرجات الاتفاق الأخير الذي جاء بمكتسبات استثنائية للأجراء، بالرغم من الإكراهات التي فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي وانعكاساتها على بلادنا.

كما نقر بنجاح وجرأة الحكومة في التجاوب مع مختلف المطالب الملحة والمستعجلة للشغيلة، التزاما منها بمضامين البرنامج الحكومي، وتماشيا مع الرؤية الملكية السامية للدولة الاجتماعية التي اجتهدت الحكومة في تنزيلها عبر ثورة اجتماعية واقعية وذات مصداقية تعالج الإشكالات الحقيقية وتستجيب لانتظارات وطموحات المواطنين، بما فيهم الأجراء.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

الكلمة لكم السيدة المستشارة عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

**المستشارة السيدة فتيحة خورتال:**

**شكرا السيد الرئيس.**

شكرا السيد الوزير المحترم على تفاعلكم وعلى عرضكم القيم والشامل لمخرجات مستجدات الحوار الاجتماعي.

لقد شكلت محطة 29 أبريل 2024 للحوار الاجتماعي وما نتج عنها من مخرجات، محطة أساسية لجني ثمار مأسسة الحوار الاجتماعي والشروع في إنصاف الشغيلة المغربية والرفع من قيمة التفاوض المسؤول وإرساء وتعزيز ميثاق اجتماعي جديد، يحدد أهدافا واضحة وواقعية، تروم تحسين ظروف عيش المغاربة وتعزيز حريتهم.

لابد من الاعتراف بأهمية المكتسبات الاجتماعية التي تم تحقيقها خلال هذه الجولة الهامة، التي نعتز بكونها جوابا لأهم المطالب الواردة بمذكرة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي جاءت تنفيذا لما تم الاتفاق بشأنه في 30 أبريل 2022، وأيضا بما تمخض عن سلسلة الحوارات الاجتماعية القطاعية.

وفي هذا السياق، إذ نسجل بارتياح كبير المكانة التي أصبح يحتلها الحوار الاجتماعي، الذي أضحت جلساته تعقد مرتين في السنة، وما تم التوصل إليه من اتفاقات غير مسبوقة، همت تحسين الدخل بزيادة مهمة بالقطاع العام تقدر بـ 1000 درهم شهريا، ستصرف منها 500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز القادم، والتخفيض الضريبي والرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي والصناعي، الذي سيجعل الحد الأدنى للأجور في المغرب يأتي في المرتبة الثانية، إن لم نقل الأعلى على المستوى الإفريقي، وما لذلك من آثار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والمأجورين.

فإننا نؤكد على أهمية استمرار وتواصل الحوار والتفاوض مع النقابات والفرقاء الاقتصاديين والعمل على إحداث حوار اجتماعي قطاعي وطني وجهوي في مختلف القطاعات الاقتصادية، والنهوض بها داخل المقاولة، مع تبسيط وتقوية التمثيلية المنتخبة، وذلك من أجل إرساء وتعزيز السلم الاجتماعي في بلادنا وصون الحريات النقابية، توجيه المسؤولين في وزراتكم والمؤسسات التابعة لها إلى الاهتمام بالحوار الاجتماعي القطاعي مع المنظمات النقابية وإيلائه عناية خاصة.

وهو ما نجدد التأكيد عليه مادامت النقابات شريكا في بناء علاقات إيجابية وتحقيق التوازن بين العمال وأرباب العمل وشريكا في تحقيق السلم الاجتماعي.

كما لا تفوتنا الفرصة بهذه المناسبة أيضا، لنجدد دعوتنا إلى:

- ضرورة تسريع وثيرة تنفيذ ما ورد في اتفاق 29 أبريل 2024، خاصة ما يرتبط منه بتحسين أوضاع العمال والأجراء وتحصين مكتسباتهم؛

- حماية الحريات النقابية واحترام القوانين الاجتماعية من طرف أرباب العمل داخل المقاولة والتصدي لمحاولة ضرب الحريات النقابية ببعض الوحدات الإنتاجية، وذلك عبر تقوية جهاز تفتيش الشغل لتعزز الثقة فيه، باعتباره أهم وسيلة للإنصاف في مجال حقوق الشغيلة وفي تنفيذ الاتفاقات الموقعة؛

- الإسراع بمراجعة القوانين الاجتماعية، خاصة مدونة الشغل وفق منظور توافقي وبشكل يضمن حقوق الشغيلة ويحفظ كرامتها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا.

**المستشار السيد يوسف أيذي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

ونحن نتابع باهتمام تقييمكم لمخرجات جولة الحوار الاجتماعي، ونعتبر في الفريق الاشتراكي أنه الاتفاق الاجتماعي ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، بأنه المكتسب الاجتماعي يقاس بمدى انعكاسه على الحياة الاجتماعية للمواطن، يقاس بمدى تلبيته للحاجيات الأساسية.

اليوم، احنا فبلادنا مستوى ارتفاع الأسعار واللي جات من بعد الموجة ديال التضخم، التضخم بدا تيتراجع والأسعار بقات حابسة فذاك المستوى ديال الارتفاع، واحد.

نتساءل اليوم، السيد الوزير، ونخشى إدراج إخراج القانون التنظيمي للإضراب فهاذ الجولة، نعتبره جاء رد فعل متأخر من طرف الحكومة لتدارك ما أفرزته الاحتجاجات ديال نساء ورجال التعليم، اليوم بالنسبة لنا إخراج قانون الإضراب دون توسيع المشاورات بشأنه مع كل الفرقاء الاجتماعيين، قانون الإضراب، السيد الوزير، ما كيهمش فقط النقابة الأكثر تمثيلية بالمقياس ديال الحكومة، قانون الإضراب يهم جميع الفرقاء الاجتماعيين بالمنطق اللي تحدثتو عليه.

أيضا، نتساءل على غياب قانون النقابات، واسمحوا لنا السيد الوزير ما كنفهموش في الفريق الاشتراكي، ما كنفهموش كيف اليوم جلالة الملك محمد السادس نصره الله أحدث ثورة في تدبير المؤسسات السياسية والدستورية، لا في تنظيمها، لا في الهيكلة ديالها، لا في الدعم والتقوية ديالها.

وتصر الحكومة بتواطؤ مجموعة من الأطراف اللي كنعرفوها على تغييب النقاش حول قانون النقابات، كقانون مؤطر لمؤسسات دستورية، اليوم واش مستساغ اليوم فبلادنا أنه حوار اجتماعي اللي كيرهن المستقبل ديال الملايين ديال المغاربة أغلبيتهم شباب وقعو عليه ناس بلغوا من الكبر عتيا؟

واش الطبقة العاملة المغربية ما من حقهاش قانون اللي يأطر العمل النقابي ويضمن التنافس الشريف ويضمن الحق في التأطير الديمقراطي والنزيه والشفاف بين كل الفرقاء الاجتماعيين؟ كنتساءلو على المآل ديال قانون النقابات.

أيضا، تحدثتو السيد الوزير على الحوارات القطاعية، نتمنى أنه ما ذكرتم من استمرار الحوارات القطاعية يتم فعلا، خاصة وأنه مجموعة ديال القطاعات وصلو لاتفاقات وبقات معلقة، منها الصحة، منها العدل، منها الجماعات المحلية اللي بداو الحوار القطاعي، منها المالية، نتمناو أنه هاذ الشي يعرف طريقه للتنفيذ، ونتساءل عن وضعية المتقاعدين اللي العدد ديالهم يفوق مليونين متقاعد اللي ما كان حتى شي إجراء اجتماعي اتجاه هاذ الفئة، مع العلم أنه هاذ الفئة كتعاني، وكندعو الأسر بأكملها إذا ما استحضرنا ارتفاع النسبة ديال البطالة اليوم والعجز الاجتماعي اللي كتعاني منه هاذ الفئة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الفريق الاستقلالي، استنفذتم الوقت.

نمر إليكم السيد الوزير للرد على هذه التعقيبات.

تفضلوا.

**السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:**

**شكرا للسيد الرئيس.**

غتسمحولي غنجاوب على المعارضة.

الأغلبية كنظن بصفة عامة اعطات الإشارة واضحة، الأفكار اللي قلتو، الأخوة والأخوات، ولكن عرفتي علاش بغيت نجاوب المعارضة، بحيث بغيت نقنعهم، لأن بان ليا مازال ما بغاوش يقتنعو، واخا ذاك الشي واضح ومكتوب ومهم وغير مسبوق، ولكن لا ألومكم، لأنه هاذ الاتفاق هو كبير ومهم وتاريخي، ولكن بعض الملاحظات اللي طرحتوها هي ملاحظات في محلها، ولكن كاين الأجوبة ديالها، ربما غير ما شفتوهاش.

بالنسبة لهاذ الاتفاق، احنا فسرنا شنو فيه، وكنظن أنه المغاربة فاهمين وعارفين أشنو تدار، لأن الحمد لله احنا فواحد البلاد اللي المغاربة فيها الحمد لله واعيين وفاهمين، وملي كتكون شي حاجة معقولة تيشوفوها وتيعطيوها قيمتها، وخصنا نكونو منصفين للجميع، نكونو منصفين للفرقاء الاجتماعيين اللي دارو واحد المجهود كبير ووصلنا لهاذ الاتفاق نتيجة واحد النضال غير هو نضال كان حضاري، علاش لأن كانت واحد الإرادة مشتركة، كانت صعوبات ولكن تجاوزناها.

ثانيا، المواضيع اللي تكلمتو عليها هي مواضيع نحن نلتزم بها، كاين فالاتفاق ديال 30 أبريل 2022، قانون النقابات هو في صميم العمل

ديال الحوار الاجتماعي، ونصينا عليها وغادي نديروه، غير احنا كنا اتفقنا ما غنديروهشاي قبل القانون ديال الإضراب، علاش؟ لأننا نعالج أعطاب ديال السابق، لأن القانون اللي كينظم حق ممارسة الإضراب كان خصو يخرج للوجود في الولاية الأولى اللي تبعات 2011، يعني هو في الدستور، وبالتالي ضروري نعالجو واحد الإشكالية دستورية، وبطبيعة الحال القانون دالنقابات هو مطلب للنقابات قبل كل شيء، وأنا متفق على أنه خصو يخرج للوجود وغادي نبداو في النقاش ديالو مباشرة بعد الاستيفاء، يعني استنفاذ هاذ العمل اللي كنديروه دابا فالقانون اللي كيحدد شروط ممارسة حق الإضراب، وبطبيعة الحال هو مهم وأساسي.

بالنسبة لهاذ الشي اللي درنا فعلاقتو مع غلاء الأسعار، نعم كاين غلاء الأسعار، دابا تراجع، ما يمكنشاي نقولو أن الوضعية هي اللي كانت السنة الماضية، ولكن هاذ الشي أنا راه قلتو فالأول، أنه هاذ الشي اللي دارت الحكومة كيستحقوه الطبقة الشغيلة، باش نكونو واضحين، وهاذ 1000 درهم غير مسبوقة، إذ ما يمكناش نقولو باطنه كذا أو ظاهره كذا، أنا ما متفقش، غير اسمحوا لي على هاذ التوصيف.

ونبغي كلنا نكونو فالمستوى ديال هاذ اللحظة هاذي، ملي تكون شي حاجة إيجابية، بغض النظر على المواقع ديالنا السياسية أو التموقع فالمعارضة أو الحكومة، نعترفو ملي تكون شي حاجة إيجابية، هاذي مسألة إيجابية، إيجابية بجميع المقاييس، والمغاربة يستحقو أكثر، ولكن الطاقة ديال الحكومة هنا فين وصلات، هنا فين وصلات، ويستحقو أكثر، كنقولها ونعاود نقولها.

وكنظن على أنه من مصلحتنا جميعا أنه فهاذ الولاية الحكومية المطبوعة بالإرادة في التغيير وبالإرادة في تحقيق عدد من الأمور بالنسبة للشغيلة وبالنسبة لجميع الشرائح الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، من مصلحتنا كاملين نتعاونو، والقوانين اللي كتكلمو عليها غادي تجي لهاذ المجلس، وسوف تتم استشارة كل الفرقاء بدون استثناء، وهذا حق ديال جميع الفرقاء بطبيعة الحال، وهذا واجب ديال الحكومة، لأن قانون، مثلا ديال الإضراب، هو مسألة ديال المجتمع، ماشي قضية أغلبية أو معارضة.

على أية حال، أشكركم لروح الوطنية وحتى الانتقادات ديالكم من أجل تحسين العمل ديالنا، ونحن غنبقاو منفتحين أننا نستمرو فهاذ العمل إن شاء الله، خدمة للصالح العام، ونتمناو نكونو عند حسن ظن صاحب الجلالة الله ينصرو والمواطنات والمواطنين ديالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن بدورنا السيد الوزير نشكركم على الجواب وعلى التفاعل وعلى مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من الحوار الاجتماعي إلى قطاع الاقتصاد والمالية، ونرحب بالسيدة الوزيرة الحاضرة معنا للجواب على الأسئلة الموجهة للقطاع الذي تشرف عليه.

إذن، إذا سمحتم، نستهل هذه الأسئلة بسؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أعطي الكلمة لأحد.. تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد عموري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن استراتيجية وزارتكم لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

**السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أولا، اسمحوا لي نذكر بالخطاب الملكي السامي بتاريخ 28 غشت 2018، والذي دعا فيه صاحب الجلالة نصره الله، المؤسسات والمقاولات العمومية وكذلك الجماعات الترابية باش تكون تسديد ديال نقولو المستحقات فالآجال ديالهم، باش نبقاو محافظين على واحد النسيج المقاولاتي، كنعرفو بأن السيولة مشكلة كبيرة خصوصا للشركات الصغرى والمتوسطة.

إذن، تفعيلا لهاذ التوجيهات الملكية السامية، كتعمل الحكومة على عدد ديال الإجراءات، أهم حاجة هو تكون هاذ نقولو الثقافة ديال التسديد، نقولو، المستحقات، هذا شيء مهم جدا، وهاذ الثقافة كتجي بإجراءات نقولو قانونية، باش نقولو ها هو الأجل اللي خص تأدى فيه هاذ المستحقات.

بالطبع (l'observatoire) ديال الآداءات، مرصد ديال آجال الأداء كيساعد كثيرا على تتبع ديال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، اليوم كل ثلاثة شهور كاين هذاك الرقم ديال المؤسسات والمقاولات العمومية.

كاين كذلك الرقمنة، هذا هو الحل الحقيقي ديال الرقمنة، فاللي كنستعملو أداء تقريبا فذاك المنصة ديال الأداء، أكثر من 300 ألف ديال هاذ الآداءات تمت على طريق هاذ المنصة، وهذا كيساعد.

كذلك، الميزانية ديال وزارة الاقتصاد والمالية، كتسرع بالدفع الميزانيات لا ديال الوزارات، لا ديال المؤسسات باش حتى هوما يكون عندهم السيولة باش يأديو هاذ..

فبالأرقام، كيفاش كنشوفو هاذ النتائج؟ في 2018 كانت هاذ المستحقات فآخر السنة تقريبا 18 مليار درهم، فمارس تقريبا وصلنا لـ 11 مليار، كذلك كان الآجال المتوسط في 55 يوما، اليوم وصلنا تقريبا 35 يوما، وتقريبا 165 مؤسسة، 80% ديال المؤسسات داخلة فهذاك الآجال ديال 60 يوم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

**المستشار السيد محمد عموري:**

كنشكركم السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أهمية الطلبيات العمومية بالنسبة لحركية الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص الشغل وإنعاش النسيج المقاولاتي المغربي.

وبهذه المناسبة، فإننا ننوه باحترام الآجال المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية، كما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة.

غير أن هذا الامر لا يخلو من بعض المعيقات التي ينبغي العمل على تجاوزها لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من هذا المرسوم، وتمكين المقاولات من مستحقاتها في آجال معقولة، بما يساعدها على النمو، عوض المساهمة في إغلاقها في بعض الأحيان بالتأخر في آجال الأداء.

لذا، فإننا السيدة الوزيرة، نلفت انتباهكم إلى عدد من النقط التي تؤدي إلى خلق مشاكل كبيرة لخزينة المقاولات وهي كالتالي:

أولا: تيتم احتساب الآجال من التاريخ ديال معاينة الخدمة المنجزة، وبالتالي فإن الفترة الزمنية بين لحظة إعلان المقاولة بأنها سالات (les travaux) ديالها والفترة فاش تيتم المعاينة ديالها ما كتحسبش داخل أجل الأداء بعض الأحيان، تظل دون مراقبة وتسجيل، مما يؤدي إلى طول الأداء الحقيقي.

وبالتالي كنطلبكم، السيدة الوزيرة، كيما أشرتو ليه بالعمل على رقمنة هاذ العملية، حيث يتم تسجيل جميع المراحل ما بين اللحظة اللي كتعلن فيها المقاولة على الانتهاء من الأشغال واللحظة اللي كتعين فيها المؤسسة العمومية ذلك.

ثانيا: في سياق تقلبات أسعار المواد الأولية، أصبح من المعتاد، كنشوفو بأن هناك مراجعة ديال الأسعار ديال الخدمات بشكل دوري لمواكبة هذه التقلبات، غير أن الصيغة المطبقة حاليا أقل ما يمكن نقول عليها، السيدة الوزيرة، أنها أصبحت متجاوزة.

لذا، كنقترحو تبسيط هاذ العملية ديال مراجعة الأسعار من خلال الفصل ما بين المبلغ الأصلي والمبلغ موضوع المراجعة، وبالتالي بأنه ذيك ما نتعطلوش فالأداء الكلي نسبقو ذيك المبلغ الأصلي ويبقى غير ذيك المبلغ اللي تيهم المراجعة هو اللي نقدرو نتأخرو على ما دوز (la procédure) ديالو، مع العلم السيدة الوزيرة، فهاذ الأحيان بأن المقاولة كتجنب دائما اللجوء للقضاء فهاذ النوع من الخلافات اللي تقدر تجمع مع هاذ المؤسسات، أولا، نظرا للوضعية الاعتبارية لهذه المؤسسات وكذلك باش تحافظ على واحد العلاقة جيدة وإيجابية مع الوزارات والمؤسسات العمومية، وكذلك الجماعات الترابية.

وفي الأخير، فإننا نعبر، لكم السيدة الوزيرة المحترمة، على انخراطنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتعاون معكم في سبيل تجاوز كافة المشاكل المتعلقة بطول آجال الأداء التي يعاني منها النسيج المقاولاتي المغربي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السيدة الوزيرة الرد، تفضلوا.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا.**

متفقين بأن نقولو المجهود ديال الاستثمار خص استافدو منه المقاولات المغربية، أشرت لبعض الأرقام باش نقولو المجهود تعمل، هذا ما كيعنيش بأن ما كاينش ما يقل واحد المجال، باش نحسنو نقولو المنظومة، فكما ذكرت الآجال بين (la livraison) وهذا.

فالرقمنة غادي تساعد على تحسين هاذ الأداء، كذلك الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي عملناها كعضو فهاذ المرصد، لأن عندها كذلك واحد العلاقة خاصة مع هاذ المؤسسات باش حتى هي تساعد على تنزيل هاذ الإصلاحات فيما يخص آجال الأداء للمقاولات.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

ونبقى مع نفس الفريق حول سؤال آخر يتعلق بـ "الإصلاح الجبائي".

تفضل السي رضى، تفضلوا لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد رضى الحميني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

نسائلكم حول تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

قانون الإطار رقم 69.19 تنظن أنه قانون نموذجي، لأنه كان نتيجة لنقاش عميق لمدة سنوات، واليوم الكل معبأ لتنزيل هاذ قانون الإطار، كما تتعرفو، اتفقنا على 5 سنوات مرحليا جميع أنواع نقول الضرائب، فتطرقنا السنة الماضية 2023 للضريبة على الشركات باش يكون تبسيط، ووصلنا لواحد نقولو النسبة ديال الضريبة ديال 20% اللي تنظن أنه كان اختيار جريء للحكومة، ما كانش تنتظروه الاقتصاد الوطني، ولكن عارفين بأنه من شأنه أنه يشجع على الاستثمار.

قانون المالية في هاذ السنة تطرقنا لواحد الإصلاح اللي مهم جدا، وتيمس جميع المواطنين ماشي غير المقاولات، وهي الضريبة على القيمة المضافة على نسبة 3 سنوات، وكان الهدف بالطبع يكون عدالة جبائية في هذا الملف ونظرة للقدرة الشرائية للمواطنين، وعرفتو العدد ديال المواد اللي تتخضع النسبة ديال 0% فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة.

المحور اللي كنتسناوه غنبتديو فيه هو الضريبة على الدخل والأجور، أظن أن الزميل ديالي تكلم على اللي وصلنا ليه في هاذ الحوار الاجتماعي، نقولو التاريخي اللي توقع الأسبوع الماضي، وغنكونو هكذا نهينا هاذ الإصلاح الضريبي في المضامين الكبرى ديالو، اللي تيعطي نقولو واحد الرؤية واضحة للمقاولات.

اللي بغيت نقول هنا ونشير ليه، هو أن هاذ الإصلاح ما جاش مع واحد الضغط ضريبي إضافي، وإنما توسيع الوعاء الضريبي، والحمد لله، النتائج في 2023 نتائج إيجابية ارتفعت المداخل تقريبا بـ 7% دون ضغط إضافي جبائي على لا المواطنين ولا المقاولات.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

**المستشار السيد محمد رضى الحميني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

شكرا السيدة الوزيرة على الإجابة ديالكم الواضحة.

كيف تتعرفو احنا تنحييو هاذ الإصلاح الضريبي وجميع التدابير اللي اتخاذت في هاذ السنوات الأخيرة، اليوم عندنا واحد الرؤية مستقبلية للمنظومة الضريبية في بلادنا، فكيف تكلمتو على إصلاح الضريبة على الشركات هاذي سنتين برؤية في أفق 2026 باش نوصلو لسعر موحد ديال 20%، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة اللي ابتدأ في السنة الماضية وغادي يستمر في السنة المقبلة وإصلاح الضريبة على الدخل.

بلا شك فإن هاذ الإصلاحات كلها إصلاحات جريئة، إصلاحات اللي تتعطي واحد الرؤية مستقبلية للفاعلين الاقتصاديين، وتنشكروكم عليها، واحنا في إطار الاندماج والانخراط ديالنا في هاذ الإصلاحات، نود أن نستكمل الورش ديال الإصلاح الضريبي بجوج ديال الأوراش:

الورش الأول هو إصلاح الجبايات المحلية اللي جات في مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات ديال 2019 ومضامين القانون الإطار، هاذ الجبايات المحلية اليوم اللي كتشكل واحد العبء كبير على كل القطاعات، حيث كاين بعض الضرائب اللي كتخص كل القطاعات بحال ضريبة الرسم المهني(la taxe professionnelle) ) اللي كنوجدوها في جميع القطاعات واللي اليوم كتشكل واحد العائق فالأساس ديال الاحتساب ديال هاذ الضريبة (la base de calcul) ديالها اللي هي أصبحت متجاوزة على الصعيد الدولي، اليوم اللي (on taxe l'investissement) عوض القيمة المضافة ولا (l'excédent brute d'exploitation) اللي خص الشركة تأدي عليه هاذ الضريبة.

كاين هناك ضرائب أخرى اللي كتخص بعض القطاعات، خصوصا القطاع السياحي ولا قطاع العقار اللي كاين عدد كبير من هاذ الجبايات، احنا كيف المقترحات باش يكون التوحيد ديال هاذ الضرائب فجوج ديال الأشطر، تكون ضريبة خاصة بالوعاء العقاري وضريبة خاصة بالنشاط الاقتصادي.

المحور الثاني اللي بغيت نتكلم عليه اليوم هو المحور المتعلق بإعادة هيكلة مجموعة المقاولات، نظام جبائي خاص بمجموعة المقاولات (la fiscalité de groupes) لأن حتى هي جات فالمخرجات، واحنا عندنا اليقين بأنكم كتباشرو العمل على هاذ الورش، لأن بدون مقاولات كبرى رائدة اللي غادي تخلق معها مقاولات صغرى ومتوسطة ما يمكنش

نوصلو لواحد التنمية اقتصادية ويكون عندنا اقتصاد وطني قوي، وهاذيك 143 شركة اللي كنتكلمو عليها، احنا الهدف ديالنا تكون أكثر وأكثر لأن غتساهم كيف قلتو السيدة الوزيرة في توسيع الوعاء الضريبي وأيضا في تحسين المداخيل الضريبية وأيضا تخفيف العبء على الملزمين، هذا هو الهدف اللي كننتظروه إن شاء الله، واحنا عندنا كلنا وثقتنا كبيرة فيكم ومنخرطين معكم في استكمال تنزيل مضامين القانون الإطار بهدف ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

لكم رغبة في الرد؟

في حدود الوقت، باقي ليك شي حاجة.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

الوقت اللي قلنا بأن كملنا الإصلاح، معك حق، فأظن أن هاذ المسار اللي ماشيين فيه ديال النجاح ديال هاذ الإصلاح الضريبي مع رفع المداخيل من شأنه أنه يشجعنا باش نسرعو كذلك الضرائب المحلية، لا باش يكون التجميع ديال العدد منهم، وكذلك أظن أن من شأنه غادي يرفع كذلك المداخيل، فأظن الزملاء ديالنا في وزارة الداخلية أو فالجماعات الترابية منفتحين باش نفتحو هاذ الورش وفي (les groupes) حتى هو كذلك يكون إن شاء الله نقاش مستقبلي.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتمحور حول "ارتفاع الأسعار"، وهو للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لطرح السؤال.

**المستشار السيد عبد الله مكاوي:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

نسائلكم السيدة الوزيرة عن البديل الحكومي للحد من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

واقيلا لا داعي للتذكير بأسباب هاذ ارتفاع الأسعار، كنعرفو السياق الدولي اللي كنعيشو فيه منذ عدد ديال السنوات، فالإجراءات اللي اخذاتها ومازال كتاخذها الحكومة من نوعين: أولا، إجراءات لدعم بعض المواد، ومن جهة أخرى إجراءات للرفع من الدخل.

فيما يخص الدعم كاين بالطبع صندوق المقاصة، ونذكر بالأرقام، سنة 2022، 26 مليار لدعم غاز البوطان وتقريبا 10 مليار للدقيق، 23 تقريبا وصلنا تقريبا لـ 23 مليار فالغاز، و2024 فقانون الميزانية، برمجنا 16 مليار يمكن يكون الرقم أكثر من هكذا.

كذلك، كان اختيار لدعم النقل اللي كلف تقريبا 8 مليار، وهو إجراء أفقي اللي تيستافدو منه المواطنين لأنه دعم نقل البضائع وكذلك المسافرين ودعم المكتب الوطني للكهرباء اللي خلانا يبقاو الأسعار مستقرة.

كذلك، إجراءات جمركية اللي تتعرفوها لأن كان تعليق ديال الرسوم الجمركية ديال العدد ديال المواد.

من جهة أخرى، نقولو هاذ تأسيس الدولة الاجتماعية، كذلك التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي المباشر، الرفع كذلك من الحد الأدنى من الأجور، كان كذلك إجراء مهم، في نفس الوقت اللي كنساعدو على استقرار أو الخفض من الضغط ديال ارتفاع الأسعار، كاين كذلك مجهود مهم جدا للدعم في مجالات الدخل.

وتنشوفو اليوم بأن نسبة التضخم اللي وصلت واحد 10% في فبراير السنة الماضية انخفضت في أواخر 23، وفي الشهور الأولى من هاذ السنة راه احنا أقل من 1% في هاذ النسب ديال نقولو التضخم اللي كيبين بأن هاذ الإجراءات وهاذ الميزانيات المهمة اللي استعملتها الحكومة كان عندها أثر على الأسعار.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

**المستشار السيد عبد الله مكاوي:**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

تفاعلا مع توضيحاتكم نود في الفريق الحركي تسجيل ما يلي:

أولا، السيدة الوزيرة عكس التصريحات والأرقام المروجة وبعين

الواقع لازالت أسعار المواد الأساسية والمنتوجات الفلاحية والمحروقات والسلع والخدمات ببلادنا في تصاعد مستمر، حيث لازال التضخم مرتفعا رغم الأرقام والمؤشرات المتفائلة المعلنة، حيث كشف الواقع الملموس شرود كل فرضيات وتوقعات الحكومة سواء المتعلق بالنمو أو عجز الميزانية أو الحد في التضخم أو المديونية.

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، إزاء هذه الوضعية الصعبة وبعد نصف الولاية تأكد بالملموس أن الإجراءات الحكومية المتخذة غير ناجعة وغير مؤثرة، فقاعدة البطالة في توسع وفقدان العديد من مناصب الشغل وصل حد غير مسبوق وهشاشة ساكنة المناطق القروية والجبلية في تنامي جراء الجفاف.

وبفعل عجز الحكومة عن إبداء حلول لإشكالات هاذ المجال المهمش فيما أضحت وضعية الأسر المغربية أكثر تدهورا رغم الدعم المباشر لجزء منها، والذي رافقته عدة اختلالات في التنزيل، وهو ما عكسته التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الوطنية مؤخرا، إذ كشف تقرير صادر عن "بنك المغرب" في متم مارس الماضي عن لجوء المغاربة للاستدانة لتمويل استهلاكهم بقيمة 8.7 مليار درهم من جمعيات القروض الصغرى، و79.2 مليار درهم من شركات التمويل، فيما أكدت المندوبية السامية للتخطيط في أحدث بحوثها تفاقم مديونية الأسر، إذ استزفت 42.3% من مدخراتها ولجأت إلى الاقتراض، كما فقد القطاع الفلاحي حوالي 280 ألف فرصة عمل في مقابل برنامج مؤقت للتشغيل دون جدوى من قبيل "أوراش" و"فرصة"، كما تأكد فشل برامج الدعم القطاعية المتعددة في السياحة والنقل، وفي المجال الفلاحي في التأثير الإيجابي على الأسعار والخدمات، مع الإشارة إلى الإغفال غير المبرر لدعم الصناع التقليديين ودعم الكساب المحلي مقابل مواصلة دعم الكساب الأجنبي ووسطاء من كبار مستوردي الأغنام، خاصة ونحن على مشارف عيد الأضحى.

إجراءاتكم الضريبية كذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، أزمت وضعية المقاولة الصغرى والمتوسطة وإفلاس متواصل للمقاولات وتسريح متواصل لآلاف العمال والأجراء.

ثالثا، السيدة الوزيرة، في ظل الأثر الواضح لارتفاع سعر المحروقات على ارتفاع الأسعار ببلادنا، نسجل ضبابية في رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات، فهي لازالت مترددة بل رافضة لتفعيل البند الرابع من قانون الحريات والأسعار والمنافسة الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا ومترددة أيضا في مراجعة الضرائب على المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير"، كما تتماطل الحكومة في تفعيل قرارات وآراء مجلس المنافسة ومختلف مؤسسات الرقابة والحكامة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**السيدة الوزيرة،**

لكم الحق في الرد فيما تبقى من الوقت.

تفضلوا.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

كما استعملت الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، فهي بنفسها اللي قالت بأن التضخم وصل لـ 0.3% في شهر فبراير، إذن نفس الأرقام وعدد ديال الأسعار انخفضت تقريبا لـ 40% في سنة 2024، لا في الخضر لا في الفواكه، الحكومة عملت إجراءات اللي بانت في هاذ نسبة التضخم كمؤشر مهم جدا، بلاما نذكر اللي طرق له السيد الوزير قبل مني في الحوار الاجتماعي، لأن احنا سايرين على دعم الأسر المغربية، خصوصا فيما يخص الدخل لا في الأجراء، لا في الدعم المباشر اللي غيكلف 25 مليار درهم سنة 2024.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

إذن السؤال الرابع تم تأجيله بطلب من مقدميه.

وننتقل إلى السؤال الخامس حول "تحسين مناخ الأعمال" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

في إطار تحسين مناخ الأعمال انعقدت أشغال المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال بتاريخ 15 مارس 2023 بالرباط، تحت شعار "جيل جديد من الإصلاحات".

نسائلكم، السيدة الوزيرة عن الاستراتيجية الحكومة الهادفة لتحسين مناخ الأعمال.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كيحتاج لواحد المناخ ديال الأعمال جيد، فكاينة إستراتيجية حكومية 2023 و2026 اللي كتضم 10 أوراش استراتيجية و46 إجراءات.

إلى حد الآن تقريبا 70% ديال هاذ الإجراءات انطلقت و44% من هاذ الإجراءات تم تنزيلها في السنة الأولى، أش كتضمن هاذ الإصلاحات؟

أولا، الإصلاح الضريبي عنده أهمية قصوى للمستثمرين، للمقاولات، لازم يكن تحفيز في هاذ الإصلاح الضريبي وتكون كذلك رؤية واضحة على مدى السنوات، هذا شيء مهم جدا.

كاين كذلك إصلاح ميثاق الاستثمار، فهاذ الميثاق الاستثمار كيشجع عدد كل الفئات ديال ميثاق الاستثمار، ولكن كيعطي تحفيز أكثر للجهات اللي في حاجة للاستثمار وكذلك تحفيزات لتشغيل الشباب والنساء.

كاين بالطبع المرسوم ديال الطلبات العمومية لأن الاستثمار العمومي كيبقى أهم الاستثمارات اللي كاينة خص تستافد منها المقاولات المغربية، تبسيط المساطر والرقمنة لأن شفنا في جميع المراحل ديال الاستثمار أو في التعامل مع الإدارة، تبسيط المساطر تيبقى أداء ناجع، كذلك إصلاح المراكز الجهوية، وراه شفتو بأن مجلس الحكومة صادق على المرسوم الجديد، فعدد ديال الآليات فيما يخص التمويل كذلك كاين صندوق محمد السادس للاستثمار اليوم كيتم التفعيل ديالو، وآليات أخرى للتمويل ك "تمويلكم".

"تمويلكم" في سنة 2023 مكنت تقريبا من واحد العدد مهم تقريبا سهلت 87.000 قروض لواحد المبلغ اللي وصل تقريبا ديال أكثر من 50 مليار ديال الدرهم، وكذلك (cadre) الماكرو-اقتصادي اللي بين واحد الصلابة ديال الاقتصاد المغربي حتى هو كيشجع المستثمرين وكيحسن مناخ الاستثمار.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

**المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه الإيضاحات.

فمناخ الأعمال هو شرط من الشروط الأساسية للتنمية ديال بلادنا، ولابد أن ننوه بالعمل اللي قامت به الحكومة في واحد السياق صعب متسم بتوالي الأزمات، كورونا، التضخم، غلاء أثمنة النقل، الزلزال، الجفاف المتوالي السنوات إلى غير ذلك، وخصوصا ترجعو للتنزيل ديال القانون الذي يحسب للحكومة الحالية القانون ديال 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار، اللي تهدف لواحد الهدف عندو الشروط ديالو، والشرط الأساس ديالو هو تحسين مناخ الأعمال، واللي تيتبلور في المبتغى ديال أنه القطاع الخاص يصعد من مستوى الاستثمار الخصوصي، اللي تنعرفو باللي الاستثمار العمومي في 2023 كانت 300 مليار درهم وفي 2024، 335 مليار درهم، فهذا تيحمل القطاع الخاص واحد الحمولة، واحد المسؤولية كبيرة ديال أنه لابد أنه يقوم بهذا باش المبتغى بالأرقام تنقولو بأنه خصنا واحد 1000 مليار ديال الاستثمارات، وهذا ما يمكن يكن إلا بتحسين مناخ الأعمال.

تحسين مناخ الأعمال فيه واحد المجموعة المعيقات، أساسها.. على كل حال الحكومة مشكورة قامت بمجموعة من الإصلاحات الجوهرية، فمن المعيقات الأساسية أيضا هو القضية ديال الولوج للعقار، التمويل، الولوج للتمويل اللي ربما القطاع البنكي وبتوجيه من جلالة الملك، نصره الله، في إحدى خطبه اللي وجه القطاع البنكي لتحمل مسؤوليته فيما يخص هاذ القضية باش نسندو الاستثمار الوطني خصوصا، والاستثمار الأجنبي أيضا لأن بلادنا، الحمد لله، اخطت خطوات كبيرة في تحسين مناخ الأعمال، وأضحى الاقتصاد الوطني فيه جاذبية كبرى.

لكن، لابد من العمل على جميع الواجهات اللي تهم تحسين مناخ الأعمال وخصوصا فيما يخص، وهاذي من المقتضيات ديال ميثاق الاستثمار اللي جاء تحفيز المستثمرين في المناطق النائية، لأن لابد من عدالة مجالية، فليس فقط فيما يخص الجهات، بل أيضا في الجهة الواحدة، بعض المرات تنشوفو بعض الجهات التي يكون القطب المدينة الأساس فيها مثلا تطور فيها تنمية ولكن في الهامش..

فهذا أيضا لابد من تحسين مناخ الأعمال، كاين جانب أساسي هو العناية أيضا بالعامل البشري بالنسبة للتكوين، وهذا مهم جدا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد.

إذن ننتقل إلى السؤال السادس.. فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

السيد المستشار المحترم السي مولاي عبد الرحمان ابليلا.

**المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

احنا تنعرفو بان السيمة الأساسية اللي تتطبع النظام الضريبي المغربي كنظام عصري هو أنه نظام مبني على الإقرار أو التصريح اللي تيتعين على الخاضع للضريبة تقديمه بإرادته المنفردة، وبالإرادة المنفردة ديال هاذ الخاضع للضريبة تيحدد رقم المعاملات ديالو والمداخيل ديالو والأرباح ديالو، وبالإرادة ديالو المنفردة تيحدد المبلغ ديال الضريبة اللي غادي يدفعو.

طبعا، في مواجهة هاذ الخاصية، الإدارة ديال الضريبة عندها واحد سلطة المراقبة أو سلطة التدقيق، وفي هاذ الإقراروفي الواقع هاذ السلطة ديال المراقبة عندها واحد الدور اللي هو دور بيداغوجي، بمعنيتها أنه ماشي واحد الوسيلة للبحث عن موارد ضريبية أخرى، وملي تنقولو دور بيداغوجي عند المراقبة الضريبية بمعنيتها أنه تتساعد الخاضع للضريبة باش يطبق بطريقة سليمة ومنطقية الضوابط المحاسبية والجبائية الجاري بها العمل، بمعنيتها أن هاذ المراقبة عندها واحد الدور أيضا في محاربة الغش الضريبي وفي جعل الجميع سواسية أمام الالتزام الضريبي.

وصراحة، اليوم الخاضع للضريبة تيتمتع بواحد مجموعة ديال الضمانات القانونية في هاذ الإطار، ونقدر نقولو بأنه لا يخل قانون المالية من إضافة ضمانات أخرى.

بغيناكم، السيدة الوزيرة، من خلال هاذ طرح هاذ السؤال باش تقدمو واحد رسالة اطمئنان للمقاولات الخاضعين للضريبة بأن الإدارة اللي انتوما الوصيين عليها ورئيسها أنه الإدارة غادي تعمل كل ما في وسعها من أجل التطبيق السليم للضمانات القانونية المتعلقة بمرحلة المراقبة الضريبية حتى يتمكن كل واحد من الدفاع على حقوقه وامتيازاته أيضا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

وتنشكركم على هاذ السؤال، لأن الضريبة عندها واحد الأهمية في تمويل الاقتصاد والدولة الاجتماعية وما فيها باس نبقاو أنه نقولو لا المقاولات ولا المواطنين المغاربة على أشنو هي الفلسفة ديال الضرائب في المغرب.

كما جا على كلامكم فالمداخيل اليوم الضريبية 93% ديال هاذ المداخيل، تتجي تلقائيا لا من الشركات أو لا كل الخاضعين للضرائب، إذن المراقبة ما تهم إلا 7%، فهاذ المبادئ راه معروفة تيبقى هاذيك 7% ديال المداخيل اللي تتجي من المراقبة، إلى قارناها مع بعض الدول نقولو متقدمة غادي نتقدمو إيلا خفضنا هاذ 7%، ولكن تتبقى نسبة نقولو لا بأس بها، إذن ما تنعتامدوش على مراقبة المداخيل الضريبية، كاين الثقة والحمد لله الثقة تتبين في الأرقام.

الضمانات تتعطى للمواطنين، فغنذكر بالإجراءات:

أولا، كاينة برمجة إلكترونية ما تنجيش نقول أنا غادي نمشي نراقب هذا ولا هذا، كاين معطيات كاين استثمارات ديال المديرية للضرائب في نظام معلوماتي، وكتعتمد هاذ البرمجة بطريقة الكترونية، كاين كذلك تبليغ الشركات من قبل عندهم 15 يوم باش نقولو لهم غادي تجي مديرية الضرائب، كاين محاضر كذلك قبلية قبل ما نشرعو في هاذ المراقبة، كاين مدة زمنية لأن شركة صغيرة إلى جابت مديرية الضرائب وبقات عامة ما غتبقاش تعمل أشغالها خصها تبقى تتخدم، فإيلا كان قل من 50 مليون درهم عندهم 3 شهور باش يديرو المراقبة، إيلا كان أكثر يوصلو حتى لـ 6 شهور، باش ما يكونش نقولو واحد المشكل كذلك في التسيير ديال هاذ الشركات.

ما غنمشيش في الإجراءات كلها ولكن تنعرفو كذلك اليوم كاين لجن محلية ولجن وطنية باش إيلا كان نقاش حول المخرجات ديال هاذ.. نقولو المراقبة الضريبية المواطن المقاولة، عندها الحق باش تبرر وتفسر، فقلتو بأن هاذ المراقبة كتدار بالطبع الناس اللي ما بغياش تخلص الضرائب ولكن كاين واحد الفئة أخرى اللي بعض المرات ما تيعرفوش ولا ما عندهومش معلومة، فهاذ نقولو هاذ المسطرات الجديدة وهاذ الثقة اللي بناتها مديرية الضرائب غادي تمكن على الأقل واحد الفئة اللي ما يمكنش ما عندهاش معرفة دقيقة بالقوانين تتعرف عليها، وتعالج الوضعية ديالها، والناس اللي ما بغياش تخلص الضرائب هاذوك غادي نعملو المجهود أكثر باش ما نخليوهمش في هاذ الوضعية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

**المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:**

نشكر السيدة الوزيرة على الجواب.

أنا غير بغيت نضيف واحد المسألة أساسية للجواب ديالكم على أنه ديما المراقبة، هاذ المراقبة ديال الضريبية تطرح المسألة ديال العلاقة ما بين الإدارة وما بين الملزمين وسبل وآليات تحسين هاذ العلاقة، أنا بغيت مادا بنا أن الإدارة تزيد تبحث في هاذ الأمر هذا بثلاثة المسائل أساسية:

1- المسألة الأولى هو: الالتزام بتعليل جميع القرارات في خلال هاذ المسطرة ديال المراقبة؛

2- المسألة الثانية: الالتزام بتقديم الحجة على ما يخالف ما ورد في الإقرار ديال الملزمين؛

3- والمسألة الثالثة والمهمة اللي أساسية هي: الالتزام بالشفافية، بمعنى أنه الإدارة إيلا تبين ليها أنه هذاك الخاضع للضريبة راه غفل أنه يستافد من واحد الامتياز ضريبي ما فيها باس أنه الإدارة تمكنو بحال اللي تنقولو (à charge et à décharge) فهاذ المسطرة.

شكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

ننتقل إلى السؤال الموالي لفريق الصالة والمعاصرة حول "تبسيط الإجراءات الجبائية أمام المغاربة المقيمين بالخارج".

تفضلوا السي أكناو.

**المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة الوزيرة،**

نسائلكم عن التدابير المتخذة لتبسيط الإجراءات الجبائية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلي.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد المستشار المحترم،**

فاعتبارا للرعاية والعناية الموصولتين لصاحب الجلالة نصره الله اللي كيوليها لأفراد الجالية المغربية، لا في بلد المقام ديالهم ولا للعودة للمغرب، فكاين عدد ديال الإجراءات كتقوم بها الحكومة لتبسيط المساطير من أجل الجالية المغربية.

من الناحية الجبائية اللي هو السؤال ديالكم فالمشرع منح للمغاربة المقيمين بالخارج حق التمتع بنفس الامتيازات الجبائية المخولة للمغاربة اللي عايشين فالمغرب، فعدد ديال المساطر وتحسين المساطر كيستافدو بها المغاربة المقيمين بالخارج.

الرقمنة بالطبع حتى هي كتساعد على تحسين الخدمات المقدمة للجالية، فاليوم القرارات اللي كتعمل بشكل إلكتروني وصلت تقريبا 6 مليون ديال القرارات، وهاذ تبسيط المساطر من شأنه أنه يساعدهم، تقريبا 91% دالأداءات في سنة 2023 تمت بطريقة إلكترونية وكيستافدو منها كذلك.

إصدار دليل جبائي خاص بالمغاربة القاطنين بالخارج، لأن بعض المرات كيطلبوهم الإدارات في بلد المقام فكاين واحد إصدار دليل جبائي اللي كيساعدهم كذلك فالبلد ديالهم.

كاين وضع مركز للإرشادات الهاتفية، لأن كنعرفو الوقت اللي كيجيو فالعطلة ما يمكنش ليهم يتطرقو لجميع المواضيع الإدارية وخلايا للاستقبال خاصة بهم فالمراكز الجهوية.

فاللي كنقولو اليوم أن كاين عناية خاصة بالجالية المغربية، لا في إدارة الضرائب وفي جميع المصالح الإدارية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن لكم الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

**المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

نشكركم على أجوبتكم، ونسجل بارتياح كبير بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتبسيط جميع الإجراءات الجبائية، وذلك بتنزيل الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، التزاما بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أكد فيها جلالته على ضرورة انخراط المرافق العمومية في ورش التحول الرقمي لتحقيق الفعالية والشفافية في إطار علاقتها مع المرتفقين.

هذا الورش الذي تضمن حزمة من الخدمات الجبائية المقدمة لمغاربة الخارج، تنزيلا لتوصيات النموذج التنموي الجديد، على اعتبار أن الجالية المغربية تحظى بعناية واهتمام مولوي، فهم بطبيعة الحال سفراء بلادنا وإحدى الدعامات الأساسية لمواكبة الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية شاملة ومندمجة.

وبهذه المناسبة، ننوه في فريقنا بمجهوداتكم المبذولة للنهوض

بأوضاع الجالية المغربية التي تتميز بدورها الاقتصادي الكبير لصالح وطنها الأم، لاسيما من خلال تحويلاتهم المالية لأسرهم واستثماراتهم، خصوصا في مجال العقار.

لكن، السيدة الوزيرة، يتوجب القيام بحملة تحسيسية واسعة لفائدة أفراد الجالية المقيمة بالخارج للتعريف بالمستجدات التي حملها ميثاق الاستثمار والعمل على مساعدتهم لتوجيه استثماراتهم نحو قطاعات واعدة وذات قيمة مضافة، تعزز السيادة الوطنية وتخلق فرص الشغل وتحقق لهم الربح من قبيل قطاع السياحة الصناعة والصحة، الرياضة والصناعات الخاصة، وكذلك في ميدان الطاقات البديلة والتكنولوجيات الحديثة، مع ضرورة الاستفادة من خبراتهم المتراكمة والمتطورة في كل المجالات.

كما ندعوكم لتخصيص تحفيزات إضافية على هامش ميثاق الاستثمار لهذه الفئة.

ولا يسعنا، السيدة الوزيرة في الختام، سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها في سبيل النهوض بمساهمة هذه الفئة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني واستدامتها لمواكبة الأوراش التنموية الجالبة للثروة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

السيدة الوزيرة، صافي؟

إذن ننتقل للسؤال ما قبل الأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية حول "الدعم الاجتماعي المباشر".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد بن فقيه:**

نسائلكم عن الإشكالات التي تعتري تنزيل مشروع تعميم الدعم الاجتماعي المباشر.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

تفضلي.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أولا، قبل ما نتكلم ونقولو على بعض المشاكل اللي مطروحة، نوهو أنفسنا على هاذ الورش الملكي المهم ديال الدولة الاجتماعية والثورة الاجتماعية اللي كيمثلها الدعم الاجتماعي المباشر اللي بقاو كينتظروه المغاربة، واليوم أصبح حقيقة منذ شهر دجنبر.

فكما تتعرفو كيعتمد هاذ الدعم الاجتماعي المباشر على "السجل الوطني الموحد"، ونوهو أنفسنا جميعا لأن المملكة اعتمدت آليات عصرية شفافة لتسجيل هاذ الأسر، تسجلات إلى متم شهر أبريل تقريبا 4.4 مليون طلب من الاستفادة، اليوم 3 مليون 640 ألف أسرة، أي تقريبا 12 مليون ديال الناس كيستاسفدو وكياخذو هاذ الدعم المباشر اللي كيكلف إلى حد الآن 2 المليار، غنذكربأن سنة 2024 تقريبا 25 مليار ديال الدرهم غادي تم وغادي تستافد منها الأسر اللي مستهدفة في إطار هاذ الدعم المباشر.

كذلك، النجاح تم لأن كان تفاعل ديال القطاع البنكي باش هاذ المبالغ تؤدى شهريا في أحسن الظروف، 500 درهم هي نقولو الحد الأدنى ونعرفو كيوصل حتى لـ 1050 درهم، الأسر اللي عندها العائلات.

فاليوم نقولو هاذ الورش اللي ابتدأ في واحد.. قبل الآجال وعندو وقع مهم جدا، خصنا نعترفو بأنه نجاح للمغاربة كلهم، هذا ما كيعنيش بأن كاين بعض التساؤلات، كيفاش نسجل، فالعالم القروي اليوم تقريبا 75% ديال الناس تسجلو بطريقة إلكترونية، هذا كيعني بأن المساطر اللي منزلة، أن التسهيلات اللي تعملت، أن الاعتماد على الرقمنة هو شيء مهم جدا اللي غينجح إن شاء الله هاذ الورش المهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب.

**المستشار السيد محمد بن فقيه:**

بطبيعة الحال حتى احنا كنوهو، السيدة الوزيرة، بهاذ البرنامج وهاذ المشروع المجتمعي، نصفق لهاذ الجيل الجديد من التعاقد الاجتماعي، نثمن عاليا طبعا المجهودات اللي تبذلات واللي وصلنا اليوم الحمد لله بفضلها إلى هاذ..

أنا غير بغيت نتساءلو عن الإشكالات التي تعتري هاذ المشروع هذا، فالحقيقة بغينا نعرفو اليوم هاذ المعايير، كنتكلمو على معايير موضوعية ديال "السجل الاجتماعي الموحد" باعتباره الوسيلة الأنجع والآلية اللي يمكن أنها من خلالها نوصلو للأسر المعوزة والفقيرة والهشة، واحنا كنثمنو بطبيعة الحال أننا مشينا للأطفال واهتمينا بالأطفال والتمدرس، كله هاذ الشي كله مزيان، ولكن هاذ "السجل الاجتماعي الموحد" اليوم بهاذ المعايير ديالو، فالتنزيل ديالو فالشهور الأولى، اسمحو لي غنعطي مثال مثلا: واحد السيدة اعطيناها.. اخذات 500 درهم، هاذ إيطو

اخذات 500 درهم، فدجنبر2023، جينا في يناير، هاذ إيطو منعناها من هذا، هاذ إيطو ما تزوجات، ما تطلقات، ما شرات (moteur) ما دارت (assurance) ما ولدات، ما دارت (abonnement) ديال التليفون، فالناس ما فهموش، ما كاينش يعني حتى على الأقل واحد الإعلان باش يفهمو هاذ الناس كيفاش أنه اليوم اعطيتني الفلوس، اعطيتني واحد 500 درهم، قلتي لي طلع تاكل الكرموس، ملي كليت الكرموس تزاد الوزن ديالي بواحد نصف كيلو، قلتي ليا هبط من هاذيك الكرمة باركة عليك، هذا هو الإشكال الحقيقي اللي خصنا اليوم.. لأنه ملي كنهضرو على واحد المشروع، واحد البرنامج اللي هو مشروع ملكي وكنفتخرو به كاملين، خص يكون التنزيل ديالو بواحد النوع من الشفافية وبواحد النوع من الجرأة، وإلى كانت شي حاجة ناقصة نقولوها.

ثانيا، تنهضرو اليوم على الديمومة ديال هاذ المشروع، احنا تنهضرو على 25 مليار، تنهضرو على 29 مليار في 2026، تنهضرو على 40 مليار، كيفاش غادي نديرو التوازن اليوم باش نوفقو ما بين أولا، الحفاظ على هاذ الدعم اللي غتعطيه الدولة اليوم والحكومة لواحد الفئة كبيرة فالمجتمع، هاذ الأسر اللي تكلمتي عليها، وهاذ العدد اللي هو كتطمحو لـ 60%، كيفاش غادي نستمرو فيه؟ وفنفس الوقت غادي نستمرو فدعم الصندوق ديال المقاصة، هنا غادي يخصنا 40 مليار، وهنا غيخصنا 40 مليار، كيفاش غنديرو باش نستطعو أننا تكون عندنا هاذ الديمومة ديال هاذ المشروع هذا؟

ثالثا، واحد القضية بغيت نطرحها معكم، السيدة الوزيرة، هي هاذ المعايير اليوم اللي تنتكلمو عليها، ماتيبان ليش بأنه خصنا نشوفو كيفاش أننا نحذفو بعض.. شكون هو الإنسان اللي اليوم كتعطيه.. راه مفروض أنك اعطيتني 500 درهم، أنه تحسن المؤشرات عندي، ماعندها حتى معنى، أنك تعطيني 500 ولا تعطيني 1000 درهم وفي الآخر تساءلني وتحاسبني على تحسنات المؤشرات ديالك؟

ثانيا، أنا تنقول وخصنا نطرحو سؤال حقيقي، واش 300 درهم للطفل ولا 400 درهم فأقصى الحدود لكل طفل زائد 36 درهم زائد هذا، إلى جمعنا هذاك الباك كامل، واش 300 درهم ولا 400 درهم اليوم غادي تقدر أنها تقري لينا وليد وتوفر له العيش الكريم، وتحقق له أنه هاذيك المخاطر ديال الطفولة للأسر تحميها من مخاطر ديال الطفولة، تحمينا من الهدر المدرسي، تحمينا كذلك من واحد المجموعة ديال الإشكالات اللي كتعرفها الأسرة المغربية اللي هي القوام والأساس والمركزية ديال التنمية البشرية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

السيدة الوزيرة، تفضلوا.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

أولا، فشهر دجنبر كان مليون ديال الناس اللي استافدو، اليوم 3.6 مليون واحد، إذن الأرقام ارتفعت، الوضعية نقولو ديال الشخصية اللي يمكن لها يكون عندها آثار على العتبة، وهذا شيء دينامي، وهاذ الشي فسرو حتى السيد رئيس الحكومة، ماكاينش واحد الرقم اللي غادي نبقاو عايشين به.

كذلك، كاين بعض المراقبة ديال بعض المعطيات، وكاين الغش كذلك فهذا، فالاستدامة راه جات فالقانون الإطار اللي كتعرفوه، تجميع الأنظمة اللي كاينة اليوم ديال البرامج الاجتماعية والرفع التدريجي ديال المقاصة، ولكن من جهة أخرى المبدأ هو الاستهداف، والاستهداف هوما الناس اللي عندهم هذاك (le score) اللي جا بيه السجل الوطني الموحد.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

ومن الدعم المباشر، ننتقل معكم إلى الاستثمار العمومي، هو موضوع سؤال لفريق التجمع الأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، الأخت فاطمة الحساني.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيدة الوزيرة،**

عن تعزيز المجهود الإرادي للاستثمار العمومي، نسائلكم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

**السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

فالاستثمار العمومي هو قناعة ديال الحكومة أنها خصها تبادر به، والأرقام راه واضحة ونذكرو بها السادة المستشارين، وصلنا لواحد الرقم قياسي في 2024 ديال 335 مليار، إيلا شفتو هاذ المجهود كاين لا في القطاعات الوزارية، القطاعات الاجتماعية في التعليم والصحة، كذلك البنى التحتية خصوصا الماء، التجهيز، وكذلك الفلاحة، السياحة وغيرها، والمؤسسات العمومية كذلك، نذكر غير المكتب الشريف للفوسفاط اللي عندو واحد البرنامج في أفق 5 سنوات، اللي مهم جدا لا بالمبلغ ديالو لا كذلك اللي غادي يجي ليه من تكنولوجيا عصرية وكذلك المجال ديال الهيدروجين الأخضر.

فكاين هاذ المبالغ اللي مهمة جدا للتسريع بمشاريع هيكلية مهمة

جدا، وتنعرفو أشنو جاي مستقبلا، إن شاء الله، مع المونديال ديال 2030 اللي غادي يكون، إن شاء الله، هاذ الأرقام مهمة أكثروغادي يكون مع شراكات، وغادي نرجع لها مع القطاع الخاص، لا القطاع الخاص محليا أو للمستثمرين الأجانب.

فهاذ اللحظة اللي باقي الاستثمار العمومي تيمثل الثلثين ديال مجهود الاستثمار، اللي حرصت عليه الحكومة هي ماشي غير نعملو الاستثمار، هي تكون كذلك فرصة باش تستافد منهم المقاولات المغربية، وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، مع تحفيزات مجالية، فتنشجعو كذلك المؤسسات العمومية أنها تكون التفاتة في جميع جهات المملكة باش يكون نوع من العدالة المجالية.

ولكن، تنستغل الفرصة لأن في مجلس المستشارين باش نذكر بأن الهدف والنجاح اللي غادي يكون هو الوقت، لأن غادي يكون الاستثمار ديال القطاع الخاص تيمثل الثلثين، فغنضافرو الجهود جميعا غادي يكون هاذ تحسين مناخ الأعمال من شأنه كذلك باش نوصلو جميعا، هذا ما تيعنيش أن بغينا نقصو من المبالغ، لأن كاين واحد الأفق ديال الاستثمارمهم جدا، الدولة غادي تستمر، ولكن اللي خص، خص جلب استثمارات أجنبية، وراه احنا تنشتغلو عليه، وخص المقاولات المغربية وخص روح المقاولات المغربية جديدة كذلك تساعدنا في هاذ المجهود ديال الاستثمارو ديال التنمية الاقتصادية.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

**المستشارة السيدة فاطمة الحساني:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لا يسعا إلا أن نتمن ما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة من إجراءات وتدابير نوعية، تهم بالأساس تحقيق هاذ المقاربة المجالية التي نطمح إليها فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات العمومية.

فلا أحد تينكر ما راكمته بلادنا في السنوات الأخيرة، ولاسيما في هاذ الحكومة الحالية على مستوى الميزانيات المخصصة للاستثمار العمومي، باعتباره رافعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار الخاص، وكذا آلية مهمة للتأهيل الاجتماعي، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج بالوسطين القروي والحضري.

بهاذ المناسبة، تنشيدو بالأهمية الكبرى اللي كتوليها الحكومة للاستثمار العمومي، والحكومة الحالية عفوا، وبشكل غير مسبوق للاستثمار العمومي، والتي لامسناها من خلال تعزيز ديناميته بمبلغ إجمالي يقدر بـ 335 مليار درهم في مالية 2024، كما لامسناها من خلال مجموعة من الأوراش الكبرى التي تعرفها مختلف جهات المملكة، سواء فيما يخص مشاريع التأهيل، البنى التحتية أو فيما يتعلق بتأهيل وبناء المرافق العمومية الضرورية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، تماشيا مع الثورة الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

في هاذ المجهود الاستثماري العمومي الذي تبذله الحكومة على عدة مستويات، واللي مكن بلادنا بلا شك من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحسين شروط الإنتاج والتصديروالتسويق يسائلنا حول كيفية توزيعه جهويا للحد من الفوارق المجالية القائمة بين الجهات، وللأسف نجدها داخل الجهة الواحدة، بين الأقاليم وكذلك لضمان رهان ثنائي متمثل في الحفاظ أو الرفع من مناصب الشغل المحدثة ما أمكن، دون إغفال البعد المجالي والتوزيع العادل لفرص وثمار الاستثمار، في ظل تبني بلادنا لميثاق جديد للاستثماريراعي المقاربة المجالية ومحفز للاستثمارات، خاصة بالمناطق الأقل حظا في جلب هذا النوع من المشاريع.

ففي اعتقادنا داخل فريق التجمع الوطني للأحراريجب مواكبة هذا التوجه فيما يتعلق بتنزيل الاستثمارات العمومية عبر مضاعفة البرامج والأوراش الكبرى بالجهات التي تعرف تفاوتات فيما بينها لتحقيق نوع من التوازن والتكامل بينها، إعمالا للنموذج التنموي الجديد الذي يصب في هذا الاتجاه، مما سيمكنها بلا شك من مسايرة النهضة التنموية التي تعرفها نظيرتها المتقدمة، وبالتالي جعلها قطبا ومحركا للنمو الاقتصادي الذي نراهن عليه لتحسين ظروف عيش المواطنين، باعتباره أولوية كبرى خاصة مع تبني بلادنا للخيار الملكي للدولة الاجتماعية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

إذن الوزيرة لا ترغب في الرد.

نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، وستكون لنا معك فرصة في الجلسة التشريعية الموالية.

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

هكذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

**رفعت الجلسة.**

## محضر الجلسة رقم 161

**التاريخ**: الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م).

**الرئاسة**: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت**: سبع دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.

**جدول الأعمال**: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

---

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

**السيدة الوزيرة المحترمة،**

**السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،**

يخصص مجلسنا هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي"، والذي أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أتقدم في البداية باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وللسيد وزير الصناعة والتجارة على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المدرج في جدول أعمال مجلسنا في هذه الجلسة.

وفي البداية، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون موضوع جدول الأعمال الذي سبقت الإشارة إليه.

تفضلوا، السيدة الوزيرة، لتقديم هذا المشروع نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة.

**السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية، نيابة عن السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يسعدني أن أقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة قامت بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية بإعداد مشروع هاذ القانون، وذلك لتحقيق الانسجام مع النصوص القانونية الجاري بها العمل.

فتتجلى أهم المقتضيات الواردة في مشروع هذا القانون بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415، التي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز آخر ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار.

ويتجلى الهدف الأساسي من نسخ هاذ المادة المذكورة أعلاه (43) في تحقيق الملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل، لاسيما مقتضيات قانون الإطار الرقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي لا يستثني مشاريع الاستثمار المنجزة في القطاع الصناعي من الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار من جهة مع مقتضيات كذلك قانون الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي نص على أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة من جهة أخرى.

كما يستهدف مشروع هذا القانون من نسخ المادة 43 تحقيق الانسجام مع مقتضيات قانون المالية الجديد لهاذ السنة 24، الذي تم بمقتضاه نسخ المادة 165 منه، التي كانت تنص على عدم الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

تلكم، باختصار، الخطوط العريضة لمشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون 19.94.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء مجلسكم الموقر، راجيا أن ينال رضاكم.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التقديم.

نمر إلى تقرير لجنة القطاعات الإنتاجية وأعتقد أنه هذا التقرير قد

تم توزيعه ورقيا وإلكترونيا.

والآن نمر إلى المناقشة، الفرق والمجموعات الراغبة في مناقشة هذا المشروع.

لا، غير باش نتافقو، هل تسلمون المداخلات مكتوبة؟

إذن نسجل على أن جميع الفرق والمجموعات المكونة لهذا المجلس سلمت مداخلاتها المتعلقة بمناقشة مشروع القانون المذكور مكتوبة.

إذا لم تكن هناك أية ملاحظة نمر إلى التصويت على هذا النص، يتعلق الأمر بمادة فريدة تم التصويت عليها في اللجنة المعنية، بالإجماع.

إذن **أعرض المادة الفريدة للتصويت:**

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 02.

إذن **أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:**

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 02.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 23.56 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".**

شكرا للجميع.

**رفعت الجلسة.**

---

**الملحق:**

**المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.**

**1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

**السيد الرئيس المحترم؛**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛**

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لدراسة "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي"، بعدما وافقت عليه لجنة القطاعات الإنتاجية بالإجماع.

هذا المشروع الذي يهدف إلى مواكبة الاستثمار الصناعي الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، يأتي انسجاما مع أهداف القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتيسير عملية جذب الاستثمارات عبر إجراءات تحفيزية مشجعة. وذلك في إطار المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتبسيط عملية الاستثمار وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن مشروع هذا القانون الذي جاء لنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي بالرغم من محدودية مواده، إلا أن مضمونه وأهدافه جد كبرى تتمثل في تحقيق الملاءمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال، لاسيما مع مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار "الذي لا يستثني مشاريع الاستثمار المنجزة في القطاع الصناعي من الاستفادة من نظام الدعم الأساسي للاستثمار"، ومقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي نص في المادة 3 منه على "أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي" والأولويات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة.

كما أن مشروع هذا القانون يهدف كذلك إلى تحقيق الانسجام مع مقتضيات قانون المالية الجديد لسنة 2024 الذي تم بمقتضاه نسخ المادة 195 منه التي كانت تنص على عدم الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

**السيد الرئيس المحترم،**

إننا نسجل بإيجابية كبيرة قيام الحكومة بتعديل هذا القانون المهم، وملاءمته مع التحولات التي تعرفها المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار، التي من شأنها تعزيز مكانة المغرب كمنصة استثمارية دولية مهمة، ووجهة استثمارية ذات جاذبية إقليميا ودوليا، لاسيما فيما يتعلق بأنظمة الدعم المتعلقة بالاستثمار، حتى تكون أكثر فاعلية ومساهمة في الإقلاع الصناعي والتوجه الاستثماري الذي تعرفه بلادنا في الآونة الأخيرة.

وبهذه المناسبة ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تم بذلها من طرف الحكومة، والنتائج التي تم تحقيقها لتعزيز معظم جهات المملكة بمناطق صناعية تساهم في تحقيق إقلاع صناعي حقيقي، باعتبارها ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وتحقيق التنمية المستدامة، مما يتعين معه العمل على المزيد من تطوير البنية التحتية لهذه المناطق وتوفير الخدمات

الضرورية، مثل الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات، في أفق تحقيق بيئة ملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وخلق فضاءات مواتية للاستثمار وسهلة الولوج، لاسيما لفائدة المقاولين الصغار والشباب والمتوسطين.

**السيد الرئيس المحترم،**

انطلاقا مما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر مشروع هذا القانون على درجة كبيرة من الأهمية وسنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## 2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،**

بعد أن تم تحديث جميع أنظمة الدعم المتعلقة بالاستثمار، سواء بالنسبة للمقاولات المغربية أو الأجنبية، بموجب القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي نص ضمن فصوله على نظام دعم من أجل تشجيع الاستثمار يتمثل في منح استثمار مشتركة لفائدة مشاريع الاستثمار وفقا لمعايير محددة بنص تنظيمي، ومنح استثمارات إضافية (منح ترابية) لمشاريع الاستثمار المنجزة بالجهة أو الأقاليم أو العمالات ومنح قطاعية تمنح لفائدة المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية.

وبمقتضى قانون المالية 2024 تم نسخ المادة 165 من المدونة العامة للضرائب التي كانت تنص في البند الأول منها على أنه لا يجوز الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وبين أي امتياز آخر مقرر بأحكام تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار.

وقد جاء القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح النظام الجبائي على أن الدولة تسهر في المجال الجبائي على ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثرها الاجتماعي والاقتصادي وللأولويات المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون، بما في ذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل ذات جودة.

إلا أن مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.24 المتعلق بالتسريع الصناعي تنص على أنه لا يجوز أن يجمع بين المنافع الممنوحة بموجب هذا القانون وبين أي منافع أخرى مقررة في نصوص تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار، مما يجعل مقتضيات هذه المادة متجاوزة وغير ذات موضوع نظرا للاعتبارات السابقة.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يساند مبادرة "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي" من أجل المحافظة على الدينامية الكبيرة والمتميزة للصناعة المغربية التي تستجيب للتوجهات الملكية السامية، حيث ستستفيد المشاريع المقامة في مناطق التسريع الصناعي من منافع آليات الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار الجديد، لجعل المشاريع المنجزة بمناطق التسريع الصناعي أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بالاستفادة من مزايا الميثاق الجديد للاستثمار والمزايا المتعلقة بمناطق التسريع الصناعي مع العلم أنها ذات طبيعة مختلفة.

وبذلك، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون في مادته الفريدة بنسخ مقتضيات القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، وذلك قصد تحقيق الملاءمة مع مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

والسلام عليكم ورحمته الله تعالى وبركاته.

## 3) مداخلة الفريق الحركي:

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض وجهة نظرنا حول "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

في البداية، أود أن أنوه بعمل اللجنة وبالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع هذا المشروع الهام الذي يأتي لتحقيق الملاءمة مع كل من مقتضيات القانون رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار ونصوصه التطبيقية التي تنص على نظام دعم من أجل تشجيع الاستثمار وفقا لمعايير محددة بنص تنظيمي، ومنح استثمارية إضافية، وكذا انسجاما مع أحكام القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح النظام الجبائي.

كما يهدف هذا النص التشريعي بالأساس إلى نسخ مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي التي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز إضافي ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار.

**السيد الرئيس،**

إننا في الفريق الحركي نثمن جوهر وفلسفة هذه المقتضيات الجديدة التي تضمنها مشروع هذا القانون، والذي يندرج في إطار سياسة الإصلاح التدريجي للإطار القانوني المنظم للقطاع الصناعي.

وفي نفس السياق، نود الإشارة إلى أن ميثاق الاستثماروضع بالأساس لخلق العدالة المجالية، خاصة أن هناك جهات استطاعت جلب الاستثمارات لما لها من مؤهلات وبنيات تحتية، في حين هناك جهات خارجة عن ركب التطور الاقتصادي والصناعي، وبالتالي لابد من العمل على ضمان تكريس العدالة المجالية كمعطى ثابت في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى كون ميثاق الاستثمار الجديد الذي عزز من فرص خلق بيئة حاضنة للنمو الاقتصادي، يعرف تنزيل مقتضياته عددا من الإكراهات والتحديات أمام المستثمرين، يتجلى أهمها في صعوبة فهم وتطبيق تلك المقتضيات أمام المستثمرين الأجانب على وجه التحديد، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية حتى لا تشكل عائقا أمام تنفيذ ميثاق الاستثمار.

**السيد الرئيس،**

في إطار التفاعل مع هذا مشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 4) مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

إن الفهم العميق لمناقشة هذا المشروع يتطلب استحضار السياق التشريعي العام الذي يأتي في إطاره والذي يرتبط بمجموعة من النصوص التشريعية تشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية.

فإذا كان الجانب الاجتماعي عرف ورشا تشريعيا كبيرا فإن الجانب الاقتصادي لا يقل حركية عنه، ومرد ذلك إلى الإرادة الملكية السامية للنهوض بالاستثمار العمومي والخاص عبر وضع خطط قطاعية منسجمة وآليات محفزة ومتكاملة للاستثمار، وذلك تماشيا مع رؤية جلالته من أجل تحقيق السيادة الوطنية في عدة مجالات، ورفع التحديات الدولية الراهنة.

وباعتبار الاستثمار رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، نشيد بالمجهودات الكبيرة المبذولة التي ساهمت تنشيط الاستثمار وتحقيق انخراط كبير في القطاعات الواعدة والمنتجة وجلب الاستثمار الخاص والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي.

ونظرا للتطور الذي أصبحت تعرفه مناطق التسريع الصناعي، ومن أجل جعلها مناطق أكثر جاذبية للاستثمار تستجيب لانتظارات المستثمرين، كان لازما تحقيق نوع من الملاءمة مع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، وهو ما يهدف إليه مشروع هذا القانون، وذلك بنسخ المادة 43 من قانون مناطق التسريع الصناعي لفسح المجال لإمكانية المزج بين منافع الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار والامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون، مما سيعزز من حظوظ المملكة من استقطاب المزيد من الاستثمارات وجعلها وجهة استثمارية ذات جاذبية.

وبهذه المناسبة، ومن أجل التنزيل الصحيح لمقتضيات ميثاق الاستثمار بما يقوي جاذبية المملكة للاستثمارات الخاصة والعامة وإزالة الصعوبات التي تحول دون إقلاع حقيقي، وتسهيل عملية الاستثمار خارج وداخل مناطق التسريع الصناعي، يتعين التأكيد على أن عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال خصوص على مستوى تخليق الحياة العامة وتبسيط المساطر، حيث أنه رغم إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المهمة في هذا المجال، مثل قانون تبسيط المساطر الإدارية وميثاق المرافق العمومية، إلا أن الإدارة لازالت تشكل أحيانا في بعض المناطق عائقا أمام الاستثمارات.

## 5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة التي نخصصها للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمنطق التسريع الصناعي.

وهو مشروع القانون التي يأتي في سياق مواكبة الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، والذي أتى يتضمن مادة فريدة تنص على نسخ مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، والتي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز إضافي ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار، وذلك بغرض تجاوز أي غموض في هذا الشأن، وضمان الانسجام بين النصوص القانونية الجاري بها العمل، لاسيما مقتضيات القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

**السيد الوزير،**

بالنظر إلى أهمية هذا المقتضى التشريعي في مواكبة الاستثمار الصناعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمكين المشاريع المقامة في مناطق التسريع الصناعي من الاستفادة من

مختلف منافع آليات الدعم التي يوفرها ميثاق الاستثمار، خصوصا وأن العديد من المنافع المرتبطة بوضع منطقة التسريع الصناعي قد انخفضت بشكل كبير منذ تاريخ المصادقة على القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

كما أن الإبقاء على عدم إمكانية الجمع بين المنافع المرتبطة بمناطق التسريع الصناعي والمزايا التي يقدمها ميثاق الاستثمار من شأنه أن يحول دون إقامة عدد مهم من المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## 6) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

في البداية، لابد أن نستثمر مناقشة هذا القانون للتأكيد على المواقف السياسية الأصلية لمجموعتنا ودعمنا لكل ما يتعلق بتحسين المؤشرات التنموية وخاصة ما يتعلق بضرورة معالجة كافة معيقات الحرية الاقتصادية والتنافس الحر والنزيه وإغلاق كافة صنابير الريع والاحتكار التي تؤثر سلبا على مناخ الاعمال.

**السيد الرئيس المحترم،**

وللتذكير، فهذا القانون الذي تغير عنوانه من قانون مناطق التصدير الحرة إلى مناطق التسريع الصناعي بموجب القانون رقم 14.21 القاضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة، وهو تعبير من الدولة على رغبتها في الانتقال من دعم الانشطة التصديرية إلى دعم المقاولات الصناعية بشكل عام، هذا القانون يعكس إرادة الحكومة واستجابتها لرغبة القطاع الخاص في تبسيط مساطر الجمع بين الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمقاولات والمستثمرين والمعالجة السريعة لكافة الاكراهات التشريعية التي تقيد استفادة المستثمرين من المال العام والولوج إلى التحفيزات والمنح التي تقدمها الدولة من المال العام، تشجيعا للاستثمار.

ونتمنى، بالمناسبة، أن تعبر الحكومة على نفس الجدية والفعالية في معالجة الإشكالات التي تواجهها الفئات الهشة في الاستفادة من منح اجتماعية بسيطة في حدود 500 درهم تمنع الأرامل والفقراء من الجمع بينها وبين منح بسيطة من قبيل "تيسير" ومنح الطلبة وغيرها، لذلك نستثمر هذه الفرصة لدعوة الحكومة الى التسريع بمعالجة المشاكل التي واجهت المعنيين بالدعم المباشر والتغطية الصحية وغيرها.

وتشكل محطة مناقشة هذا القانون هي كذلك فرصة مواتية لتجديد مناقشة الاشكالات المرتبطة بالاستثماروبالدعم العمومي الذي تقدمه الحكومة من المال العام للمستثمرين، دون أن ينعكس ذلك بشكل معقول على إحداث مناصب شغل حقيقية ومباشرة، ودون أن يسهم ذلك في تنمية المناطق المعنية بهذه الاستثمارات، فلابد من وضع قواعد واضحة لتقييم أثر المنح الممنوحة للاستثمار، وخاصة على مستوى فرص الشغل وتنمية المناطق المعنية والمحافظة على ديمومة الموارد ومقتضيات التنمية المستدامة.

ورغم أن هذا القانون يتضمن مادة فريدة تقضي بنسخ مادة أخيرة من قانون وقع تغييره عدة مرات، فهذه المادة لها كلفة مالية كبيرة على المالية العمومية، بالنظر لكونها مادة تشريعية تفتح الباب للمزيد من النفقات المتعلقة بمنح المال العام للمستثمرين في هذه المناطق بعد استفادتهم سابقا من امتيازات وتحفيزات أخرى، وكنا نتمنى من الحكومة أن تقدم لنا الأثر المالي لحذف هذه المادة التشريعية.

وختاما، نأمل في مجموعة العدالة الاجتماعية أن يساهم هذا القانون في تحسين مردودية الاستثمار، وأن يندرج ضمن سياسة عامة لمعالجة العوائق البنيوية أمام الاستثماروتشجيع ثقافة المقاولة.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## 7) مداخلة المستشار السيد خالد السطي/ المستشارة السيدة لبنى علوي:

**باسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة، كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

وهو النص الذي يأتي من أجل مواكبة الدينامية التي تعرفها بلادنا على مستوى الاستثمار الصناعي، وانسجاما مع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، حيث سيسمح بإعطاء تحفيزات للمستثمرين من خلال نسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، والتي تنص على أنه "لا يجوز أن يجمع بين المنافع الممنوحة بموجب هذا القانون وبين أي منافع أخرى مقررة في نصوص تشريعية أخرى تتعلق بالتشجيع على الاستثمار".

**السيد الوزير المحترم،**

لابد أن نشير في هذه المناسبة، كممثلين عن الإجراء، إلى دعمنا لكل المبادرات الرامية إلى تحفيز الاستثمار ببلادنا.

وبالموازاة مع ذلك، لابد من سن تشريعات أخرى مرتبطة بالاستثمار كقانون الإضراب بما يضمن ممارسة هذا الحق الدستوري وضمان حرية العمل، خصوصا وأن غياب تأطير هذا الحق يخوف المستثمرين.

وارتباطا بهذا الموضوع، لابد من تسريع إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن الدمقرطة والمحاسبة وتنظيم الحقل النقابي. وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب.

كما ندعو أيضا إلى مواصلة تنزيل مقتضيات ورش إصلاح العدالة لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء، مع تمكين هذا الجهاز بكل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية واللوجيستيكية لأداء مهامه، مع ضرورة تسريع ورش الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل الاستثمار واستحضار مبدأ العدالة المجالية والإنصاف، مع إعطاء الأولوية لتبسيط الإجراءات، ورقمنتها، واللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري، والتمويل والوصول إلى الطلبات العمومية.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على تصويتنا بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.